الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ 1
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

مـــذكـــرة في علم المنطق

لطلبة مرحلة ليسانس، السنة 2، أصول الدين.

إعداد الأستاذ الدكتـور
فــؤاد بن عبيــد

السنة الجامعية: 2020 ـ 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمـة

الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى نبينـا محمـد سـيد المرسـلين، وعلـى آلـه وصـحبه والتابعين، وبعد.

إن عملية التفكير ترافق حياة الإنسان منذ بداية تفاعله مع المحيط، ولهذا التفكير مراحله التي قد يشترك فيها مع بقية الحيوانات في المراتب الأولى، كما هو الشأن في المدركات الحسية التي ترد إلى الذهن عن طريق الحواس الخمس، الباصرة والسامعة والشامة والذائقة واللامسة، فيبدأ بالاستجابة لها والتصرف بها والحكم عليها ومن خلالها، وهذا ما يحدث للحيوانات أيضا، إلا أن ذهن الإنسان يمتلك الاستعداد للنضج والنمو، فيتطور شيئا فشيئا إلى أن يصل إلى المرحلة التي يتميز بها تماما عن الحيوان، فيمتلك بذلك خصائص ومواصفات جعله الله بها مكرّما ومفضلا على غيره، قال تعالى : «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا»[1] فيبدأ الإنسان في التفكير والاستدلال والتعليل والاستنباط والاستنتاج ومراعاة المعقول والأولى والأصلح وما إلى ذلك، فإذا لم يستفد الإنسان ـ الذي كرمه الله تعالى ـ من تلك الخصائص و الاستعدادات التي جهزه الله تعالى بها يصبح أدنى وأحط من الحيوانات التي لم تجهز بتلك الهبة الإلهية قال تعالى :« أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا»[2].

وعملية التفكير التي يمارسها الإنسان، قد يشوبها الخطأ والاضطراب لوجود ملابسات ومغالطات وخفايا قد تغيب عن ذهن الإنسان؛ فقد تخدعه أحاسيسه، وقد يتوهم أشياء على غير حقيقتها، وقد يعجز عن استعمال الأساليب المنهجية الناجعة في الاستدلال، وقد يستند إلى مغالطات خفية وما إلى ذلك. فهو إذا بحاجة إلى علم وميزان وضابط يصون فكره من الخطأ والزلل والوهم، ويعلمه كيف يكون التفكير الصحيح، ويرسم له الحدود الفاصلة بين الصحة والخطأ، وينظم له طرق عرضه و استدلاله، كل ذلك من خلال القواعد والقوانين العقلية الثابتة التي لا يخالفها عقل بشري، وهذا ما تكفل به علم المنطق الذي يخدم بقية العلوم الأخرى ، فهو كالشمعة التي تفني نفسها وتحترق لتضيء الآخرين، إذ يعدّ من العلوم الآلية التي لا تدرس لذاتها ، بل للاستعانة بها في كل ما يجري فيه تفكير الإنسان خصوصا في العلوم والفنون. وتأتي علوم الشريعة الإسلامية على رأس تلك العلوم، التي عودنا المشتغلون بها من فحول علمائنا الأجلاء أصوليين

---

[1] سورة الإسراء، الآية: 70.

[2] سورة الفرقان، الآية: 44

ومتكلمين على استعمال علم المنطق في الكثير من تخريجاتهم واستدلالاتهم من أمثال الآمدي والغزالي والرازي وغيرهم. ونريد من خلال هذه المذكرة، وهذه المادة المقررة، أن نسهم بعض الشيء في ترتيب و تصويب وتنظيم فكر الطالب، للاستفادة من بعض مباحث علم المنطق في فهم المعارف الإسلامية وتنظيمها وصناعتها. وقد تضمنت المذكرة مدخلا، وفصلين؛ المدخل في التعريف بعلم المنطق وتاريخه، والفصل الأول في مبحث التصورات، والثاني في مبحث التصديقات والقضايا؛ كما تضمن الفصل الأول سبعة مباحث، الأول في : معنى التصور والتصديق، ومواردهما. والثاني في: الدلالة، وأقسامها . والثالث في: تقسيمات الألفاظ . والرابع في: أقسام المعنى. والخامس في: الحمل . والسادس في: التعريف وأقسامه . والسابع في: التقسيم والتصنيف. بينما تضمن الفصل الثاني ثمانية مباحث، الأول في : القضايا . والثاني في: الاستدلال المباشر بالتناقض. والثالث في: الاستدلال المباشر بالعكس المستوى. والرابع في: الاستدلال المباشر بالعكس النقيض . والخامس في: الاستدلال غير المباشر بالقياس الاقتراني الحملي . والسادس في: القياس الاقتراني الشرطي والاستثنائي . والسابع في: الاستقراء . والثامن في: التمثيل تعريفه.

مدخل في التعريف بعلم المنطق وتاريخه

التعريف بالمنطق

المنطق لغة:

ورد في لسان العرب[1] : نطق الناطق ينطق نطقا بمعنى تكلم. والمنطق هو الكلام، والمنطيق البليغ، وأنطقه الله أي كلمه، وكتاب ناطق أي بيّن. وكلام كل شيء منطقه ، بل وصوت كل شيء منطقه ونطقه ومنه قوله تعالى علمنا منطق الطير. قال بن سيده: وقد يستعمل المنطق في غير الانسان كقوله تعالى علمنا منطق الطير. وأنشد ابن الأعرابي :كأن صوت حليّها المناطقْ تهزج الرياح بالمشارقْ

أراد تحرك حليها كأنه يناطق بعضه بعضا بصوته

المنطق اصطلاحا

عرفوه بأنه : **آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في التفكير.**

فهو علم آلي؛ لأن العلوم بهذا الاعتبار قسمان: علوم ذاتية وعلوم آلية.

فالعلوم الذاتية هي التي تدرس لذاتها، كالطب والفيزياء والكيمياء والفقه والتفسير وغيرها من العلوم.

أما العلوم الآلية، فهي التي تعدّ مقدمات لعلوم أخرى، أو خادمة لعلوم أخرى، فهي تدرس لاستعمالها في علوم أخرى، كالنحو والصرف والرياضيات وأصول الفقه، وعلم المنطق.

فنلاحظ من خلال ما سبق أن للمنطق دلالتين؛ دلالة لغوية كما مر بنا وتعني النطق والكلام، ودلالة معنوية تعني التفكير والتعقل وإدراك المعقولات. ففي تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، نعني بالناطقية هنا القدرة على التفكير، و إدراك المعقولات وليس مجرد النطق؛ إذ يمكننا أن نصف الأبكم بأنه غير ناطق إذا أردنا اللغة لكننا لا يمكن أن نصفه بذلك إذا أردنا المعنى الدال على حقيقة الإنسان المدرك والمتميز عن الحيوان فيكون كل إنسان ناطق ولو كان جنينا أو رضيعا أو أبكما، فهو مع تلك الموانع الكلامية يملك الاستعداد لإدراك المعقولات.

---

[1] انظر: لسان العرب، ابن منظور، ج10، ص 354 . مادة نطق.

بين المنطق الصوري والمنطق الرياضي

المنطـق الصـوري هـو مـا حـرس أرسـطو علـى دراسته بصـورة دقيقـة وجـادة. ويقـوم علـى أسـاس التصورات ويهتم بدراسة صور الاستدلال؛ إذ أنّه في واقع الأمر يركز على صورة الفكر لا مادته

فـالمنطق الصـوري هـو: مـا يـدرس قـوانين الفكـر الضـرورية والقواعـد الـتي يجـب علـى الفكـر أن لا يتملّص منها وإلا كوّنت تصورات متناقضة وأحكاما أو استدلالات غير جائزة[1].

لقـد حـرص مناطقـة العصـور الوسـطى علـى دراسـة الفكـر مـن حيـث صـورته ولم يظهـر الاهتمـام بدراسة الجانب المادي من المنطق إلا مع مطلع العصر الحديث في أبحاث "فرنسيس بيكون"[2]

وينقسـم المنطـق الصـوري إلى ثلاثـة أقسـام: نظريـة التصـور والحـد . ونظريـة الحكـم والقضـية . ونظريـة الاستدلال الذي يعبّر عنه في الغالب بالقياس.

المنطق الرياضي: ويسمى المنطق الرمزي، يدرس الاستنباط في أعلى درجاته صورية ورمزية، وكيفية البرهنة على النظريات بطريقة رياضية. فيسمى المنطق الرمزي لأن لغته الرموز لا الكتابة والحديث؛ وليس معنى هذا أنّه يسمى رمزيا لمجرد استخدام الرموز، فهناك علوم تستخدم الرموز ولا نسميها المنطق الرمزي، كعلم الجبر مثلا، فاستخدام الرموز لأقامة المنطق شرط ضروري وليس كاف ليكون رمزيا، بل يجب إلى جانب استخدام الرموز أن يدرس العلاقات المختلفة بين الحدود في قضية ما، والعلاقات المختلفة التي تربط بين عدة قضايا، ووضع القواعد التي تجعل من القضايا التي يرتبط بعضها ببعض قضايا صادقة دائما. ويعد " بيانو" . رياضي إيطالي في القرن التاسع عشر . أول من استخدم تعبير" المنطق الرياضي " على المنطق الرمزي[3].

فالمنطق الرياضي صناعة لا تتناول التصورات بل التعبير الكتابي الرمزي عنها، فإذا ما عبّرنا عن الموضوع وعن المحمول وعن مختلف العلاقات بينهما بواسطة علامات أو أعداد اصطلاحية، توصلنا إلى وضع لغة جديدة لها قوانينها الخاصة، وقادرة على التوسّع الذاتي غير المرتبط بالتصورات الموضوعي، إنّه ضرب من الرياضيات المنطقية التي من الضروري أنها اعتمدت تفسيرا ماصدقيا وكميا للتصور.

---

[1] جول تريكو، المنطق الصوري، ترجمة محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 24.

[2] انظر: ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص 18.

[3] انظر: محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 20.

مثال: ب ⇳ ج ، أ ⇳ ب ⋟ أ ⇳ ج

أي إذا كانت ب محتواة في ج، وكانت أ محتواة في ب فإنّه بالضرورة تكون أ محتواة في ج .

بدأ وضع هذا الفن بـ "ريمون لول" و "ليبنيتز " و" هامِلتن " و" جورج بول"، ثم حدث أن تطور العلم في شتى فروعه وجرت محاولات علمية من جانب المناطقة وعلماء الرياضيات، ابتداء من القرن السابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، لربط المنطق بالرياضيات، تُوجت تلك المحاولات بكتاب "مبادئ الرياضيات" الذي أصدره " برتراند رسّل" و " الفرد نورت هوايتهد " في الأعوام " 1910 . 1913 " بات المنطق فيها يرتدي ثوب الرياضيات وأصبحت الرياضيات لا تنفصل عن المنطق، حيث اكتمل نمو المنطق الرياضي بعد صراع مع التقليد[1]. والمنطق الرياضي يتناول نظريات رئيسية أربعة: حساب القضايا . وحساب المحمول . وحساب الأصناف . وحساب العلاقات.

ليبنيتز والمنطق الرياضي: يُعد "ليبنيتز"(1646 . 1716م) رائد المنطق الرمزي، فقد سعى إلى تكوين جبر للتفكير مماثل لجبر الرياضيين، من شأنه أن يؤدي إلى اكتشاف الحقيقة بصورة آلية وسماه "اللغة العامة" Caracteristique universelle . فقد وضع عددا محدودا جدا من التصورات البسيطة القابلة لأن تتركب تركيبات عديدة حسب علاقات التطابق والاحتواء والتنافي والتشابه.

فمثلا: يعطى كل حد بسيط عددا، أما الحدود المركبة فيشار إليها بجداءات الحدود البسيطة الأولية؛ فمثلا عندما نقول أن: الإنسان حيوان ناطق. فإننا نشير إلى التصور"حيوان" بالرقم 2، ونشير إلى التصور" ناطق" بالرقم 3 وهي الأرقام الأولية على سبيل المثال، فإنه ينتج:

الإنسان = 2 x 3 = 6

ثم يستمد "ليبنيز" من ذلك القانون التالي: لكي تكون القضية الكلية صادقة يجب أن يكون الموضوع قابلا للقسمة على المحمول؛ فالإنسان هو الموضوع ويمثل عدد6، والمحمولات هي حيوان وناطق يمثلان الرقمين 2، 3 على التوالي، وكلاهما يقسمان العدد6. لكن هناك من يرى أن المنطق الرياضي يعتبر تحسينا ضروريا لمنطق أرسطو؛ فقد قال "لوكي": " إنّ التحسينات التي أدخلها المنطق الرياضي على المنطق التقليدي ليست سوى امتداد لهذا المنطق"[2].

---

[1] انظر: ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص 18.

[2] جول تريكو، المنطق الصوري، ترجمة محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 393.

أهمية علم المنطق

علم المنطق يجعلك تميز بين التفكير السليم والتفكير الفاسد، ويعلمك قواعد التفكير الصحيح، ويدرّبك على استعمال البراهين العلمية بدلا من اللجوء إلى التبريرات والمشاعر العاطفية. فتتجلى أهميته في توجيه الفكر الإنساني إلى دقة التعريف بالأشياء، و صحّة الاستدلال العقلي، و سلامة النقد العلمي، ويبعده عن النزعة الذاتية والتعصب للآراء الشخصية والمذهبية[1].

وفي هذا السياق أشار الإمام أبو حامد الغزالي إلى أهمية علم المنطق وحاجتنا إليه، وهو يرد على كل مستهتر بعلم المنطق وقوانينه فيقول: «لعلك تقول أيها المنخدع بما عندك من العلوم الذهنية المستهتر بما يسوق إليه البراهين العقلية، ما هذا التفخيم والتعظيم وأيّ حاجة بالعاقل إلى معيار وميزان، فالعقل هو القسطاس المستقيم والمعيار القويم، فلا يحتاج العاقل بعد كمال عقله إلى تسديد وتقويم، فلتتئد ولتتثبت فيما تستخف به من غوائل الطرق العقلية، ولتتحقق قبل كل شيء أن فيك حاكما حسيّا وحاكما وهميا وحاكما عقليا والمصيب من هؤلاء الحكام هو الحاكم العقلي، والنفس في أول الفطرة أشدّ إذعانا وانقيادا للقبول من الحاكم الحسي والوهمي...»[2]

الغاية من علم المنطق

إن الغاية من علم المنطق .كما يستفاد من التعريف السابق . هو صيانة التفكير من الخطأ؛ لأن الإنسان المفكر قد تخدعه أحاسيسه، فهو عندما ينظر إلى القمر مثلا تنقل إليه حاسته الباصرة ذلك القرص المضيء الذي لا يتعدى عشرات السنتيمترات، فيخطأ إن أراد أن يعرفنا القمر بالاعتماد فقط على حاسته تلك؛ لأن حقيقة القمر تخالف تماما تلك المعلومات الحسية، فهي بحاجة إلى العقل ليستعمل قوانينه التي تفسر الظاهرة تفسيرا علميا منطقيا.

كما يمكن للإنسان المفكر أن ينخدع بالقوى الوهمية، فيصنع ذهنه أشياء من نسج الخيال ثم يتأثر بها، ليلعب دور الفاعل والمنفعل في الآن نفسه، وكل ذلك من الوهم الذي قد يصنعه الحرص أو الطمع أو الخوف أو الرعب أو غير ذلك.

كما يمكن للإنسان المفكر أن يخطأ في تفكيره نتيجة عدم استخدامه القوانين والحجج الصحيحة.

---

[1] انظر: محمد مهران رشوان، المدخل إلى المنطق الصوري، دار قبا، القاهرة،، 1998م، ص 46.

[2] معيار العلم في فن المنطق، الغزالي،ص 30.

فجاء علم المنطق ليصون التفكير من الخطأ، فهو إذن لا يصنع التفكير بل يصونه، شأنه في ذلك شأن علوم النحو والصرف التي تعصم الكلام من الخطأ، أو علم العروض الذي يعصم الشعر من الخلل.

وقد أشار الإمام أبو حامد الغزالي إلى تلك الغاية من تعلم المنطق، من خلال بيانه لسبب تأليفه كتابه المشهور "معيار العلم في فن المنطق" فقال: «فلما كثر في المعقولات مزلّة الأقدام، ومثارات الضلال، ولم تنفكّ مرآة العقل عما يكدّرها من تخليطات الأوهام وتلبيات الخيال، رتّبنا هذا الكتاب معيارا للنظر والاعتبار، وميزانا للبحث والافتكار، وصيقلا للذهن، ومشحذا لقوة الفكر والعقل فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة إلى الشعر، والنحو بالإضافة إلى الإعراب.»[1].

لكن هل كل من درس علم المنطق وأحاط به يصان فكره من الخطأ؟ طبعا ليس بالضرورة ذلك؛ فالمنطق يعلمنا القوانين والأسس التي يجب مراعاتها في التفكير تعليما نظريا، إلا أن الإنسان الذي درس المنطق قد يخطأ في استعمال تلك القوانين على مستوى الممارسة والتطبيق، تماما كما هو الحال في الشخص الذي تعلم قواعد النحو والصرف ، بل وحفظ المتون و القصائد والأشعار التي تضبط ذلك العلم، ومع ذلك تجده يخطأ في الكلام ويلحن، ولا يكاد يبين عند ممارسته الحديث، أو كالذي أحاط بعلم العروض والقوافي إحاطة نظرية، ومع ذلك لايقدر على قول بيت واحد من الشعر. أو كالذي يحفظ تماما قوانين المرور، و يعرف مبادئ السياقة، لكنه لايحسن السياقة قط، ولو أعطيت له فرصة لأحدث كارثة فعلية بأخطائه. فالإشكال إذن في طريقة استخدام وتوظيف هذه الفنون عند ممارستها، ولا شك أن الإكثار من ممارستها ومحاولة استعمالها وتوظيفها دوما في شتى العلوم والفنون يكسب صاحبها خبرة في التعاطي معها، وبتراكم هذه الخبرة مع مر الزمن تصبح ملكة لدى صاحبها تعصمه فعلا من الوقوع في الخطأ.

تاريخ علم المنطق عند العرب

إن أول من هذب علم المنطق ورتبه ووضع مبادئه وقواعده، وصنف فيه مصنفات خاصة وجعله علما مستقلا بذاته، هو "أرسطو" (ت 322 ق.م)في القرن الرابع قبل الميلاد. فألف في علم المنطق العديد من المؤلفات ككتاب المقولات، وكتاب العبارة، وكتاب القياس، وكتاب البرهان، وكتاب الجدل، وكتاب السفسطة، وعرفت مؤلفاته بالأورغانون" Organon "وتعني باليونانية آلة العلوم. وقد لقب أرسطو بالمعلم الأول.،

---

[1] المصدر نفسه، ص27

ثم جاء بعده "فرفوريوس" (ت310 م) أصله من مدينة صور اللبنانية، والذي اشتغل على مؤلفات أرسطو، وفسر كتبه، وألف كتابه إيساغوجي" Isagoge "الذي يعني باليونانية "المدخل" ولقد كان فرفوريوس صلة وصل بين أرسطو والعلماء العرب، الذين استفادوا من الفلسفة اليونانية عموما ومن المنطق خصوصا، وقد تجلى ذلك أكثر زمن أبي جعفر المنصور العباسي الذي تولى الحكم من 136 هـ إلى 158 هـ(754م .775م) والذي شجع على الترجمة،ثم نشط هذا المشروع وبلغ أشده أيام تولي المأمون العباس الذي حكم من 198 هـ إلى 218 هـ(813م . 833م)، والذي أنشأ "دار الحكمة" للترجمة، وسلّم رئاستها إلى "إسحاق بن حنين" الذي يعدّ أشهر من ترجم كتب أرسطو إلى اللغة العربية.

ولعل أول من اهتم بعلم المنطق من فلاسفة العرب بعد ذلك وأمده دفعا جديدا هو أبو نصر الفارابي(ت 950 م) القرن الرابع الهجري، فحقّق فيه وعلّق وشرح ووضح كل ما كتبه أرسطو، وأبدع في تصانيفه ككتاب الأمكنة المغلطة، وكتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، وكتاب الحروف، وغيرها من التصنيفات، ونال من تقدمه في هذا العلم أن لقب بالمعلم الثاني بعد أرسطو.

ثم تبعه بنفس الاهتمام الشيخ الرئيس "ابن سينا"(ت1037 م) القرن الخامس الهجري، الذي وسم المنطق بالعلم الآلي، باعتباره منهجا عاما لأي بحث علمي. وقد اشتهر ابن سينا بمصنفاته المهمة كمنطق الشفاء (في سبعة أجزاء تناولت ما كتبه أرسطو)، وكالإشارات والتنبيهات، ومنطق المشرقيين.

وهكذا تبعه بعد ذلك العديد من العلماء الأعلام[1] أمثال أبي حامد الغزالي (ت505 هـ)(1111 م)، الذي كتب مقاصد الفلاسفة قسم المنطق، ومعيار العلم في فن المنطق، محك النظر في المنطق. ثم تبعه غيره بعد ذلك كابن ملكة البغدادي(ت 1170 م) في كتابه المعتبر في الحكمة، ثم ابن رشد (1198 م) في مؤلفه تلخيص منطق أرسطو. ثم فخر الدين الرازي (ت 1209 م) في مؤلفه لباب الإشارات، قسم المنطق، ثم الأبهري(ت 1265 م) في كتابه المنطق في هداية الحكمة،ثم الطوسي (1274م) في شرحه للإشارات والتنبيهات، ثم سراج الدين الأرموي (ت 1283 م) في كتابه مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق، إلى الشيخ الأخضري البسكري (ت 1546 م) في نظمه الشهير باسم السُلّم المرَوْنق في علم المنطق. وإلى الشيخ محمد رضا المظفر صاحب كتاب المنطق الشهير.

---

[1] للتفصيل أكثر ينظر: موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، فريد جبر وآخرون.

موضوع علم المنطق وأجزاؤه

إن موضوع علم المنطق بشكل عام هو التفكير الإنساني، لكنه يعنى بالتمييز بين حكم صحيح وحكم خاطئ، واستدلال صحيح، وآخر خاطئ، فعلم المنطق يبحث في المعلومات التي توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، فيكون موضوعه كما يرى الرازي هو البحث في المعلومات التصورية والتصديقية، إذ يعرف المعلوم التصوري بالمعرَّف، والمعلوم التصديقي بالحجّة، فتقع أجزاء علم المنطق في مبحثين رئيسيين هما: مبحث التصورات، و مبحث التصديقات. ومنهم من أضاف مناهج البحث، والصناعات الخمس.

والبحث في التصورات، أو(المعرّف)، يقودنا إلى تصور المفاهيم والمعاني، وتعريفها وترتيبها، إذ ننطلق من المعلوم التصوري لدينا، للوصول إلى المجهول التصوري الذي نحن بصدد فهمه أو تعريفه، فإذا أردنا أن نعرّف الإنسان مثلا، فإننا نلجأ إلى جنسه وفصله للتعريف به، ونقول هو: حيوان ناطق، باعتبار أن لفظ حيوان، وناطق معلومان لدينا، فتتّضح في أذهاننا صورة الإنسان وحقيقته.

أما البحث في التصديقات، أو(الحجّة)، يقودنا إلى الاستدلال على صحة قضية معينة، أو خطئها، والحكم على ثبوتها، أو نفيها، فننطلق من المعلوم التصديقي لدينا إلى المجهول التصديقي الذي نبحث عن حكمه بالثبوت أو النفي؛ فإذا أردنا أن نبحث عن قضية ما، لا نعلم صدقها أو كذبها، كأن يراودنا سؤال على سبيل المثال، هل(فرعون يموت) قضية صادقة أم كاذبة؟ فنلجأ إلى طريقة من طرق الاستدلال، كالقياس الاقتراني الحملي مثلا، وننطلق من قضايا مسلمة لدينا معلومة التصديق، فنقول: فرعون إنسان، وكل إنسان يموت، إذن فرعون يموت، فهي قضية صادقة؛ لأننا سلمنا بأن فرعون إنسان قضية صادقة، كما سلمنا أيضا بأن كل إنسان يموت قضية صادقة، فتكون النتيجة لازمة للمقدمتين. (فرعون إنسان + كل إنسان يموت = فرعون يموت).

فعلم المنطق إذن يعلمنا كيف نعرف ونوضح الأشياء بحقائقها ومعانيها الصحيحة، وكيف نستدل على صحة القضية أو خطئها، كما يعلمنا كيف نبحث في المعلومات بحثا مرتبا منظما، يصون البحث عن العقم، والوقوع في الخطأ.

الفصل الأول: مبحث التصـورات

المبحث الأول: معنى التصور والتصديق، ومواردهما

معنى التصور

هو ارتسام صورة الشيء في الذهن دون حكم و إذعان[1].

ويسمى التصور البسيط، فهو مجرد حضور معنى الشيء في الذهن، سواء كان هذا الشيء ماديا أم معنويا، ومن دون حاجة لاتخاذ قرار إزاءه، أو الحكم على صحته أو خطئه، فليس من شأنه ذلك.

مثال: عندما نطلق لفظ " باب " فإن المستمع العربي الذي يمتلك المعلوم التصوري إزاء هذا اللفظ، يفهمه، وترتسم صورته في ذهنه، دون مطالبته بالحكم عليه صحيح أم خطأ. أما الذي لايمتلك مسبقا معلومات تصورية إزاء هذا اللفظ، كالمستمع الإنجليزي مثلا، فلا يحصل في ذهنه تصور لهذا اللفظ، لذلك يحتاج إلى أن ننطلق من المعلومات التصورية لديه حتى نوصله إلى تصور هذا المجهول التصوري لديه، فنلجأ مثلا إلى إشارات، وعلامات تخصّ لفظ الباب، في محاولة منا للتعريف به، أو نلجأ مباشرة إلى ما يقابله في اللفظ الإنجليزي، فنقول" Door " فيتّضح له اللفظ، وترتسم في ذهنه الصورة، مجرد ارتسام دون حكم.

معنى التصديق

هو ارتسام صورة الشيء في الذهن، مع حكم وإذعان.

فعندما نقول "النار محرقة"، فإنها تحصل في أذهاننا صورة النار، وصورة الإحراق، ثم نربط بين الصورتين بنسبة تصديقية، أي نحكم على النسبة بالإيجاب أو السلب، أي التصديق أو التكذيب، فنقول أن القضية " النار محرقة" هي قضية صادقة. إذن حصل لنا هنا تصور ثم استتبع بتصديق، ولذلك يسمى بالتصور المطلق، أي التصور البسيط المصحوب بالحكم.

إذا يمكننا أن نلخص ما سبق فيما يلي:

---

[1] انظر: جعفر الباقري، دروس في علم المنطق، ص 17.

التصور = ارتسام صورة الشيء في الذهن دون حكم وإذعان. = التصور البسيط.

التصديق = ارتسام صورة الشيء في الذهن مع الحكم والإذعان.

التصور المطلق = التصور البسيط + التصديق.

موارد التصور والتصديق

أي ما هو نوع اللفظ الذي يحصل لنا منه تصور، وما النوع الذي يحصل لنا منه تصديق؟

موارد التصور

وهي كل ما لا حكم فيه، ونذكر منها:

1 . **المفردات:** كحرف، مثل "في"، وفعل، مثل "تعلّم"، واسم، مثل "محمد"، أي كل الحروف، و الأسماء والصفات والأفعال.

2 . **المركبات الناقصة:** التي لا يصح السكوت عندها، مثل: المضاف والمضاف إليه، كقولنا " جامعة باتنة"، ومثل الصفة والموصوف، كقولنا " الطالب المجتهد "، ومثل: الموصول وصلته، كقولنا " الذي جاء "، ومثل طرف من الجملة الشرطية، كقولنا " إذا جاء نصر الله ". فإن كل هذه المركبات تحتاج إلى تتمة الكلام، حتى نحتاج إلى الحكم عليها، و إلاّ وهي بهذا الشكل المبتور الناقص، لا يحصل لنا منها سوى تصور لمعاني الألفاظ، فتكون بذلك موردا من موارد التصور فقط.

3 . **المركبات الإنشائية:** وهي المركبات التامة التي يصح السكوت عنها، لكنها لا تحتاج إلى حكم بصحتها أو خطئها، لذلك تُعدّ من الموارد التصورية. مثل أفعال الأمر، كقولنا " إقرأ "، والنهي، كقولنا " لا تكذب "، والاستفهام، كقولنا " هل نجحت في دراستك؟ "، والتمني، كقولنا " ألا ليت الشباب يعود يوما "، والتعجب، كقولنا " ما أبلغ القرآن الكريم! "، والنداء، كقولنا " يا زيد "،ونحو ذلك.

كل هذه الموارد لا تتضمن على جانب من الإخبار حتى نحكم عليها، فيحصل لنا تصور إزاءها وحسب.

موارد التصديق

وهي كل ما فيه حكم، يصلح للتصديق أو التكذيب. وبذلك يكون للتصديق مورد واحد فقط، هو: **المركبات الخبرية (الجمل الخبرية)**، وهي المركبات اللفظية التامة التي يصح السكوت عنها، و يصح الحكم عليها بالثبوت أو النفي، التصديق أو التكذيب، الصحة أو الخطأ، الإيجاب أو السلب.

كقولنا " زيد عالم "، فإما أن نحكم على زيد، فنثبت له العلم، فتصبح القضية صادقة، أو أن نحكم عليه، فننفي عنه العلم، لتصبح القضية كاذبة. أو كقولنا " إذا طلعت الشمس، فالنهار موجود " هي قضية صادقة.

وقد نحتاج إلى استدلال في إثبات حكم القضية إذا لم تكن مسلمة بديهية لدينا، حتى نصل إلى العلم بحكمها.

بين العلم والتصور المطلق

يقسم العلم إلى قسمين حصولي وحضوري:

فالعلم الحصولي هو: العلم الذي يتوفّر للإنسان نتيجة ارتسام صوّر الأشياء في ذهنه، والتي تنتقل عن طريق الحواس، سواء حكم عليها أو لم يحكم عليها.

أما **العلم الحضوري** فهو: الذي يحضر فيه المعلوم نفسه، في العالم نفسه، أي حضور ذات المعلوم في ذات العالم، أي هنا لا تنتقل صورة الشيء، بل يحضر الشيء نفسه، كعلم الإنسان بجوعه، أو عطشه، أو غضبه، أو حبه. وهذا النوع من العلم لا يقبل الخطأ عند صاحبه، لذلك لا يُعنى به علم المنطق، وإنما يُعنى علم المنطق بالعلم الحصولي الذي يقبل الصحة والخطأ، فيبحث في السبل التي تصوب الخطأ في أحكامه؛ لأنه العلم الذي يعني ارتسام وانطباع صور الأشياء في الذهن بحكم أو بغير حكم، فيكون بهذا التعريف هو التصور المطلق الذي يشمل التصور والتصديق، ويمكننا التعبير عنه بالمعادلة التالية:

التصور المطلق = العلم الحصولي = التصور + التصديق.

ولهذا العلم الذي يحصل لنا مستويات؛ بدءًا بالجهل بالأشياء، ووصولا إلى اليقين بها.

ـ فإن كنا نجهل الشيء (تصورا أو تصديقا، أي حضورا في الذهن أو حكما عليه)، فإن درجة علمنا به تكون معدومة، ويسمى الجهل؛ والجهل جهلان: جهل بسيط، وجهل مركب؛ أما الجهل البسيط

فهو جهل بالشيء، وعلم بذلك الجهل، لكن الجهل المركب هو جهلان؛ جهل بالشيء، وجهل بذلك الجهل، ويمكننا التعبير عن ذلك بالمعادلتين التاليتين:

الإنسان الجاهل بشيء ما،جهلا بسيطا = جاهل + عالم بجهله.

الإنسان الجاهل بشيء ما، جهلا مركبا = جاهل + جاهل بجهله.

. وإن كنا نتردد في العلم بالشيء ترددا لا رجحان فيه، فهو الشك، ويعدّ في عداد الجهل.

. أما إن كنا نرجح العلم بالشيء إلى تصوره أو تصديقه، فهو الظن، ويعدّ في عداد العلم.

. وإن كنا متيقنين في العلم بالشيء، فهو القطع أو اليقين.

إذن فقد حصلنا على أربع مستويات من العلم بالشيء: الجهل، والشك، والظن، واليقين.

وإن أردنا أن نحدد نسب كمية لمستوى العلم بالأشياء فإننا نعبر عنها بما يلي:

الجهل = 0 %، الشك = 50 % ، 50 % < الظن < 100 % ، اليقين = 100 %.

كما يدرج كل من الجهل والشك في الجهل، ويدرج كل من الظن واليقين في العلم.

العلم الضروري، والنظري

إن العلم الحصولي علمان، ضروري، ونظري[1].

فالعلم الضروري (البديهي):هو المعرفة البديهية للأشياء،وهو العلم الذي لا يحتاج في حصوله إلى كسب أو نظر أو استدلال،إذ ترتسم الأشياء في الذهن،أو نحكم عليها دون جهد فكري،سواء عند التصور، أو التصديق.

مثاله: عند التصور الضروري(البديهي)، نتصور معنى لفظ "الماء"دون بحث و عناء،أو"الحرارة"،أو"الوجود"...

ومثاله عند التصديق الضروري (البديهي)، نحكم مثلا بالصدق دون حاجة للبحث أو الاستدلال على قضية مثل "الكل أكبر من جزئه"، أو "النار محرقة"، أو "الواحد نصف الإثنين"، أو " الشمس تطلع في النهار"...

---

[1] انظر: المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 1985م، ص21.

أما **العلم النظري (الكسبي)**: فهو المعرفة الكسبية للأشياء، وهو العلم الذي يحتاج في حصوله إلى كسب ونظر واستدلال، إذ ترتسم الأشياء في الذهن، أو نحكم عليها بعد جهد فكري، سواء عند التصور، أو التصديق.

مثاله عند التصور النظري (الكسبي): لتصور معنى " العولمة" فإننا نحتاج إلى البحث في القواميس، والمراجع، وما شابه، حتى نعطي معنى حقيقيا للعولمة، وكذلك الأمر بالنسبةلـ " العقل "، و " الروح"، و"الكهرباء"، و"الغول"،ونحو ذلك.

ومثاله عند التصديق النظري (الكسبي): نحكم مثلا بالصدق لكن مع حاجتنا للبحث والاستدلال على قضية مثل: " مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين"، أو " يتكون جزيء الماء من ذرتي هيدروجين، وذرة أوكسجين"، أو " العدد 35 هو نصف 70 " ، ونحو ذلك.

خلاصة عامة

. المنطق هو: آلة قانونية تصون مراعاتها الذهن من الوقوع في الخطأ في التفكير.

. أول من وضع أسس علم المنطق هو أرسطو، ثم اشتغل به المسلمون بعد ذلك، أمثال الفارابي، وابن سينا، والغزالي، وابن رشد، والرازي، وغيرهم.

. يبحث علم المنطق في التصورات والتصديقات وطرق الاستدلال.

. يعرف التصور بأنه: ارتسام صورة الشيء في الذهن دون حكم أو إذعان.

. يعرف التصديق بأنه: ارتسام صورة الشيء في الذهن، مع حكم وإذعان.

. تعدّ المفردات، والمركبات الناقصة، والمركبات الإنشائية، من بين موارد التصورات.

. تعدّ المركبات الخبرية أو القضايا، موردا للتصديقات.

. إنّ العلم الذي يعنيه علم المنطق، هو: العلم الحصولي لا الحضوري.

. مجال تعريف العلم هو : [الظن ، اليقين]

. العلم الحصولي = التصور المطلق = التصور + التصديق.

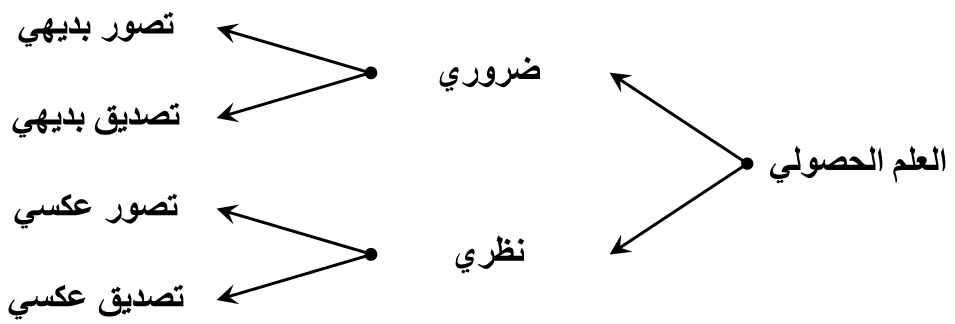
العلم الحصولي
ضروري
نظري
تصور بديهي
تصديق بديهي
تصور عكسي
تصديق عكسي

المبحث الثاني: الدلالة، وأقسامها

تعريف الدلالة

إذا افترضنا أننا داخل البيت، وسمعنا طرق الباب، فإننا نحكم بالبداهة أن ثمة شخصا خلف الباب هو الذي يدق، فنسمي طرق الباب "**دال**"، ونسمي الشخص الطارق " **مدلول** "، ونسمي العلاقة الرابطة بينهما " **دلالـة**". و قد وردت تعريفات للدلالة في الكثير من المراجع، إلاّ أنها لا تخرج في مضمونها عن معنى واحد؛

فقد عرّفت بأنها: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر[1].

وعرّفت بأنها: كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده، انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر[2].

وعرفت بأنها: كون الشيء بحيث يفهم منه آخر[3].

وإذا أردنا التبسيط والتعميم عرفناها بما يلي:

الدلالة هي: عملية انتقال الذهن من شيء إلى شيء آخر نتيجة وجود علاقة بينهما.

فنسمي الشيء الذي انتقل الذهن منه: **الدال**

ونسمي الشيء الذي انتقل الذهن إليه: **المدلول**

ونسمي عملية انتقال الذهن من الدال إلى المدلول: **الدلالة**

وذكرنا هنا الشيء، حتى لا نقتصر على الألفاظ فقط، فقد يدل اللفظ على معناه، فينتقل الذهن من اللفظ المكتوب أو المنطوق إلى فهم المعنى المراد منه، فعندما نسمع لفظ " إنسان " نعرف أن المراد منه ذلك الحيوان الناطق.

---

[1] نقل هذا التعريف عن الرازي، انظر: مذكرة المنطق، عبد الهادي الفضلي، ص 36.

[2] انظر: المنطق، محمد رضا المظفر، ص 35.

[3] انظر: معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي، ص 42.

وقد لا يكون لفظا، كما هو الحال في دلالة حمرة الوجه على الخجل، أو كما الحال في دلالة الدخان على وجود نار، فينتقل الذهن من رؤية الدخان إلى استنتاج وجود النار حتى وإن لم يراها، يكفيه الدال للوصول إلى المدلول وصولا ذهنيا، وذلك لوجود علاقة بين الدال والمدلول.

ولكن هل كل عملية انتقال للذهن من الدال إلى المدلول صحيحة؟ وهل يقودنا الدال إلى المدلول نفسه دائما؟ وهل كل الناس يدركون الدال نفسه للوصول إلى مدلوله؟ هذا ما يعنى به علم المنطق، ولذلك فهو يصنف هذه الدلالة، حتى يحدد تلك الدلالة التي لا يمكن أن تتخلف، ولا أن تختلف بين الناس، ويحدد الدلالة التي قد تختلف من إنسان لآخر أو من مجتمع لآخر، وقد تتخلف من طبع لآخر لدى الناس. وهذا ما يقودنا إلى التعرف على أقسام الدلالة وأنواعها.

أقسام الدلالة

إن الدلالة المطلقة التي نريد دراسة أنواعها، هي التي تمثل العلاقة بين الشيئين اللذين يدل أحدهما على الآخر، بغض النظر عن الإنسان الذي قد يعي هذه العلاقة أو لا يعيها. فإن كانت هذه العلاقة لا تقبل الاختلاف والتخلف[1] كانت عقلية، وإن قبلت الاختلاف والتخلف، فهي قسمان؛ إن كان منشأ الاختلاف والتخلف هو الطبائع، كانت طبيعة، وإن كان المنشأ هو الاتفاق والاصطلاح والوضع البشري، كانت وضعية؛ وعليه تكون الدلالة في ثلاثة أقسام، عقلية، وطبعية، ووضعية.

أ . الدلالة العقلية:

وهي العلاقة التي يحكم العقل فيها بالتلازم الذاتي بين الدال والمدلول. بمعنى أن الدال والمدلول لا ينفكان خارجا[2]، أي يحكم العقل بوجود المدلول كلما وُجد الدال، فعلاقة الدال بالمدلول في الدلالة العقلية، لا تتأثر بالطبائع، ولا العادات، ولا تخضع لوضع الناس واصطلاحهم، فهي لا تتخلف ولا تختلف؛ فلا يتخلف المدلول إذا وُجد الدال في كل الحالات، ولا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وعادات الناس وأحوالهم.

مثل العلاقة القائمة بين العلة والمعلول، فحيثما وُجد المعلول، يحكم العقل بوجود العلة. مثال ذلك دلالة وجود النهار على طلوع الشمس؛ فالنهار هو الدال، وطلوع الشمس هو المدلول، وانتقال الذهن من

---

[1] نقصد بالاختلاف: احتمال اختلاف مدلولها من إنسان لآخر. ونقصد بالتخلف: احتمال تخلف استنتاج المدلول نفسه عند معرفة الدال نفسه.

[2] الخارج في المنطق نقصد به كل ما احتمل وجوده خارج الذهن، سواء تصوره الذهن أم لم يتصوره.

علمه بوجود النهار، إلى استنتاجه لطلوع الشمس، هو الدلالة، ونوعها عقلية؛ لأن وجود النهار ملازم لطلوع الشمس ملازمة ذاتية عقلية لا تنفك، أي لا تتخلف ولا تختلف.

ومثالها أيضا: دلالة رؤية الدخان على وجود نار، ومثالها: دلالة وجود الخلق على الخالق؛ فمجرد وجود الدال الذي هو الخلق، يقودنا قطعا إلى الجزم بوجود المدلول الذي هو الخالق، دون حاجتنا في ذلك لأن نراه، لوجود التلازم الذاتي خارج الذهن بين الدال والمدلول، أي الخلق والخالق في هذا المثال، فكلما حضر الدال إلى الذهن إلاّ ولازمه حضور المدلول معه حتما، فيتعرف عليه الذهن لمجرد تعرفه على الدال لوحده.

ب . الدلالة الطبعية

وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول نتيجة ما تقتضيه الطبيعة والسّجية، أي الذي أوجد هذه العلاقة بين الدال والمدلول هي الطبائع البشرية، ولذلك فهي تختلف من طبائع إلى طبائع، وقد تتخلف فلا نقطع بملازمة المدلول لداله، فهي قابله لانفكاك المدلول عن الدال، وقد ينتقل ذهن إنسان فيها من دال معين إلى مدلول، في الوقت الذي ينتقل فيها إنسان آخر من الدال نفسه لكن إلى مدلول آخر، وفي الحالتين لا يمكننا تكذيب أيّ منهما؛ لاختلاف طبيعة الأول عن الثاني، وحكم كل منهما حسب سجيته وطبعه، لذلك تسمى الدلالة الطبعية.

مثالها في اللفظ: قول أحدهم " آه " هذا اللفظ دال ينتقل الذهن عند سماعه إلى مدلوله فيحكم بتألم صاحب اللفظ، فيكون المدلول هو " التألم "، وتكون نوع الدلالة التي حكم بها الذهن هي دلالة طبعية، ونستفيد من ذلك أنها يمكن أن تتخلف وتختلف؛ فقد يقول الإنسان " آه " وهو لا يتألم، كما قد يتألم ولا يقول " آه ". فنجد هنا أن المدلول الذي هو " التألم " قد تخلف عن الدال الذي هو " آه ". و قد يتلفظ أحدهم بلفظ " آه " وهو يريد التأسف أو التعبير عن الحزن . فنجد هنا أن المدلول الذي هو " الحزن " مثلا، قد تخلف عن الدال الذي هو " آه " والذي كان معبرا عن الألم، بسب اختلاف طبع الثاني الذي أعتاد أن يعبر عن الحزن أيضا بالتأوه، عن طبع الأول الذي أعتاد أن يعبر عن الألم فقط بالتأوه.

ومثال الدلالة الطبعية في غير الألفاظ: كدلالة احمرار الوجه على الخجل، فقد يحمرّ الوجه لارتفاع الحرارة.

وكمثال آخر ينتقل الذهن عند رؤية دموع شخص ما إلى الحكم بأنه حزين، فالدال هو الدموع، والمدلول هو الحزن، ونوع الدلالة طبعية، لأنها قد تختلف وتتخلف، فقد تدمع عين الإنسان لمرض، أو لفرح، أو لخشوع، أو حتى لتطاير ندى البصل.

فهذه الدلالة يحكم العقل فيها بعدم التلازم بين الدال والمدلول، بل هي خاضعة لاحتمالات عديدة، محكومة بطباع الناس المتغيرة.

ج . الدلالة الوضعية

وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول نتيجة لِمَا تواضعه الناس واصطلحوا عليه. أي ما تعارف عليه الناس من ألفاظ تدل على معاني معينة، ومصطلحات في العلوم وغيرها، ومن إشارات، ورموز، و نحو ذلك، وهي تختلف وتتخلف، فقد تختلف من قوم إلى قوم، ومن جيل إلى جيل، باختلاف الاصطلاح ، وقد تتخلف، فيوجد الدال ولا يُعلم منه المدلول، خصوصا باختلاف اللغة.إذًا لا توجد ملازمة ذاتية عقلية بين الدال والمدلول في هذا النوع من الدلالة، وإنما الملازمة بينهما فيها هي من قبيل الاتفاق والاصطلاح والتواضع بين الناس، فهي دلالة وضعية. و يمكن تقسيمها إلى ما هو ليس بلفظي، و ما هو لفظي:

ج،1 . الدلالة الوضعية غير اللفظية

وهي التي تحدث في الذهن نتيجة كون الدال ليس بلفظ، فالدال هنا غير اللفظ؛ كالإشارات، والرموز، والخطوط، والنقوش والرسوم، والمصطلحات الرمزية لمختلف العلوم، ومعالم الطرقات و المرور، ونحو ذلك، ينتقل الذهن منها للوصول إلى ما تدل عليه من معاني.

ج، 2 . الدلالة الوضعية اللفظية

وهي التي تحدث في الذهن نتيجة كون الدال لفظًا، فيكون مدلوله هو المعنى الذي يُراد من هذا اللفظ. و لكن قد يُطلق اللفظ ويراد به معانٍ عديدة، لذلك قسموا دلالة الألفاظ على المعاني في هذه الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

ج، 2، 1 – الدلالة التطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه الذي وُضع له، أي ينطبق اللفظ على معناه بالتمام، وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي وضعت مباشرة لأجل معانيها.

مثال ذلك دلالة لفظ "القِسْم " على كل مايشتمله ويضمه؛ من كراسي وطاولات، وصبورة،... وكدلالة لفظ "كتاب " على تمام معناه؛ فيدخل فيه غلافه، وجميع أوراقه، وكتابته، ورسومه،... وكذلك لفظ " بيت " على جميع أجزائه ومشتملاته.

ج، 2، 2 – الدلالة التضمنية: وهي دلالة لفظ على جزء من المعنى الذي وضع له. وهذا الجزء داخل في تمام المعني، أي يتضمنه تمام المعنى. كدلالة البيت على غرفة واحدة معينة من تمام البيت، أو كقولنا إن القسم حيوي نشط، فإن القسم هنا لفظ يدل على الطلبة، والطلبة ليسوا سوى جزء من تمام القسم؛ باعتبار أن تمام معنى القسم هو ما يشتمل عليه من كراسي، وطاولات، وصبورة، وجدران، وغيرها فضلا عن الطلاب. أو مثل ما ورد في القرآن الكريم عن قول أبناء يعقوب (ع) لأبيهم:«واسأل القرية التي كنا فيه »[1]، فلفظ القرية هنا يعني أهل القرية، وهم جزء من المعنى التام للقرية، وهم ممن يتضمنهم ذلك المعنى، باعتبار أن القرية دال ، ومدلوله هو تمام معنى القرية بما تشتمل عليه من أهالي ومواشي ودواجن وبقية الحيوانات وبيوت وجدران وأمتعة، وأشجار وبساتين،و...

ج،2، 3 – الدلالة الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى آخر غير المعنى الذي وُضع له، ولكن ثمة بين المعنى الموضوع أولا، والمعنى الآخر الذي أردناه ثانيا، علاقة تلازم تجيز لنا استعماله في المعنى الآخر. ويصدق هذا في الاستعمالات المجازية.

مثاله: دلالة لفظ " أسد " على رجل شجاع، لكن يحتاج ذلك إلى وجود قرينة تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى المعنى الالتزامي؛ فلو قلت مثلا: " رأيت أسدا " فينصرف الذهن هنا إلى المعنى الحقيقي المطابق للأسد، فتكون دلالة الأسد هنا هي دلالة تطابقية. لكن لو قلت " رأيت أسدا يجاهد في سبيل الله " فهنا توجد قرينة سياق الكلام تجعل ذهننا ينتقل من الدال اللفظي الذي هو " أسد" إلى المدلول المعنوي، أي معناه الذي يقصد به " رجلا شجاعا "، فتكون الدلالة هنا هي دلالة وضعية لفظية إلتزامية. وهكذا الأمر عند قولنا: " سمعت بحرا يخطب في المسجد" فيدل البحر على العلم الوافر للخطيب دلالة إلتزامية. ونحو ذلك من الأمثلة.

---

[1] سورة يوسف، الآية: 82.

فائدة بحث الدلالة

إن الذي يهتم به المنطق هو الدلالة الوضعية اللفظية، والتي بها نتمكن من معرفة المعنى الذي يريده اللفظ، عندما نجد هذا اللفظ مستعملا في كلام ما، أو عندما نختار اللفظ المناسب لإعطاء تعريف ما، أو الاستدلال به في قضية ما ، وغير ذلك، كما يجب علينا أن نلتزم الضوابط والقواعد التي نفهم بها المدلول، عند سماع اللفظ الدال، ونحدد فيما إذا كنا نستعمل الدلالة التطابقية للفظ، أم الدلالة التضمنية، أم الدلالة الالتزامية:

. فإذا كان اللفظ مجردًا عن القرينة يُحمل على معناه الأصلي الذي وُضع له، فتكون دلالته تطابقية، وكذلك الأمر إذا كانت قرينة السياق تدل على الدلالة التطابقية لا غيرها.

. أما إذا أراد المتحدث من اللفظ الدلالة التضمنية، أو الدلالة الالتزامية، فلا بد له من اعتماد قرينة في سياق حديثه تدل بوضوح على الجزء المتضمن، أو على معنى آخر بينه وبين الأصل مناسبة .

. وفي حالة الشك والتردد في معرفة المعنى المراد من اللفظ، بسبب عدم وجود قرينة، أو عدم وضوحها، أو عدم مناسبتها، فهنا يُحمل اللفظ على معناه الأصلي التطابقي.

خلاصة عامة

. الدلالة هي: عملية انتقال الذهن من شيء إلى شيء آخر نتيجة وجود علاقة بينهما.

. للدلالة ثلاثة أصناف: دلالة عقلية، ودلالة طبعية، ودلالة وضعية.

. الدلالة العقلية هي العلاقة التي يحكم العقل فيها بالتلازم الذاتي بين الدال والمدلول،فلا تختلف،ولا تتخلف.

. الدلالة الطبعية هي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول نتيجة ما تقتضيه الطبيعة والسجيةوقد تختلف وتتخلف

. الدلالة الوضعية وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول نتيجة لِمَا تواضعه الناس واصطلحوا عليه وهي قسمان: لفظية، وغير لفظية.

ـ الدلالة الوضعية غير اللفظية: كالرموز، والإشارات، والمصطلحات العلمية، والرسوم، والمعالم،وغيرها

. الدلالة الوضعية اللفظية: التي أنشأها اللفظ، وهي ثلاثة أقسام: تطابقية، وتضمنية، والتزامية.

. الدلالة الوضعية اللفظية التطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه الذي وُضع له.

. الدلالة الوضعية اللفظية التضمنية: وهي دلالة لفظ على جزء من المعنى الذي وضع له.

. الدلالة الوضعية اللفظية الالتزامية:وهي دلالة اللفظ على معنى آخر غير المعنى الذي وُضع له.

وفيما يلي ملخص عام لأقسام الدلالة:

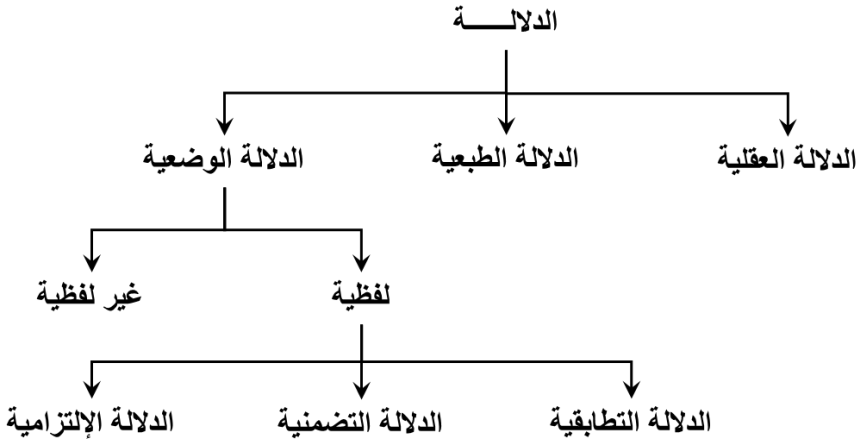

أمثلة للتمرين

أذكر نوع الدلالة فيما يلي:

. دلالة الأنين على الشعور بالألم.

. دلالة عقرب الساعة على الوقت.

. دلالة الخط على وجود الكاتب.

. دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة.

. دلالة لفظ الجامعة على كلية العلوم الإسلامية.

. دلالة لفظ الظلام على الجهل.

المبحث الثالث: تقسيمات الألفاظ

لا شك أن هناك صلة وطيدة للألفاظ بين اللغة والمنطق، إلاّ أن المناطقة يدرسون الألفاظ وتقسيماتها من جهة دلالتها على المعاني والتصورات، ولا يدرسونها من جهة علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وغيرها. وقد اصطلح المناطقة على تسمية اللفظ بالحد المنطقي، ولا يشترط أن يكون هذا الحد المنطقي كلمة واحدة أو كلمتين، فقد يكون الحد المنطقي العديد من الكلمات كما يمكن أن يتمثل في كلمة واحدة[1].

ونحن هنا ندرس كيفية التوصل إلى المعنى المحدد عن طريق اللفظ الدّال عليه، فتارة ننظر إلى اللفظ عندما يكون لفظا واحدا، وتارة ننظر إله عندما يكون متعددا، وتارة ثالثة ننظر إليه بالإطلاق، بغض النظر عن كونه واحدا، أو متعددا، أي كحد منطقي. وعليه يكون بحث الألفاظ في ثلاثة أقسام؛ اللفظ بما هو واحد، واللفظ بما هو متعدد، واللفظ بما هو مطلق.

المطلب الأول: تقسيم اللفظ باعتباره واحدا

لقد استفدنا من بحث الدلالة السابق، أن اللفظ الموضوع قد يدل على معناه بشكل تطابقي، أو تضمني، أو التزامي، فنجد هنا أن اللفظ إما أن يطابق المعنى الموضوع له تماما، أو لا يطابقه، فإن كان يطابقه، فقد يكون له معنى واحدا فقط، كاللفظ المختص، أو يكون له أكثر من معنى، كاللفظ المشترك، والمنقول، والمرتجل.

أما إن كان لا يطابقه، فإنه يمكننا التوصل إلى المعنى المراد من خلال القرينة التي تتبع اللفظ، كاللفظ الحقيقي الذي يمكن استعماله في المجاز (كما هو الحال في الدلالة التضمنية و الالتزامية).

فإذا افترضنا أنه لدينا مجموعتين؛ مجموعة "أ" تمثل مجموعة الألفاظ، ومجموعة "م" تمثل مجموعة المعاني لهذه الألفاظ ، ثم ندرس العلاقة بين عناصر المجموعة "أ" (أي الألفاظ الواحدة التي تنتمي إلى المجموعة "أ") وعناصر المجموعة "م"(أي صور المعاني التي تنتمي إلى المجموعة "م")، فإن كانت لأي عنصر من عناصر المجموعة "أ" صورة واحدة فقط في المجموعة "م" نسميه اللفظ المختص، أما إن كانت لأي

---

[1] انظر: مقدمات في علم المنطق، د/هادي فضل الله، ص50.

عنصر من عناصر المجموعة "أ" عدة صور في المجموعة "م" فنسمي اللفظ مشتركا أو منقولا، أو مرتجلا، أو حقيقة ومجاز، تبعا لنوع القرينة، أو المناسبة التي تبين نوع استعمال اللفظ.

وبهذا الاعتبار يقسم اللفظ بما هو واحد إلى خمسة أقسام: مختص، ومشترك، ومنقول، ومرتجل، و حقيقة ومجاز.

أ،1 . اللفظ المختص:

وهو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحدا وُضع له، ويختص به ولا يتعداه إلى غيره.

مثل:كتاب . إنسان . جماد . شجر...أي يطلق ولا يُفهم منه إلا المعنى المختص به فقط. ويمكن أن نلحظ فيه "توحد المعنى بتوحد اللفظ". وبتعبير المجموعات الذي قدمنا هـ سابقا، فإننا نعبر عن اللفظ المختص بأنه لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ"(مجموعة الألفاظ) صورة واحدة فقط مختصة به في المجموعة "م"(مجموعة المعاني) حسب المخطط التالي:.

مج «أ» **مج «م»**

لفظ س ⟵ معنى س

أ،2 . اللفظ المشترك:

وهو اللفظ الذي له معان عديدة، وقد وُضع لها جميعا وضعا واحدا دون تفاوت؛ أي دون أن يسبق وضعه لأحد المعاني على وضعه للمعنى الآخر. لكن لا يجوز استعماله في الحدود العلمية والبراهين العقلية دون قرينة توضح وتبين وتحدد المعنى المراد.

مثل: لفظ " عين " فقد يستعمل للعين الباصرة،كما قد يستعمل للعين الجارية، أو للعين الحارسة، أو الجاسوسة، أو يراد به الذهب، أو ذات الشيء،...

وهكذا لفظ " الخال " مثلا؛ فقد يراد به أخو الأم،كما قد يراد به العلامة الموجودة في الوجه مثلا.

وكما هو الأمر في لفظ " القرء " الذي قد يراد به عند الفقهاء الحيض،كما قد يراد به الطهر.

إذن يمكن أن نلحظ فيه " تعدد المعاني بتوحد اللفظ ". وبتعبير المجموعات الذي قدمناه سابقا، فإننا نعبر عن اللفظ المشترك بأنه لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ" عدة صور في المجموعة "م"(أي أكثر من صورة واحدة).

ولكن عندما نريد استعماله في معنى معين، لا بد لنا من توضيح القرينة التي تفيد إرادة معنى دون بقية المعاني.

ونمثل لذلك بالمخطط التالي:

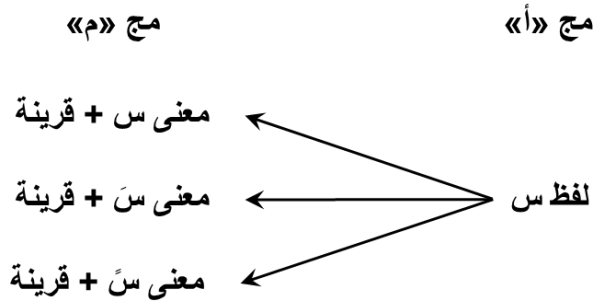

أ،3 . اللفظ المنقول:

وهو اللفظ الذي له معان عديدة، وقد وُضع لها جميعا، لكن ليس وضعا واحدا ، بل متفاوتا، أي يكون وضعه لأحد هذه المعاني أسبق من وضعه للمعنى الآخر، مع وجود منا سبة وعلاقة بين المعنيين.أي هو اللفظ الذي وُضع لمعنى معين، ثم وُضع لمعنى آخر بعد ذلك، نتيجة وجود علاقة بين المعنيين. وسمي اللفظ المنقول؛ لأنه نُقل في استعماله من معناه الأول الذي وضع له إلى المعنى الجديد الذي وضع له ثانيا، ويُصبح معناه معروفا بالوضع الجديد نتيجة كثرة استعماله، إلى درجة إهمال المعنى القديم الذي وُضع له أولا، بسبب هجران المعنى الأول، فإن أردنا المعنى الأول، فإننا نحتاج إلى قرينة تصرفه عن المعنى الثاني الشائع في الاستعمال.

مثال: لفظ " السيارة " الذي كان يستعمل أولا ويراد به الجماعة التي تسير من الناس في الأسفار، كما ورد في قوله تعالى:«قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف وألقوه في غيابات الجب يلتقطه بعض **السيارة** إن كنتم فاعلين»[1]، لكن لفظ " السيارة " المستعمل الآن، يراد به معنى آلة النقل والسفر المعروفة اليوم.

وهكذا الأمر بالنسبة لأمثلة أخرى كلفظ المذياع، والهاتف،...ويدخل في هذا النوع من الألفاظ أيضا، المصطلحات العلمية، والشرعية، فلفظ " الصلاة " مثلا يراد به الدعاء عندما نريد المعنى الأول الذي وضع له، لكنه هو تلك العبادة المخصوصة بكيفة مخصوصة التي شرعها الله لعباده، وهو المعنى الثاني الذي وضعه الشارع لها، والذي يُفهم مباشرة من إطلاقه، فإذا أردنا المعنى الأول وهو الدعاء، احتجنا إلى قرينة تبين ذلك وتصرفه عن المعنى الشائع الآن.وهكذا الحج، والصوم،...لكن يشترط أن تكون بين المعنى الأول والثاني مناسبة للاستعمال، ففي مثال الصلاة بالمعنى الثاني نجده يتضمن أيضا على معاني الدعاء والتضرع لله تعالى الموجود في المعنى الأول.

فالذي نلحظه في اللفظ المنقول أيضا هو: " تعدد المعاني بتوحد اللفظ ". وبتعبير المجموعات الذي قدمناه سابقا، فإننا نعبر عن اللفظ المنقول بأنه لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ" عدة صور في المجموعة "م". لكن هذه الصور التي تمثل المعاني، سبق وضْع بعضها عن البعض الآخر، فعندما نريد استعمال اللفظ في المعنى الذي نُقل إليه لا نحتاج إلى قرينة، بينما نحتاج إلى قرينة توضح المعنى المراد إذا استعملناه في المعنى الأول الذي وُضع له، لهجران المعنى الأول، وشيوع المعنى الثاني مع وجود منا سبة بينهما، وهذا أهم ما يميزه عن المشترك. وهذا مخطط مبسط عن اللفظ المنقول:

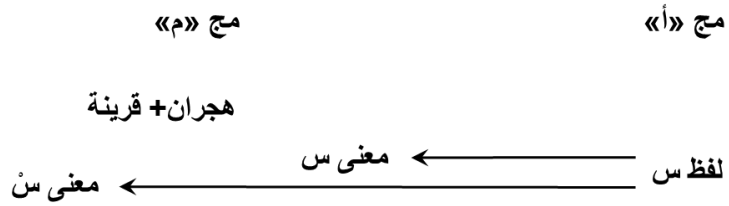

أ،4 . اللفظ المرتجل:

وهو اللفظ الذي له معان عديدة، وقد وُضع لها جميعا، وضعا متفاوتا، أي يكون وضعه لأحد هذه المعاني أسبق من وضعه للمعنى الآخر، إلاّ أنّه لا تلاحظ فيه المناسبة عند الوضع الثاني بين المعنيين،

---

[1] سورة يوسف، الآية: 10.

لذلك وُصف بالارتجال.وهذا ما يميزه عن اللفظ المنقول، فهو تماما كاللفظ المنقول سوى أنه لا تناسب بين المعنى الذي وُضع له والمعاني الأخرى التي وضعت لاحقا، كما أنه لا يحدث هجران للمعنى الأول في اللفظ المرتجل. ومنه أكثر أسماء الأعلام.

مثاله: نسمي شخصا ما "كريم "، لكن ليس بالضرورة أن يكون كريما فعلا، فقد يكون بخيلا، ومن المفترض أن يطلق لفظ "كريم" على من كان كريما فعلا إذا أردنا به المعنى الأول الذي وضع له، لكننا قد نطلقه على شخص يدعى "كريم " مع أنه بخيل، فلا توجد هنا مناسبة بين معنى الكرم، وبين حقيقة الشخص الذي سُمي به، فيكون اللفظ هنا في المعنى الثاني، قد استعمل استعمالا ارتجاليا، فنسميه عندئذ اللفظ المرتجل.

وكذلك اسم شخص " سعيد " ولا نعني به أنه سعيد فعلا، فقد يكون شقيا. ونحو ذلك من الأمثلة.

و يمكن أن نلحظ في اللفظ المرتجل أيضا " تعدد المعاني بتوحد اللفظ ". وبتعبير المجموعات الذي قدمناه سابقا، فإننا نعبر عن اللفظ المنقول: بأنه لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ" (مجموعة الألفاظ)، عدة صور في المجموعة "م"(مجموعة المعاني). و هذه الصور التي تمثل المعاني، قد سبق وضع بعضها عن البعض الآخر أيضا كما في المنقول، لكن لا وجود لهجران في المرتجل للمعنى الأول الذي وضع له، ولا وجود لمناسبة بين المعنى الأول والثاني. وهذا مخطط يقرب صورة اللفظ المرتجل:

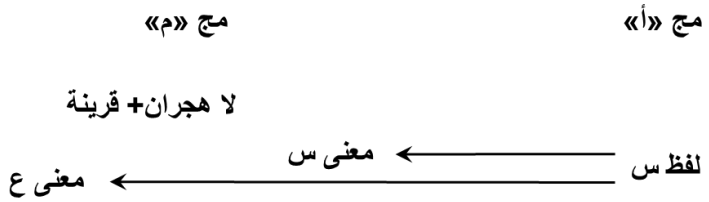

أ،5 . اللفظ الحقيقي والمجازي:

وهو اللفظ الذي له معان عديدة، لكنه موضوع لمعنى واحد فقط، إلا أنه قد يُستعمل في غيره من المعاني، لوجود علاقة مناسبة بين المعنى الأول الذي وُضع له، والمعنى الآخر الذي استعمل فيه. ونسمي المعنى الأول الذي وُضع له "**حقيقة**"، بينما نسمي المعنى الثاني الذي استعمل فيه" **مجازا** ". لكن إذا أردنا المعنى المجازي من اللفظ، فإننا نحتاج إلى قرينة تصرفه عن معناه الحقيقي الذي وضع له.

مثال: عندما نطلق لفظ " بحر "فإننا نريد به بحر الماء الحقيقي الذي نعرفه، كالبحر الأبيض المتوسط مثلا. لكن عندما نريد به وصفا لعلم شخص ما، فإننا بحاجة إلى قرينة في سياق الكلام، كأن نقول مثلا: رأيت بحرا يدرّس في المسجد، فلفظ " بحر " هنا يراد به المعنى المجازي الذي هو العلم، والذي يتناسب مع البحر الحقيقي في الوفرة والسعة والغزارة، وما قطعنا بذلك لولا قرينة اللفظ وهي " يدرّس " والتي ليست من شأن البحر الحقيقي، مما يصرف لفظ " بحر " عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي. وهذا مخطط يبسط مفهوم هذا اللفظ:

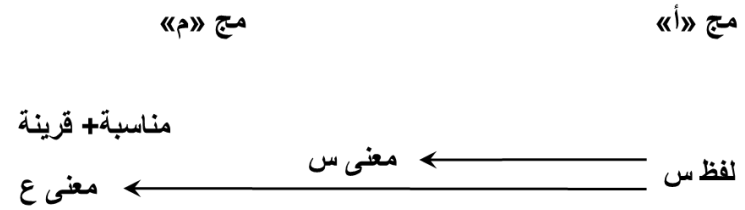

فائدة البحث

نستفيد من هذا البحث في ضبط القواعد التي بها نعرف المعنى الذي يريده اللفظ، في حالة وروده إلينا، أو عند استعمالنا له، ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي:

1 . يحمل اللفظ المختص على معناه التام ما لم توجد قرينة تصرفه عن ذلك.

2 . لا يصح لنا استعمال المشترك في معنى من معانيه المتعددة، أو حمله عليه، إلا باستعمال قرينة توضح المعنى المراد من اللفظ المشترك المستعمل، و إلاّ يُهمل اللفظ، ولا يُحمل على أيّ من معانيه.

3 . المنقول يُنسب إلى ناقله؛ إن كان عرفي، أو شرعي، أو علمي، أو فنيّ، أو غير ذلك، ويتداول بين من تناقلوه. كما أننا لا نحتاج إلى قرينة في استعمال المنقول في المعنى الثاني الذي نقل إليه، أما عند إرادة المعنى الأول الذي وضع له، فإنه يتعين استعمال القرينة التي تدل على ذلك.

4 . اللفظ المرتجل لا يصح حمله على أحد معنييه، إلا مع قرينة دالة على ذلك.

5 . اللفظ الحقيقي يحمل على معناه بغير قرينة ، وكذلك الأمر إن وجدت قرينة لكنها مبهمة غامضة، فالأصل في اللفظ أن يوضع لمعناه الحقيقي. وأما إذا أردنا المجاز فلا بد من قرينة واضحة تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي الذي وضع له، مع ملاحظة المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي للّفظ.

خلاصة عامة

. ينقسم اللفظ إلى ما هو واحد، و ما هو متعدد، و ما هو مطلق.

. اللفظ بما هو واحد ينقسم إلى خمسة أقسام:

1 . مختص: وهو اللفظ الذي يطلق ويراد به معنى واحدا مختصا به، ولا يحتاج إلى قرينة.

2 . مشترك: وهو اللفظ الذي يطلق وقد يراد به أكثر من معنى.

. وُضعت معانيه جميعا وضعا واحدا على مستوى واحد.

. نحتاج فيه إلى قرينة لإرادة معنى دون آخر.

3 . منقول: وهو اللفظ الذي يراد به معنى آخر غير المعنى الذي وضع له أولا، مع وجود مناسبة بين المعنيين.

. يحصل فيه هجران للمعنى الأول الذي وضع له.

. نحتاج فيه إلى قرينة إذا أردنا المعنى الأول الذي وضع له.

4 . مرتجل: وهو اللفظ الذي يراد به معنى آخر غير المعنى الذي وضع له أولا، إلا أنه لا توجد أيّ مناسبة بين المعنيين. . لا يحصل فيه هجران للمعنى الأول الذي وضع له.

. نحتاج فيه إلى قرينة إذا أردنا أيّ المعنيين.

5 . حقيقة ومجاز: وهو اللفظ الذي يمكن أن يراد به معنى آخر غير المعنى الذي وضع له أولا، مع وجود مناسبة بين المعنيين، وقرينة تصرفه عن معناه الحقيقي.

وهذا مخطط عام يتضمن أقسام اللفظ باعتباره واحدا:

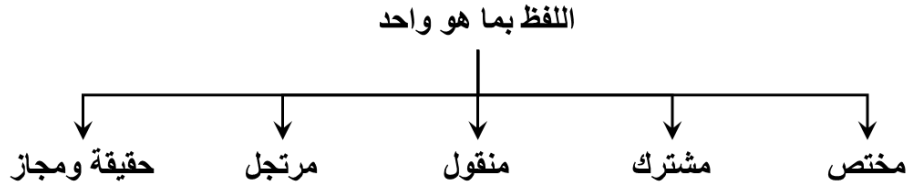

أسئلة للتمرين

بيّن . مع التعليل . نوع اللفظ فيما يلي:

. الرقيق (المستعمل للّطيف والعبيد)

. الجامعة (التي ندرس فيها)

. الزكاة (في زكاة الفطر)

. جواد (الذي يطلق على اسم أحد زملائك)

. السيارة (في القرآن الكريم)

. الطائرة (التابعة للخطوط الجوية الجزائرية)

. الأسد (في قولنا: رأيت أسدا عظيما)

(و في قولنا: قرأت عن أسد ضرب بالسيف في سبيل الله يوم أحد حتى استشهد)

المطلب الثاني: تقسيم اللفظ باعتباره متعددا

وندرس هنا علاقة الألفاظ ببعضها البعض انطلاقا من المعاني التي تدل عليها؛ فتارة نطلق أكثر من لفظ للدلالة على معنى واحد، وتارة لا نتمكن من ذلك لكون تلك الألفاظ المتعددة ليس لها معنى واحدا، بل لكل لفظ معناه الخاص. و عليه، يمكننا تقسيم اللفظ المتعدد إلى قسمين:

- فإما أن تكون تلك الألفاظ موضوعة لمعنى واحدا، فنسميها " **المترادفة** ".
- وإما أن يكون لكل لفظ من تلك الألفاظ معناه الذي يختص به، فنسميها " **المتباينة** "[1]

أولا: الألفاظ المترادفة:

وهي الألفاظ المتعددة الموضوعة جميعا لمعنى واحدا.

مثل: إنسان، وبشر أسد، وليث، وهرة، وقطة ...فهي التي نلحظ فيها توحد المعنى بتعدد اللفظ.

---

[1] انظر: المنطق، المظفر، ص 45.

فإذا اعتبرنا أن مجموعة "أ" تمثل مجموعة الألفاظ، ومجموعة "م" تمثل مجموعة المعاني لهذه الألفاظ، فإننا نلحظ هنا أن لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ"(أي الألفاظ) الصورة الواحدة نفسها في عناصر المجموعة "م"(أي المعاني)

كما هو ممثل في المخطط التالي:

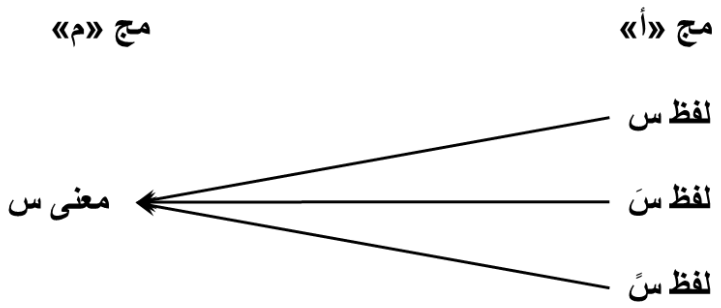

ثانيا: الألفاظ المتباينة[1]:

وهي الألفاظ المتعددة التي وُضع لكل لفظ منها معنى خاص به.

مثل: أرض، و سماء حائط، وإنسان أبيض، وحلو...فهي التي نلحظ فيها تعدد المعنى بتعدد اللفظ.

فإذا اعتبرنا أن مجموعة "أ" تمثل مجموعة الألفاظ، ومجموعة "م" تمثل مجموعة المعاني لهذه الألفاظ، فإننا نلحظ هنا أن لكل عنصر من عناصر المجموعة "أ"(أي الألفاظ) صورة خاصة في عناصر المجموعة "م"(أي المعاني)

كما هو ممثل في المخطط التالي:

[1] لقد أطلق أبو حامد الغزالي على المتباينة اسم المتزايلة أيضا. انظر: معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، ص52.

مج «أ»		مج «م»
لفظ س	←	معنى س
لفظ ع	←	معنى ع
لفظ ص	←	معنى ص

ملاحظة هامة

إن التباين بين الألفاظ الذي نقصده هنا، هو أن المفهوم الذهني لأحد هذه الألفاظ يختلف ويباين المفهوم الذهني للفظ آخر، كما في " قلم، وكرسي ". لكنّنا قد نقصد الشيء الخارجي نفسه، عندما نصفه بأوصاف مختلفة، فالأوصاف هنا تختلف معانيها باختلاف لفظ الوصف، لكن الموصوف شيء واحد، أي تلتقي المفاهيم والمعاني في الشيء نفسه خارج الذهن. مثال ذلك: عندما نطلق لفظ "سيف" فإننا نفهم منه في أذهاننا معنى السيف الحقيقي أي الحسام الذي نعرفه، وعندما نطلق لفظ " صارم " فإننا نفهم منه معنى الحدّة أي السيف الحادّ. ومفهوم "سيف" يختلف عن مفهوم "صارم"؛ فلكل لفظ منهما معناه الخاص، فهما لفظان متباينان. لكنهما في الخارج يقصدان الشيء نفسه، وهو السيف، إذ يقصدان بالضبط الحاد من السيوف، فيلتقيان خارجا في السيف الحاد. وكذلك الأمر بالنسبة للفظ " بشر" و " ناطق " فإنهما مفهومان متباينان، إلا أنهما يلتقيان خارجا في " الإنسان ". وغيرها من الأمثلة المشابهة. وهذا ما سنخصص له لاحقا وحدة خاصة ضمن موضوع النسب الأربعة، التي نلحظ فيها المصاديق الخارجية التي تنطبق عليها الألفاظ، ولا نقتصر فيها على اختلاف المعاني و المفاهيم الذهنية للألفاظ.

أقسام التباين في الألفاظ:

تنقسم الألفاظ المتباينة إلى ثلاثة أقسام: المتماثلة، والمتخالفة، والمتقابلة.

أ . الألفاظ المتماثلة[1]

وهي الألفاظ المختلفة، التي تشترك في حقيقة واحدة، وقد لوحظت هذه الحقيقة. كأن يُطلق لفظان متباينان في المفهوم، لكنهما يشتركان في حقيقة واحدة، عندما نأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار. مثال ذلك: عندما نطلق اللفظين " زيد، وعمر "، فإن اللفظين مختلفان متباينان؛ لفظ " زيد" ليس كلفظ " عمر "، لكنهما متماثلان في الإنسانية، أي يشتركان في مفهوم الإنسانية إذا أخذنا حقيقتهما الإنسانية الواحدة بعين الاعتبار. وهكذا الأمر في " حصان، وجمل " عندما نلحظ اشتراكهما في حقيقتهما الحيوانية، فهما مثلان...

---

[1] وقد سماها ابو حامد الغزالي: الألفاظ المتواطئة، أي التي تدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها. انظر: معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، ص 52.

ب . الألفاظ المتخالفة

وهي الألفاظ المتغايرة، والتي لوحظت فيها جهة الاختلاف والتغاير حتى وإن كانت تشترك في حقيقة واحدة، لكننا لا نأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، فننظر إلى الألفاظ بما هي مختلفة ومتغايرة.

مثال ذلك: عندما نطلق الألفاظ " ماء، وهواء، وطاولة " نجدها مختلفة في معانيها عن بعضها البعض. وكذلك الأمر عندما نطلق الألفاظ " زيد، وعمر، وسعد "، ولم نلحظ حقيقة الإنسانية التي يشتركون فيها، فتكون هذه الألفاظ عندئذ مختلفة في معانيها عن بعضها البعض، فيكون لفظ "زيد" مثلا دالاّ على معنى ذلك الرجل الذي يختلف عن غيره في خصوصياته من شكل ولون وطول وحكمة وشجاعة،...فعندما نطلق لفظه فإننا نريد المعنى الذي يخصه والذي يختلف به عن غيره.

ج . الألفاظ المتقابلة

وهي الألفاظ المختلفة المتباينة التي لها معاني متنافرة؛ إذ لا يمكن لهذه المعاني أن تجتمع في محلّ واحد من جهة واحدة في زمان واحد.

وكمثال على ذلك: فإن اللفظين " أسود، وأبيض " لا يجتمعان في محل واحد؛ أي لا يمكن لنا أن نقول مثلا: هذا القماش كلّه أبيض و أسود في الآن نفسه، فالقماش إن كان أبيضا فهو بالضرورة ليس أسودا، وإن كان أسودا فهو بالضرورة ليس أبيضا.

وكمثال عن عدم اجتماع اللفظين من جهة واحدة: " الأب، والابن "؛ فلا يمكن أن تجتمع الأبوة والبنوة في شخص واحد من جهة واحدة، نعم قد يكون شخص أب، وابن في الوقت نفسه، لكن من جهتين مختلفتين؛ كأن يكون شخص اسمه " محمد " هو أب من جهة ابنته " فاطمة "، وهو ابن من جهة أبيه " عبد الله"، لكنه لا يمكن أن يكون ابنا لعبد الله، وأبا له في الوقت نفسه. فالأب، والابن لفظان متقابلان (متباينان متنافران) لا يجتمعان من جهة واحدة.

وكمثال عن عدم اجتماع اللفظين في زمان واحد: " الحرارة، والبرودة "؛ فلا يمكن أن تجتمع الحرارة والبرودة في زمان واحد، فلا يمكن لنا أن نقول مثلا هذا الشراب حار وبارد في الزمان نفسه، لكنه يمكننا القول أن هذا الشراب حار الآن، وبارد بعد ساعتين. فالحرارة والبرودة لفظان متقابلان لا يجتمعان في زمان واحد.

وللتقابل في الألفاظ أربعة أقسام؛ تقابل النقيضين، وتقابل الملكة والعدم، وتقابل الضدّين، وتقابل المتضايفين.وهذا ما سنبينه في أقسام التقابل.

أقسام الألفاظ المتقابلة:

1 . تقابل النقيضين

النقيضان شيئان، أحدهما وجودي والآخر عدم لذلك الوجود، لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا. أي يوجد بينهما تقابل إيجاب وسلب ذلك الإيجاب.

مثال ذلك: " إنسان، ولا إنسان" ، و " نور، و غير النور" ، و " وجود، وعدم ". فالشيء إما أن يكون موجودا أو أن يكون معدوما، فالله موجود، وشريك الله غير موجود أي معدوم، ولا يمكن أن نقول لشيء موجود ومعدوم في الوقت نفسه، أي لا يجتمعان فيه، كما لا يمكن أن نقول إن الشيء لا هو موجود، ولا هو معدوم، أي لا يرتفع أحد المعنيين عنه(لا يرتفعان عنه)، وهذا معنى: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

2 . تقابل الملكة والعدم

الملكة والعدم شيئان، أحدهما وجودي وهو الملكة، والآخر عدم لذلك الوجود في موضع يقبل تلك الملكة. لا يجتمعان، لكن يجوز ارتفاعهما في موضع لا يقبل تلك الملكة.

مثال ذلك: " الأعمى ، والبصير "، فالبصير شيء وجودي، بينما " الأعمى " هو عدم البصير وليس شيئا وجوديا آخر، لكنه خاص بالذي من شأنه البصر، أي من يملك خاصية البصر، ولا يطلق على من لايملك هذه الخاصية أنه أعمى، كالحجر مثلا، لا يمكننا وصفه بالأعمى، لأنه أصلاً لا يملك هذه الصفة، وليست من شأنه، فهو غير قابل لهذه الملكة. كما نلاحظ أن " بصير " و " أعمى " لا يمكن اجتماعهما مطلقا في المحل الواحد، ولا يمكن ارتفاعهما عن الشخص مثلا، كأن نقول فلان لا هو بصير، و لا هو أعمى؛ لأنه قابل لهذه الملكة، لكن يجوز ارتفاعهما عن الحجر مثلا، فنقول الحجر لا هو أعمى ولا هو بصير، لأنه موضع غير قابل لهذه الملكة. وهكذا الأمر في أمثلة أخرى؛ كالعالم والجاهل، و الأعزب والمتزوج، و العقيم و الولود،...

3 . تقابل الضدّين

الضدّان شيئان وجوديان يتعاقبان على موضوع واحد، لا يجتمعان، و لا يتوقف تعقّل أحدهما على تعقّل الآخر، ويجوز ارتفاعهما معًا. مثل: " الحرارة والبرودة "، فالحرارة شيء وجودي، كما أن البرودة شيء وجودي آخر، وليس هو عدم الحرارة بالضرورة، والحرارة والبرودة قد يتعاقبان على الشيء نفسه، فيكون في زمن حار، وفي زمن آخر بارد، و لا يجوز اجتماع الحرارة والبرودة في وقت واحد، لكنه يمكن القول أن هذا الشيء لا هو حار، ولا هو بارد، أي يمكن لهما أن يرتفعا معًا؛ كأن نقول إن الماء فاتر، أي بين الحر والبرد. كما أن الضّدين لا يُتعقل أحدهما بتعقل الآخر، بمعنى لا يتوقف مفهوم اللفظ الأول على مفهوم اللفظ الثاني المضادّ له، فلكل لفظ مفهومه الخاص المستقل به بمعزل عن اللفظ المضادّ له. فنفهم ونتعقل الحرارة . كما في المثال السابق . حتى وإن كنا لا نعرف معنى البرودة ولم نكن نتعقلها. والعكس صحيح. والحال كذلك في بقية الأمثلة الأخرى: كالسواد والبياض ، والشروق والغروب ، والخفة والثقل ، والفضيلة والرذيلة، ونحو ذلك.

4 . تقابل التضايف

المتضايفان شيئان وجوديان، يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر (أي يُتعقلان معًا) لا يجتمعان في موضع واحد من جهة واحدة، ويجوز ارتفاعهما معًا.

مثال ذلك: " أب و ابن " فمفهوم " الأب " وجودي، ومفهوم " الابن " أيضا وجودي، أي لا يمكن القول أن غير الابن هو الأب بالضرورة، كما لا يمكن أن نقول أن غير الأب هو الابن بالضرورة؛ فقد يكون غير الابن، وغير الأب هو العم، والخال، والجار،...إذًا فكلا اللفظين وجوديان، لكن نلاحظ هنا أن تعقل الأبوة متوقف على تعقلنا للبنوّة، والعكس بالعكس، ففهم الأب وفهم الابن يرتبطان ببعضهما البعض، إذ لا يستقل لفظ في الفهم عن اللفظ الآخر المضايف له، وهذا هو الفرق الأساس بين التضايف والتضادّ.

واللّفظان المتضايفان لا يجتمعان من جهة واحدة، ففي المثال السابق لا يمكن أن نقول لشخص أنت أب وأنت ابن لفلان واحد من الناس في الوقت نفسه، غير أنه يمكن للصفتين أن تجتمعا، لكن من جهتين مختلفتين؛ فنقول فلان أب لفلان وهو في الوقت نفسه ابن لفلان آخر. كما يمكن للصفتين أن ترتفعا معًا، فيكون الشيء لا هو أب، ولا هو ابن، فالحائط مثلا لا هو ابن، ولا هو أب. فالمتضايفان يجوز ارتفاعهما معًا. وهكذا بقية الأمثلة، كما في:" فوق وتحت "،" أول و آخر"،"خالق ومخلوق"...

خلاصة عامة

عندما نريد دراسة العلاقة بين لفظين مختلفين مثلا، فإننا قد نلحظ فيهما ما يلي:

هذان اللفظان قد يكونان مترادفين، أو متباينين.

1. إن كانا مترادفين؛ فهما موضوعان لمعنى واحد.

2. وإن كانا متباينين، أي لكلّ منهما معناه الخاص به، فتكون العلاقة بينهما بحسب الأقسام الثلاثة:

متماثلان، أو متخالفان، أو متقابلان.

أ- فإن كانا متماثلين؛ فهما اللفظان اللذان يشتركان في حقيقة واحدة، وقد لوحظت هذه الحقيقة.

ب- . وإن كانا متخالفين؛ فهما اللفظان اللذان لوحظت فيهما جهة الاختلاف والتغاير، حتى وإن كانا يشتركان في حقيقة واحدة.

ج- أما إن كانا متقابلين؛ فهما اللفظان المتنافران بالنظر إلى معانيهما، لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمن واحد.

ونوع العلاقة بينهما على أربعة أقسام: إما أن يكونا متناقضين، أو ملكة وعدم، أو ضدين، أو متضايفين.

ج،1. **المتناقضان:** أمران أحدهما وجودي والآخر عدم لذلك الوجود،لايجتمعان ولا يرتفعان.

ج،2. الملكة والعدم: **أمران أحدهما وجودي وهو الملكة، والآخر عدم لذلك الوجود في** موضع يقبل الملكة، لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما فيما لا يقبل الملكة.

ج،3. المتضادّان: **أمران وجوديان، يتعاقبان على موضوع واحد، لا يُتعقل أحدهما بتعقل** الآخر، لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما.

ج،4. **المتضايفان:** أمران وجوديان، لا يتعقل أحدهما إلاّ بتعقل الآخر، لايجتمعان من جهة واحدة، ويجوز ارتفاعهما.

وهذا مخطط توضيحي يبين تقسيمات اللفظ بما هو متعدد:

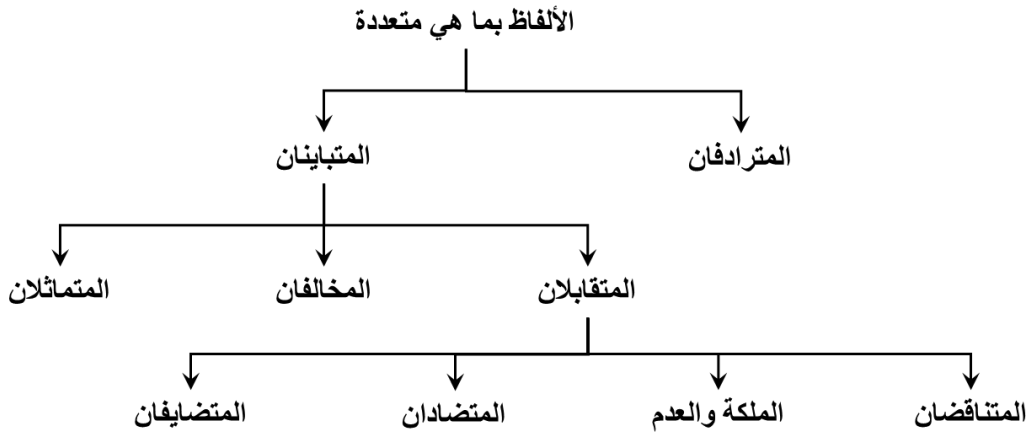

ثالثا: مبحث النسب الأربعة

لقد ذكرنا سابقا بأننا سنخصص وحدة خاصة في مبحث الألفاظ المتعددة، وهي موضوع النسب الأربعة، وقلنا هناك أن التباين في الألفاظ المتعددة، نلحظ فيه التباين في المفاهيم و المعاني من خلال اختلاف اللفظ.

لكننا هنا في النسب الأربعة، فالذي نلحظه في الألفاظ، هو منطبقاتها الخارجية التي تمثل مصاديق لها؛ أي نلحظ فيها المصاديق الخارجية والأفراد التي تنطبق عليها الألفاظ، ولا نقتصر فيها على اختلاف المعاني و المفاهيم الذهنية للألفاظ.

وبهذا الاعتبار توجد أربعة أنواع من النسب بين هذه الألفاظ؛ نسبة التساوي، ونسبة التباين، ونسبة العموم والخصوص المطلق، ونسبة العموم والخصوص من وجه.

1 – نسبة التساوي

وهي النسبة التي تكون بين لفظين يشتركان بمفهوميهما في تمام أفرادهما خارجًا، أي لديهما المنطبقات والمصاديق نفسها بالتمام. فإذا اعتبرنا أنه لدينا لفظين؛ لفظ س، ولفظ ع، واعتبرنا أن لكل لفظ أفرادا تمثل منطبقاتٍ ومصاديقَ له، وافترضنا أن مجموعة أفراد (اللفظ س) هي مج "س"، ومجموعة أفراد (اللفظ ع) هي مج "ع"، فإن نسبة التساوي بين اللفظين س، ع تعني أن كل عناصر وأفراد مج "س" هي نفسها عناصر مج "ع"، وكل عناصر مج "ع" هي نفسها عناصر مج "س"، أي:

نسبة التساوي = كل س في ع + كل ع في س

ويمكن أن نعبر رياضيا عن نسبة التساوي بين اللفظ س، واللفظ ع بالعبارة: س = ع .

مثال : عند دراسة النسبة الموجودة بين اللفظين (إنسان، وضاحك)، نجد أن كل أفراد ومصاديق ومنطبقات الإنسان، هي نفسها أفراد الضاحك، و كل منطبقات الضاحك هي نفسها منطبقات الإنسان. إذًا فالنسبة بين اللفظين (إنسان، وضاحك) هي نسبة التساوي (إنسان = ضاحك). وهكذا الحال بين الإنسان، والناطق،...

2 – نسبة التباين

وهي النسبة التي تكون بين لفظين لا يشتركان ولا يتفقان بمفهوميهما خارجًا في أي فرد من أفرادهما. وعلى الافتراض السابق للمجموعات، فإن نسبة التباين بين اللفظين س، ع مثلا، تعني أن لاشيء من عناصر مج "س"موجود في عناصر مج "ع"، و لا شيء من عناصر مج"ع"موجود في مج "س"،أي:

نسبة التباين = لا س في ع + لا ع في س

ويمكن أن نعبر رياضيا عن نسبة التباين بين اللفظ س واللفظ ع بالعبارة: س // ع، فهما كالخطين المتوازيين.

مثال: عند دراسة النسبة بين (إنسان، وحجر)، نجد أنه لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الحجر بإنسان، إذًا، فالنسبة بين اللفظين هي نسبة التباين (إنسان // حجر).

3 – نسبة العموم والخصوص المطلق

وهي النسبة التي تكون بين لفظين، بحيث ينطبق أحدهما على جميع أفراد الآخر، بينما لا ينطبق الآخر إلاّ على بعض أفراد الأول، أي يتضمن ويحتوي مفهوم اللفظ الأول جميع أفراد مفهوم اللفظ الثاني، ويزيد عليه بأفراد لا ينطبق عليها مفهوم اللفظ الثاني، أي هي النسبة التي تكون بين المفهومين اللذين ينطبق أحدهما على الآخر، وعلى غيره، فيقال للأول (الأعم مطلقا)، وللثاني (الأخص مطلقا)، أي أفراد اللفظ الثاني جزء من أفراد اللفظ الأول.

وعلى الافتراض السابق للمجموعات، فإن نسبة العموم والخصوص المطلق بين اللفظين س، ع مثلا، تعني أن كل عناصر مج "ع" موجودة في عناصر مج "س"، و بعض عناصر مج "س" فقط، موجودة في مج "ع"، أي:

نسبة العموم والخصوص المطلق =كل ع في س + بعض س في ع

أي أن مج "ع" هي مجموعة جزئية من مج "س".ويمكن أن نعبر رياضيا عن نسبة العموم والخصوص المطلق بما يسمى بعلاقة الاحتواء بين اللفظ س واللفظ ع وفق العبارة: ع ⊂ س، بحيث: س > ع ، أي عناصر المجموعة "ع" محتواة متضمنة في مجموعة "س"، فلفظ س هو الأعم مطلقا، ولفظ ع هو الأخص مطلقا، فنقول بينهما عموم وخصوص مطلق.

مثال: عند دراسة النسبة بين اللفظين (فرس ، وحيوان)، فنجد أن (حيوان > فرس)، (فرس ⊂ حيوان)، أي كل أفراد الفرس ينطبق عليها مفهوم الحيوانية، لكن بعض الحيوان فقط ينطبق عليه مفهوم الفرس، أما بقية أفراد الحيوان كالبقر والطيور والأسود،...فلا ينطبق عليها لفظ فرس. وهكذا الحال في مثال (معدن، وذهب)فكل ذهب معدن، وليس كل معدن ذهب، بل بعض المعدن فقط ذهب، باعتبار أن المعدن يشمل الفضة، والنحاس، والحديد وغيرها إلى جانب الذهب. والحال نفسه في مثال (النبي، والرسول)، و (الشجر، والنبات) ونحو ذلك.

4- نسبة العموم والخصوص من وجه

وهي النسبة التي تكون بين لفظين يلتقيان خارجًا في بعض أفرادهما، ولا يلتقيان في البعض الآخر، أي هي النسبة التي تكون بين المفهومين اللذين يلتقيان في بعض أفرادهما، ويفترق كل منهما عن الآخر بعناصره الخاصة وخصوصياته. فيقال لكل منهما أعم من وجه وأخص من وجه. وعلى الافتراض السابق للمجموعات، فإن نسبة العموم والخصوص من وجه بين اللفظين س، ع مثلا، تعني أن بعض عناصر مج "س" موجودة في عناصر مج "ع"، و بعض عناصر مج "ع" موجودة في عناصر مج "س"، أي:

نسبة العموم والخصوص من وجه = بعض س في ع + بعض ع في س

ويمكن أن نعبر رياضيا عن نسبة العموم والخصوص من وجه بما يسمى بعلاقة التقاطع بين اللفظ س واللفظ ع وفق العبارة: س ∩ ع، وقد يرمز لها أيضا بالعبارة(س × ع)، أي عناصر المجموعة "س" تلتقي بعناصر من المجموعة "ع" وتشترك معها في الانطباق، ولا تلتقي بعناصر أخرى بل تختص بها، والأمر نفسه بالنسبة لعناصر المجموعة "ع" أيضا، فنقول بين اللفظ س واللفظ ع عموم وخصوص من وجه.

مثال: النسبة بين لفظ " طائر "، ولفظ " أسود" هي نسبة العموم والخصوص من وجه؛ لأن بعض الطائر أسود، وبعض الأسود طائر، فليس كل طائر أسود؛ فالحمام مثلا منه الأبيض، فهو طائر وليس بأسود. وأيضا ليس كل أسود طائر؛ فالفحم أسود وليس بطائر.إذًا، فالطائر بعضه أسود وبعضه الآخر غير

أسود، والأسود بعضه طائر وبعضه الآخر غير طائر، فالطائر والأسود يلتقيان ويشتركان في بعض الأفراد ويختلفان في البعض الآخر ، فنقول: بين الطائر والأسود عموم وخصوص من وجه.

وفي الختام هذا مخطط عام يلخص بيان النسب الأربع بين الألفاظ المتعددة، بلحاظ الأفراد التي ينطبق عليها مفهوم اللفظ.

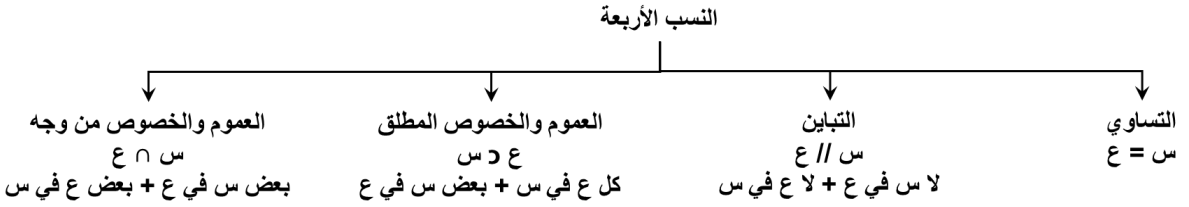

أسئلة للتمارين

1 . حول الألفاظ بما هي متعددة:

1- اذكر نوع التقابل فيما يلي من الألفاظ

الليل، والنهار . الإسراف، والتقتير . الحيوان، واللاحيوان . الملتحي، والأمرد . الأعلى، والأسفل . السمع، والصمم.

2- حول النسب الأربعة بعض س في ع + بعض

اذكر نوع النسبة بين اللفظين فيما يلي:

الحيوان، والشجر . الطير، والأبيض . الفرس، والصاهل . السائل، والماء . الأسود، والحلو . العبادة، والصلاة . المتحرك، والساكن.

المطلب الثالث: تقسيم اللفظ مطلقا

يقسم اللفظ باعتباره مطلقا، و بغض النظر عن كونه واحدا أو متعددا، إلى قسمين: مفرد، ومركب.

1 . اللفظ المفرد

وهو اللفظ الذي لا جزء له، أو له جزء، غير أن جزءه لا يدل على جزء معناه حين هو جزء[1]. وعرّفه أبو حامد الغزالي بالقول: «المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلا حين هو جزء كقولك عيسى وإنسان، فإن جزئي عيسى وهما " عي و سا " وجزئي إنسان وهما " إن و سان " ما يراد بشيء منهما الدلالة على شيء، أصلا. فإن قلت: فما قولك في عبد الملك؟ فاعلم أنه أيضا مفرد إذا جعلته اسما علما كقولك زيد، وعند ذلك لا تريد بعبد دلالة على معنى ولا بالملك دلالة على معنى. فكل منهما من حيث هو جزؤه لا يدل على شيء، فيكونان كأجزاء اسم زيد وهما اسمان في الصورة جعلا اسما واحدا...»[2].

فاللفظ المفرد عند المناطقة هو:

. **مالا جزء له**، كالحروف الهجائية، مثل حرف الباء في قولنا:" علّم **ب**القلم "، ومثل " قِ " فعل أمر من وقى يقي، فكل هذه لا يمكن تجزئتها، أي لا جزء لها.

. **أو له جزء، لكن لا يدل على جزء معناه حين هو جزء**، فعند إطلاق لفظ " عيسى "، نجد له جزء هو مثلا " عي "، و جزء هو " سا "، لكن لا يدل أي منهما على معنى، أو على جزء من معنى عيسى، بل عيسى هو الذي يدل على معنى لاسم شخص. وهكذا في بقية الألفاظ المفردة كزيد، وشجرة، وكتاب، وكَتَبَ، ونحو ذلك.و يصدق هذا التعريف أيضا حتى في الأسماء المركبة، مثل " عبد الله "، فنجد المناطقة هنا يعتبرون كل اللفظ " عبد الله " لفظا مفردا، رغم أنه عند النحويين يعتبر مركبا، تبعا للإعراب والبناء؛ فما كان له إعراب أو بناء واحد كان مفردا، وما كان له أكثر من إعراب وبناء فهو المركب، وبهذا الاعتبار ينظر النحويون إلى لفظ " عبد الله "كمركب؛ فلعبد إعراب، ولله إعراب آخر. بينما ينظر المناطقة إلى لفظ " عبد الله ". عندما يطلق كاسم لشخص. على أنه لفظ مفرد رغم أنه يتكون من جزئين: " عبد "

---

[1] انظر: دروس في علم المنطق، جعفر الباقري، ص 33.

[2] معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي، ص 48.

و " الله "؛ فهم يلحظون فيه المعنى الذي يراد به اسم شخص فحسب. نعم لو أريد بلفظ " عبد الله " العبدية لله تعالى، كأن نقول: محمد عبد الله، هنا ينظر إليه المناطقة كلفظ مركب وليس مفردا؛ لأننا هنا نعني بالعبد، المعنى المضاف إلى الله تعالى، ونعني به الصفة التي وُصف بها محمد، ولا نعني به اسمه.

أقسام المفرد

يقسم النحاة الكلمة ـ بحسب اصطلاحهم ـ إلى اسم، وفعل، وحرف، بينما يقسم المناطقة المفرد إلى اسم، وكلمة، وأداة.

أ ـ الاسم: وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل يفيد مسمّى معينا، مثل: محمد، زيد، كتاب، جامعة، قائم، أبيض، سؤال، جواب،...وهو ما يقابل الاسم عند النحاة.

ب ـ الكلمة: وهي اللفظ المفرد، الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه، وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه، نسبة تامة زمانية[1]. وهو ما يقابل الفعل باصطلاح النحاة.

مثال: كَتَبَ، يَكْتُب، اُكْتُب. فنلاحظ:

ـ من حيث مادتها، تشترك في مادة لفظية واحدة محفوظة هي: " الكاف، والتاء، والباء "، وتشترك في معنى واحد مستقل في نفسه، يتمثل في معنى الكتابة.

ـ ومن حيث هيئتها، فإن لكل منها هيئة تخصها، ولكل منها دلالة على نسبة المعنى المستقل فيها إلى فاعل ما في زمان من الأزمنة الثلاثة؛ فكتب تدل على نسبة الحدث(وهو المعنى المشترك المتمثل في الكتابة) إلى فاعل ما واقعة في زمان مضى، ويكتب تدل على نسبة تجدد الوقوع في الحال أو في الاستقبال إلى فاعلها، واكتب تدل على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما[2].

ج– الأداة: وهي اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه[3]. وهي ما يقابل الحرف باصطلاح النحاة، مثل "في"، و "على"، و "هل"، ونحو ذلك، فهي تدل على النسبة بين طرفين، مثل "في" الدالة على النسبة الظرفية، و"على" الدالة على النسبة الاستعلائية، و"هل" الدالة على النسبة الاستفهامية،

---

[1] انظر: المنطق، المظفّر، ص 54.

[2] انظر: المرجع نفسه، ص 54.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص 55.

وغيرها من الأمثلة، و هذه الأدوات لا تفيد معنى إلا بوجود أطرافها، أي لا تدل على معنى إلا باقترانها بغيرها[1].

2 . اللفظ المركب

وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء.

مثال: عندما نقول " محمد رسول الله " فإنه لفظ مركب له جزء هو " محمد " ، وجزء آخر هو "رسول الله "، وهذا الجزء أيضا مركب من " رسول"، و " الله" ولكل جزء على حده معنى خاصا به حينما ننظر إليه كجزء مستقل، وله صلة بالمعنى العام الذي يريده المركب، أي يشكل جزءا من معنى اللفظ المركب؛ فالشخص الهاشمي الذي يعنيه محمد، و معنى رسول الله، كل تلك المعاني تشكل معنى للفظ " محمد رسول الله "، وهي أجزاء لمعناه العام.

أقسام اللفظ المركب

ينقسم اللفظ المركب إلى قسمين: ناقص، وتام.

أ – المركب الناقص : وهو اللفظ الذي لا يصح السكوت عنده، أي يترك المتلقي منتظرا مالذي يُراد قوله؟ فهو الجملة النحوية الناقصة. مثاله: قولنا : إذا جاء نصر الله...فإن السامع يبقى ينتظر جواب الشرط ليتم الكلام. ومنه أيضا: الصفة والموصوف كقولنا "الطالب المجتهد"، والمضاف والمضاف إليه كقولنا "قيمة الرجل".

ب– المركب التام: وهو اللفظ الذي يصح السكوت عنده. فهو الجملة النحوية التامة. مثل قولنا: "إذا علمت فاعمل"، و " قيمة كل امرئ مايحسنه "، و " الطالب المجتهد أمل المستقبل ".

وينقسم المركب التام إلى قسمين، إنشاء، وخبر. وهذا ما يدرجه أهل البلاغة في موضوعات علم المعاني[2].

---

[1] انظر: معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، ص 52.

[2] إن من علوم البلاغة: علم المعاني الذي يتناول الخبر، والإنشاء، والقصر، والوصل والفصل، والإيجاز والإطناب والمساواة. ومنها أيضا علم البيان الذي يضم التشبيه، والحقيقة والمجاز،والاستعارة، والكناية. ومنها أيضا علم البديع الذي يتناول الجناس، والطباق والسجع، والاقتباس، والتورية، والتلميح، والمقابلة...تصفّح: الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، د/نايف معروف.

ب،1 – الإنشاء: هو المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته، أي لايصح أن يقال لقائله: إنّك صادق، أو كاذب بالنظر إلى الوقوع الخارجي، بمعنى أنه لا توجد نسبة واقعة بمعزل عن الكلام، بل الكلام هو الذي أنشأ هذه النسبة وأوجدها، فهي نسبة إيقاع لا نسبة وقوع؛ فهي إمكانية إيجاد واقع لا كشف عن واقع موجود، لذلك لا تحتمل الصدق أو الكذب؛ فليس ثمة ما يمكن تكذيبه أو تصديقه.

ومن المركبات الإنشائية ما هو طلبي، ومنها ما هو غير طلبي[1]:

فالطلبي منها: هو الكلام الذي يستدعي حصول شيء غير حاصل عند النطق به في اعتقاد المتكلم، ويكون بصيغ: الأمر، نحو " أقم الصلاة" . والنهي، نحو " لا يسخر قوم من قوم "[2] . و الاستفهام، نحو " أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين"[3] . والتمني والرجاء، نحو " فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده "[4] .

والنداء، كما في قول الشاعر: يا ربِّ إن عظُمت ذنوبي كثرةً فلقد علمتُ بأنّ عفوك أعظمُ

والعقد، كإنشاء عقد بيع أو إجار، أو نكاح، ونحوذلك، كالقول: بعت، وآجرت، وأنكحت،...

والإيقاع، كصيغة الطلاق والوقف والعتق, و نحو ذلك

وأما غير الطلبي، فهو الذي لا يستدعي أمرا مطلوبا، كالتعجب مثلا نحو " ما أحسن العدل!وهكذا في القسم، والمدح، والذم.

ب،2– الخبر: وهو المركب التام الذي يصح لنا أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته. أي يصح أن يقال لقائله: إنّك صادق، أو كاذب بالنظر إلى الوقوع الخارجي، بمعنى أنه توجد نسبة واقعة بمعزل عن الكلام، والكلام هو الذي يخبر عن هذه النسبة ووجودها، فهي نسبة وقوع، و الكلام يكشف عنها، لذلك فالكلام هنا يحتمل الصدق أو الكذب عند إخباره وكشفه عن الوقائع الخارجية، أي لا يتوقف تحقق

---

[1] انظر: المرجع نفسه، ص 34.

[2] سورة الحجرات، الآية: 11.

[3] سورة المائدة، الآية: 116.

[4] سورة المائدة، الآية: 52.

مدلول الكلام على مجرد النطق به، بل إذا طابق واقع الحال وُسم بالصدق، فكان الخبر صادقا، وإذا خالف واقع الحال وُسم بالكذب، فكان الخبر كاذبا. إلاّ إذا ثبث الخبر عن الأنبياء والرسل فلا يصح عندئذ وصفه بالكذب، وهذا ما جعلنا نقيد التعريف بقولنا " لذاته".

مثلا: عندما نقول " مات زيد " فإننا نخبر عن وقوع نسبة في الخارج، وهي نسبة الموت لزيد، إذ تحتمل الصدق أو الكذب، فإن مات زيد فعلا، فالخبر صادق، وما اللفظ إلاّ كاشف عن الحقيقة وليس منشئًا أو مولّدا لها، فزيد في الخارج الواقعي قد مات سواء تلفظت بالخبر أم لم تتلفظ به. و إن لم يكن زيد قد مات، فالخبر كاذب، ولن يموت زيد بسبب إخبارك عن موته.

وبهذا اللفظ الخبري يعتني المناطقة ، ويطلقون عليه أيضا، اسم " القضية"، وهي التي يبحثون فيها، و يدرسون الضوابط والقوانين والطرق التي تحدد صدقها أو كذبها. وهذا ما سنخصّه بالدراسة لاحقا ضمن مبحث التصديقات.

خلاصة عامة

ينقسم اللفظ باعتباره مطلقا إلى قسمين: مفرد، ومركب.

1– اللفظ المفرد: هو اللفظ الذي لا جزء له،أو له جزء، غير أن جزءه لا يدل على جزء معناه حين هو جزء.

وينقسم إلى: اسم (وهو الاسم النحوي)، وكلمة (وهي الفعل النحوي)، وأداة (وهي الحرف النحوي).

2 . اللفظ المركب: وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء.

وينقسم إلى مركب ناقص، وتام.

أ– المركب الناقص: هو اللفظ الذي لا يصح السكوت عنده.

ب– المركب التام: هو اللفظ الذي يصح السكوت عنده. وينقسم بدوره إلى إنشاء، وخبر.

ب،1– الإنشاء: هو المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته. كصيغ: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، والتمني، والتعجب، والقسم، والعقد، والإيقاع.

ب،2–الخبر: هو المركب التام الذي يصح لنا أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

أسئلة للتمرين

1- ميّز المركب التام من الناقص في الأمثلة التالية:

الله الصمد . أمير المؤمنين . المبتدأ والخبر . استعينوا بالصبر والصلاة . شكرا لك . إذا السماء انشقت.

2- ميّز الخبر من الإنشاء فيما يلي من الأمثلة:

إنّ قرآن الفجر كان مشهودا . ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا . يا نساء النبيّ . لو أنّ لنا كرة فنكون من المؤمنين . والتين والزيتون . ليتني لم اتّخذ فلانا خليلا.

المبحث الرابع: أقسام المعنى

ينقسم المعنى باعتبار وجوده إلى قسمين: المفهوم، والمصداق.

1 – المفهوم

وهو المعنى الموجود في الذهن؛ أي ما يدرك في الذهن، ويتم تصوره ذهنيا. وهو على قسمين، جزئي وكلي.

2 – المصداق

أو (الماصدق)، وهو المعنى الموجود في الخارج (أي خارج الذهن)، فهو الواقع الخارجي للمدرك الذهني. وكلمة (مصداق) أخذت بطريق النحت اللغوي عن عبارتي (ماصدق) لغير العاقل، أي ما ينطبق عليه المعنى، كالماء الذي يصدق وينطبق عليه مفهوم السائل. و (من صدق) للعاقل كزيد الذي يصدق عليه المعنى و ينطبق عليه مفهوم الإنسان. واختصارا غلبت (ما) لغير العاقل على (من) للعاقل فصار يطلق عليه (الماصدق)، وبطريق النحت اللغوي أصبح يطلق عليه (المصداق)، أي ما ينطبق عليه المفهوم بصدق.

مثال: عندما نطلق لفظ (إنسان)، فله مفهوم ومصداق؛ أما مفهومه فهو ذاك الحيوان الناطق، وهذا المعنى موجود في الذهن فقط. أما مصداقه فهم الأفراد والعناصر الموجودة خارج الذهن والتي ينطبق عليها هذا المفهوم، فنقول مصداق الإنسان مثل: محمد وزيد وسعاد وصفية،...فهذه الأفراد من مصاديق مفهوم الإنسان.

أنواع المفهوم

ذكرنا سابقا أن المفهوم نوعان؛ جزئي وكلي.

المفهوم الجزئي

وهو المفهوم الذي لا ينطبق إلا على مصداق واحد، أي ليس له في الخارج أكثر من منطبق واحد. مثل: موسى، وعيسى، ومحمد، و القاهرة، وباتنة، وجامعة باتنة، والقرآن،...

والمفهوم الجزئي نوعان؛ جزئي حقيقي، وجزئي إضافي.

أما الجزئي الحقيقي: فهو الذي لا ينطبق إلا على مصداق واحد فقط كما ذكرنا سابقا، أي هو الذي نعنيه بعينه ولا يوجد غيره، كزيد وعمر.

وأما الجزئي الإضافي: فهو المفهوم الذي يندرج تحت مفهوم أوسع منه، ولو كان كليا، فهو من جهة مفهوم كلي باعتبار وجود مصاديق له، وهو من جهة أخرى مفهوم جزئي إضافي باعتبار اندراجه تحت مفهوم كلي أوسع منه. مثال: عندما نقول (إنسان) فهو مفهوم كلي باعتبار مصاديقه التي ينطبق عليها كزيد وعمر، و هو أيضا جزئي إضافي إذا نظرنا إليه من جهة اندراجه تحت مفهوم الحيوان الذي هو أوسع منه؛ فالحيوان يشمل الإنسان والبقر والغنم،...فنقول هنا أن الإنسان مفهوم جزئي إضافي من مفهوم الحيوان، وكذلك البقر وغيره.

المفهوم الكلي

وهو المفهوم الذي ينطبق على مصاديق عديدة، أي له في الخارج عدّة منطبقات.

مثال: (الإنسان) الذي ينطبق على زيد وعمر وخالد و...، ومثل: (الجامعة) التي ينطبق مفهومها على جامعة باتنة، وجامعة قسنطينة، و جامعة وهران، وجامعة الزيتونة، وجامعة أم القرى، وجامعة الأوزاعي،...

ومثل (البياض) الذي ينطبق مفهومه على بياض الثلج، وبياض العين، وبياض القماش، وبياض الورق،...

وقد يكون المفهوم الكلي متواطِئًا، أو مشَكِّكًا؛

فالكلي المتواطِئ: هو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي. مثل (الإنسان) فهو ينطبق على زيد، وعمرو، وسعد بالتساوي أي حقيقة زيد الإنسانية هي نفسها حقيقة عمرو، وسعد كلهم سواء في مفهوم الإنسانية، بل ويطلق لفظ الإنسان بالسواء على الشخص العبقري، والبليد، والمجنون، والطويل والقصير والأبيض والأسود. وهكذا أيضا مفهوم الذهب، ومفهوم الموت،...

أما الكلي المشكِّك: فهو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت. أي تتفاوت المنطبقات في المفهوم الواحد شدة، وكثرة، وتقدما، وأولوية.مثل مفهوم (البياض) فالأفراد الخارجية التي تمثل مصداقا للبياض تتفاوت في شدة بياضها؛ إذ بياض الثلج مثلا أشد من بياض الورق، والكل بياض. وهكذا أيضا في مفهوم (النور)؛ إذ نور الشمس أشد من نور المصباح، ونور المصباح أشد من نور الشمعة، والكل يسمى نورا. وهكذا أيضا في مثال (العدد)؛ فعدد الألف أكثر من عدد المائة، والمائة أكثر من العشرة،وكلها عدد، وأيضا نجد أن وجود العلة متقدم على وجود المعلول، وكلاهما وجود، وأيضا نجد وجود الإنسان أولى من وجود الحجر، وكلاهما وجود.

الكليات الخمس

وهي الكليات التي نستخدمها في إعطاء حدود ورسوم التعريفات.و يمكننا أن نضع الكليات الخمس في قسمين إثنين: ذاتية، وعرضية.

أولا– الكلي الذاتي

وهو الكلي الذي يعدّ حقيقة مستقلة، أو جزء من الحقيقة. مثل (الإنسان) الذي يعد حقيقة مستقلة، وهو الحيوان الناطق؛ فـ (الحيوان) يعد جزءَ حقيقة الإنسان، و (الناطق) يعد هو الآخر جزءَ حقيقة الإنسان. وينقسم الكلي الذاتي إلى ثلاثة أقسام. نوع، وجنس، وفصل.

1– النوع: وهو الكلي المنطبق على جزئيات تشترك في حقيقة واحدة. مثل (الإنسان)المنطبق على أحمد وعيسى وصالح، وما يماثل ذلك من جزئيات تتفق في حقيقة الإنسانية. ومثل (الفاكهة) المنطبقة على التفاح والبرتقال والموز وغيرها من الجزئيات التي يصدق عليها مفهوم الفاكهة. وقد يكون النوع حقيقيا أو إضافيا، فالنوع الحقيقي هو الذي لا يوجد غيره ولا ينطبق إلا على مصداق واحد فقط، أما النوع الإضافي فهو الذي يندرج تحت كلي أوسع منه ولو كانت له مصاديق عديدة.

2– الجنس: وهو الكلي المنطبق على أنواع مختلفة. مثل مفهوم (الحيوان) الذي ينطبق على الإنسان، والطير، والسمك، وغيرها من أنواع الحيوانات. ومثل الجماد الذي ينطبق على الحجر، والجبل، و المعدن، والطاولة،...

والجنس قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا؛ فالجنس القريب هو الكلي الذي ينطبق مباشرة على النوع،أما الجنس البعيد هو الكلي الذي ينطبق بشكل غير مباشر على النوع عن طريق كليات أخرى تمثل هي الأخرى أجناس.

مثال: الإنسان نوع جنسه القريب هو الحيوان، وجنسه البعيد هو الجسم النامي على سبيل المثال؛ لأن الحيوان كلي من أنواعه مباشرة الإنسان، بينما الجسم النامي يندرج تحت أنواعه مباشرة الحيوان والنبات، ثم يندرج الإنسان تحت الحيوان، فنلاحظ أن الإنسان لم يندرج تحت مفهوم الجسم النامي مباشرة، وإنما اندرج تحته عن طريق الحيوان. وفق هذا المخطط

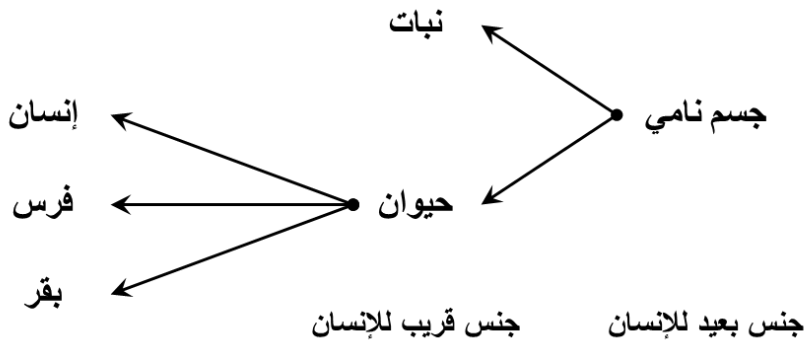

3– الفصـل: وهـو الكلـي المميـز للنـوع عـن بقيـة الأنـواع الأخـرى المشـتركة معـه في الجـنس. مثـل (الناطقية) التي تفصل وتميّز النوع الإنساني عن بقية الأنواع الحيوانية الأخرى التي تشترك معها في جنس الحيوانية، أو(الزائرية) التي تميّز الأسد عن بقية الحيوانات الأخرى،أو (الصاهلية) التي تميز الفرس عن بقية الحيوانات الأخرى، وهكذا.

وإليك مخطط عام يتضمن مثالا يوضح الكليات الذاتية من جنس ونوع وفصل:

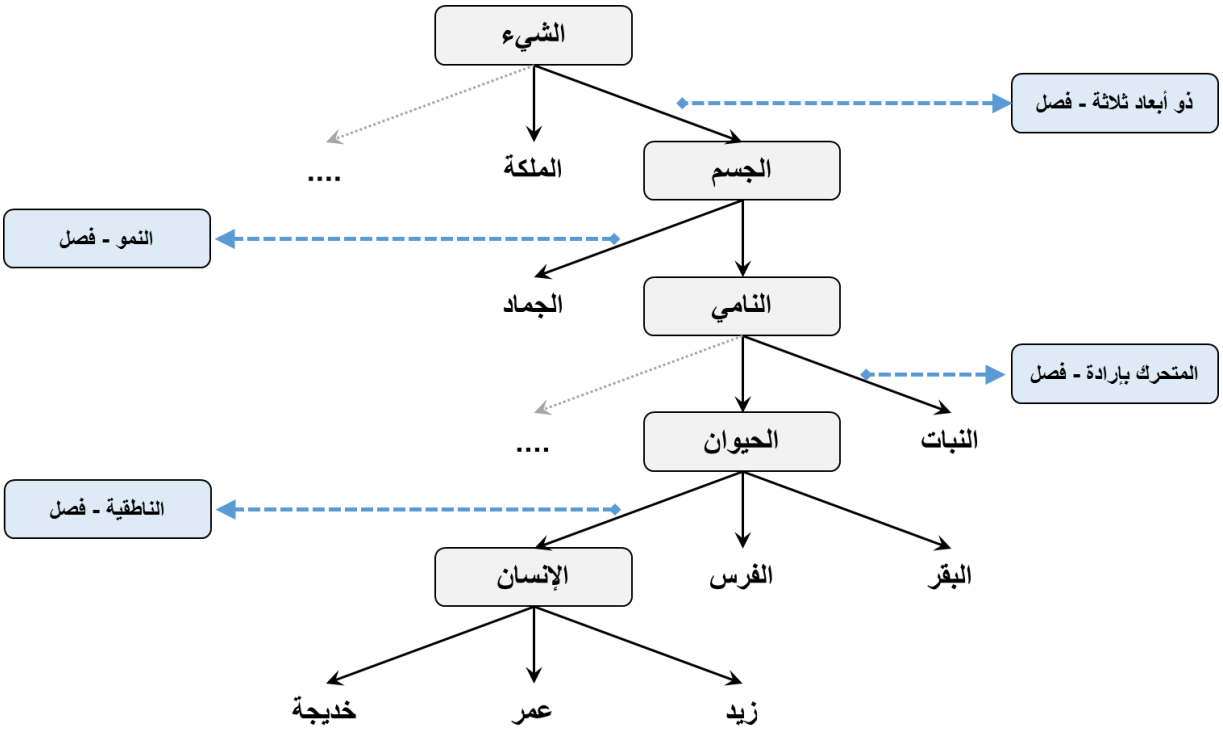

ثانيا – الكلي العرضي

وهو الكلي الخارج عن حقيقة الشيء، أي لايعدّ حقيقة في الشيء بل هو وصف لها، مثل (الضاحك)، و (الشاعر)، و (الماشي)...وينقسم الكلي العرضي إلى قسمين، خاصة، وعرض عام.

1– الخاصةوهي الكلي الخارج عن حقيقة الشيء، والتي تُعدّ وصفا له، مختصا به أو ببعض أفراده. مثل (الضاحك) هو وصف مختص بالإنسان، ولا يعد حقيقة ذاتية في الإنسان، إذ يمكننا تصور إنسان دون ضحك. ومثل (شاعر) فهو وصف مختص ببعض أفراد الإنسان، وهو كلي عرضي؛ لأنه يمكننا أن نتصور إنسان دون شِعر.

2– العرض العام: وهو الكلي الخارج عن حقيقة الشيء، والذي يعدّ وصفا له، لكنه لا يختص به بل يتعداه إلى غيره، فهو عام. مثال: (الماشي) هو كلي ينطبق على الإنسان، وأيضا على الفرس، والأسد، والبقر،...وهكذا أيضا في لفظ (الآكل) وغيرها من الكليات العرضية العامة.

خلاصة عامة

- ينقسم المعنى إلى مفهوم ومصداق.
- المفهوم هو المعنى الموجود في الذهن، والمصداق هو المعنى الموجود خارج الذهن.
- ينقسم المفهوم إلى جزئي وكلي، وينقسم المفهوم الجزئي إلى جزئي حقيقي وجزئي إضافي، والجزئي الحقيقي هو الذي لا يوجد له إلا مصداقا واحدا، بينما الإضافي هو الذي نعتبر فيه الاندراج تحت مفهوم أوسع منه.
- ينقسم المفهوم الكلي . باعتبار معين . إلى متواطئ ومشكِّك؛ المتواطئ ما ينطبق على أفراده بالتساوي، بينما ينطبق المشكِّك على أفراده بالتفاوت، شدة أوكثرة أو أولوية أو تقدما.
- الكليات الخمس هي: النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام. إذ يمكن تصنيف هذه الكليات في قسمين؛ منها ما هو ذاتي، و منها ما هو عرضي. الكلي الذاتي يشمل النوع والجنس والفصل، والكلي العرضي يشمل الخاصة والعرض العام.
- نستفيد من الكليات الخمس في استخدامها المنطقي في التعريفات على شكل حدود و رسوم.

أسئلة للتمرين

- ميّز الألفاظ الكلية من الجزئية فيما يلي:

الجزائر . المشترك . الخالق . هذا البلد . كتاب . نبات.

- ميّز اللفظ المتواطئ من المشكِّك فيما يلي:

الشجاعة . القوة . الموت . الذهب . الحيوانية . الزوجية . الطول . الابتلاء . الماء.

المبحث الخامس: الحمل

تعريف الحمل

هو ما يماثل الإسناد في اللغة؛ وهو نسبة شيء إلى شيء آخر.

مثال: زيد شاعر؛ فزيد تشير إلى الذات الخارجية، وشاعر ذات مبهمة قبل الإسناد، لكنها أصبحت غير مبهمة بعد إسنادها إلى زيد. فهو معنى تركيبي من المسند، والمسند إليه، والنسبة تسمى الإسناد. وغي المنطق نسمي المسند إليه "الموضوع" وهو زيد في المثال السابق، ونسمي المسند "المحمول" وهو شاعر في المثال. أما النسبة بين الموضوع والمحمول، فتسمى "الحمل" وهو محل بحثنا هذا.

شروط الحمل

1. لا بد من جهة اشتراك بين الموضوع والمحمول؛ إذ لا يصح الحمل في نسبة التباين بين الموضوع والمحمول؛ مثلا لا يصح القول: البياض سواد.
2. لا بد من جهة افتراق بين الموضوع والمحمول، فلا بد من مغايرة الشيء لنفسه ولو باعتبار ما. مثلا لا يصح الحمل في قولنا: الإنسان إنسان.

أقسام الحمل

يمكن أن نقسم الحمل إلى تقسيمين باعتبارين مختلفي

التقسيم الأول: باعتبار الاتفاق والاختلاف بين المحمول والموضوع في المفهوم و المصداق يقسم إلى:

1- الحمل الذاتي الأولي: وهو ما كان فيه المحمول والموضوع ملتقيين في المفهوم، لكنهما يختلفان في الاعتبار مع الاحتفاظ بالمصاديق نفسها. كما نلاحظ في الحمل الذاتي الأولى دائما وجود نسبة التساوي بين الموضوع والمحمول، ويسمى أولى لكونه بديهيا لا يحتاج إلى إقامة برهان. ونحتاج إلى هذا النوع من الحمل في التعاريف.

وكمثال على ما تقدم، نقول: الإنسان حيوان ناطق. الموضوع هو "الإنسان" المحمول هو "حيوان ناطق"

فحملنا الحيوان الناطق على الإنسان. فنلاحظ أنهما يتفقان في المفهوم؛ إذ: الإنسان = حيوان ناطق.

لكن نعتبر أن الإنسان مجمل، وحيوان ناطق مفصل؛ فالإنسان نوع، وحيوان جنس، وناطق فصل. فهما يختلفان عن الإنسان بهذا الاعتبار. يضاف إلى ذلك أن النوع والجنس والفصل كلها ذاتية وليست عرضية، لذلك نسميه بالحمل الذاتي، أي حمل ذوات الشيء على الشيء نفسه مع مراعاة جهة اختلاف ولو باعتبار ما.

2- الحمل الشائع الصناعي: وهو ما كان فيه المحمول والموضوع ملتقيين في المصداق مختلفين في المفهوم. ويسمى الحمل الشائع لأنه الحمل الأكثر شيوعا في الخارج (أي وجودا في الواقع خارج الذهن)، ويسمى صناعيا؛ لأنه الأكثر استعمالا في العلوم والفنون والصناعات.

مثاله: عندما نوصف الإنسان فنقول: الإنسان حيوان. فإن مفهوم الإنسان مختلف عن مفهوم الحيوان. لكن مصاديق الإنسان في الخارج هي من مصاديق الحيوان. فيختلفان في المفهوم ويلتقيان في المصداق.

التقسيم الثاني: باعتبار لغوي؛ أي تقتضيه طبيعة اللغة

1- حمل المواطاة: وهو اللفظ الذي يقبل أن يحمل على لفظ آخر دون تصرف فيه أو اشتقاق. ويسمى حمل "هو هو". ويدخل في هذا النوع حمل الكليات الخمس بعضها على بعض.

فمثلا لفظ "ضاحك" يمكن حملها كما هي دون تصرف أو اشتقاق على موضوع يناسبها؛ كأن نقول:

الإنسان ضاحك. أو كاتب أو...

2- حمل الاشتقاق: وهو اللفظ الذي لا يحمل على موضوعه إلا بالتصرف والاشتقاق. مثل: لفظ "ضَحِكٌ". فلا يصح حمل ذات اللفظ على الموضوع بالقول: الإنسان ضحك. وإنما نقول ما ذكرناه سابقا: الإنسان ضاحك. إلا أنه إذا أردنا المحافظة على صورة اللفظ "ضحك"، فلا بد من التصرف وإضافة "ذو"؛ ليصبح الحمل: الإنسان ذو ضحك. وهكذا في بقية الأمثلة: ذو كتابة، ذو شاعرية...

لذلك يسمى أيضا بحمل "ذو هو".

خلاصة عامة

- الحمل: هو ما يماثل الإسناد في اللغة؛ وهو نسبة شيء إلى شيء آخر.
- شروط الحمل:أن يتضمن جهة اشتراك وجهة افتراق بين الموضوع والمحمول.
- ينقسم الحمل باعتبار الاتفاق والاختلاف بين المحمول والموضوع في المفهوم و المصداق إلى حمل ذاتي أولي وحمل شائع صناعي.
- ينقسم الحمل باعتبار طبيعة اللغة إلى حمل مواطاة، وحمل اشتقاق.
- الحمل الذاتي الأولي وهو ما كان فيه المحمول والموضوع ملتقيين في المفهوم، لكنهما يختلفان في الاعتبار
- الحمل الشائع الصناعي وهو ما كان فيه المحمول والموضوع ملتقيين في المصداق مختلفين في المفهوم.
- حمل المواطاة وهو اللفظ الذي يقبل أن يحمل على لفظ آخر دون تصرف فيه أو اشتقاق. ويسمى حمل "هو هو". ويدخل في هذا النوع حمل الكليات الخمس بعضها على بعض.
- حمل الاشتقاق وهو اللفظ الذي لا يحمل على موضوعه إلا بالتصرف والاشتقاق.

يمكن تركيز الخلاصة وفق المخطط التالي:

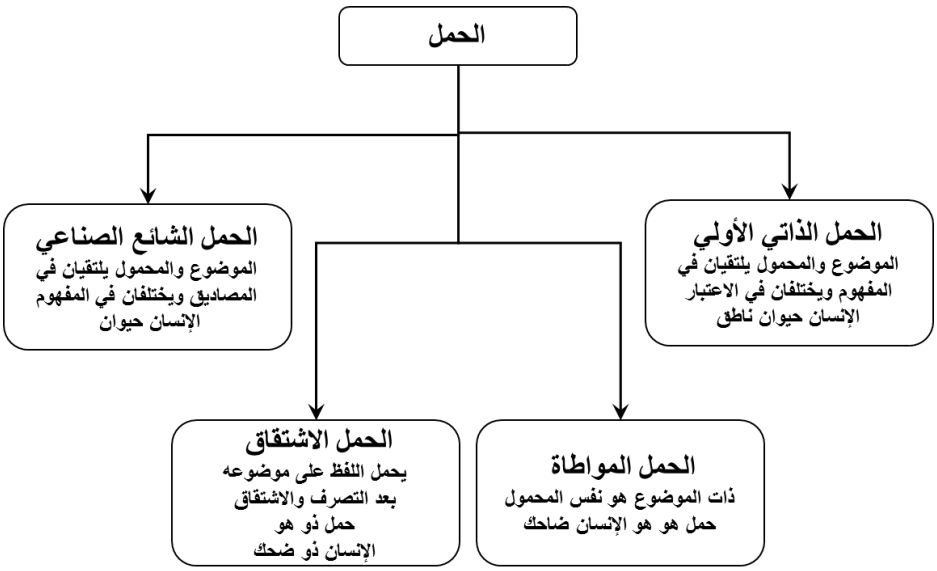

المبحث السادس: التعريف وأقسامه

يُعدّ مبحث التعريف خاتمة مبحث التصورات التي تقدمت مطالبها سابقا؛ ذلك أن التعريف هو الذي ينقلنا من المجهول التصوري إلى المعلوم التصوري، ليرتفع اللبس والغموض عن اللفظ الذي نحن بصدد تعريفه. وقد ذكرنا سابقا أن مبحث التصورات يعني مبحث المعرِّف للأشياء، فالتعريف ضرورة يتطلبها تصور الأشياء، قال الآمدي: «حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه»[1]. وقال الغزالي: « فالبحث النظري بالطالب إما أن يتجه إلى تصور أو إلى تصديق، والموصل إلى التصور يسمى قولا شارحا فمنه حدّ ومنه رسم.»[2]

والمعرّف للشيء، هو الذي يستلزم تصورُه تصور ذلك الشيء وامتيازه عن كل ما عداه[3].

فالتعريف هو بيان حقيقة الشيء أو إيضاح معناه ولو بوجه ما. وحتى يكون التعريف واضحا ومزيلا للغموض والإبهام لابد من توفر شروط معينة.

شروط التعريف

1 . أن يكون التعريف جامعا مانعا؛ فيجمع كل أفراد المعرَّف، ويمنع من دخول غير أفراده في التعريف.

2 . أن يكون المعرِّف أوضح من المعرَّف في الذهن.

3 . أن لا يشتمل التعريف على الدور، فلا يصح توقف تعريف الشيء على نفسه. كأن نقول ما الشمس؟ فنعرفها بأنها كوكب يطلع في النهار، ثم سألنا وما النهار؟ فلا يصح أن نعرفه بأنه زمان تطلع فيه الشمس.

4 . أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف واضحة حقيقة لا مجازية، ذات دلالة تطابقية لا تضمنية أو التزامية. وإن كان لابد من استخدام التضمن أو الالتزام أو المشترك اللفظي فلا بد من وضوح جليّ للقرينة.

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، في القاعدة الأولى.

[2] معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي.

[3] هذا التعريف مأخوذ عن الشمسية للنجم القزويني.

أقسام التعريف

يحصل التعريف بالحد أو بالرسم، وهو ما يتضح مما ذكرناه سابقا من قول الآمدي: «حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا **بالحد أو الرسم** ليكون على بصيرة فيما يطلبه». ومن قول الغزالي: « فالبحث النظري بالطالب إما أن يتجه إلى تصور أو إلى تصديق، والموصل إلى التصور يسمى قولا شارحا فمنه **حدّ ومنه رسم**.»

والحد والرسم رتبتان؛ تامّان وناقصان فيصبح للتعريف أربعة أقسام؛ حد تام، وحد ناقص، ورسم تام، ورسم ناقص، تبعا لاستخدام الذاتيات والعرضيات من الكليات الخمس.

1 . **الحد التام**: وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف؛ ويكون بالجنس القريب والفصل.

مثال: الإنسان = حيوان ناطق. فحيوان جنسه القريب، والناطقية فصله.

أو نقول: الحيوان = جسم نام حساس متحرك بالإرادة. فالجسم النامي هو الجنس القريب للحيوان، والحساس المتحرك بالإرادة هو فصل، فنكون قد عرفنا الحيوان بكل ذاتياته من جنس وفصل فيكون التعريف حدا تاما. والحد التام هو أدق التعريفات.

2 . **الحد الناقص**: وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف؛ فتارة نستعمل فيه الفصل فقط، وتارة نستعمل فيه الفصل مع الجنس البعيد للمعرَّف.

مثال: الإنسان = ناطق أو نعرف الإنسان أنه جسم نام ناطق، فالجسم النامي هو جنسه البعيد، إذ لا يمنع من دخول غير الإنسان فيه، والناطق فصله. وبذلك تنقص دقة التعريف فنسميه حدا ناقصا.

3 . **الرسم التام**: وهو التعريف الذي نستخدم فيه الذاتي والعرضي، ويكون الرسم التام بالجنس والخاصة.

مثال: الإنسان = حيوان ضاحك. فجنسه هو الحيوان ، وخاصته هي الضاحك.

ومن الرسم التام، التعريف بالمثال، وهو التعريف بذكر مصاديق المعرَّف. كقولنا في تعريف الإنسان. الإنسان مثل زيد وعمر وسعد.

4 . **الرسم الناقص**: وهو الاقتصار في التعريف على ذكر العرضي فقط، فيكون الرسم الناقص بالخاصة فقط. مثال أن نعرّف الإنسان بأنه هو الضاحك. وهذا التعريف أدنى التعريفات دقة.

ومن الرسم الناقص، التعريف بالتشبيه، وهو التعريف بذكر ما يشبه الشيء المعرَّف. كقولنا اللفظان المتباينان كالخطين المتوازيين. أو قولنا في تعريف الوجود أنّه كالنور؛ باعتبار وجه الشبه أنّ النور ظاهر بنفسه مظهر لغيره

ومن الرسم الناقص أيضا، التعريف بالقسمة، وهو التعريف بذكر أقسام الشيء المعرَّف. كقولنا الكلمة اسم وفعل وحرف.

خلاصة عامة

. يتم التعريف بالحد أو بالرسم.

. ينقسم كل من الحد والرسم إلى تام وناقص، وبذلك تكون أنواع التعريف أربعة.

. التعريف بالحد التام هو التعريف بالجنس القريب والفصل.

. التعريف بالحد الناقص هو التعريف بالفصل فقط، أو بالجنس البعيد والفصل.

. التعريف بالرسم التام هو التعريف بالجنس والخاصة، ومنه التعريف بالمثال.

. التعريف بالرسم الناقص هو التعريف بالخاصة فقط، ومنه التعريف بالتشبيه، والتعريف بالقسمة.

المبحث السابع: التقسيم والتصنيف

المطلب الأول: التقسيم

التقسيم او القسمة هو تجزئة الشيء إلى أنواعه، أو تحليله إلى عناصره.

فنحن تارة نقسم الماء باعتبار طهارته إلى ماء طاهر، وماء ناجس، التي تمثل على هذا الأساس أنواعا للماء.

وتارة نقسم الماء إلى عنصرين أوكسجين وهيدروجين، فهنا نكون قد حللناه إلى عناصره المكونة له.

وبهذا يكون للقسمة نوعان رئيسيان؛ طبيعية، ومنطقية.

1 . القسمة الطبيعية

وهي تحليل الشيء إلى أجزائه التي يتألف منها، كقولنا يُقسم الإنسان إلى رأس وجذع وأطراف.أو كتقسيمنا للإنسان . باعتبار آخر . إلى جسد وروح، أو إلى قسم حيوانيّ وآخر ناطقيّ، أو قسمة الماء إلى أوكسجين وهيدروجين...

2 . القسمة المنطقية

وهي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها. كقولنا تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتنقسم الزاوية إلى حادة وقائمة ومنفرجة، وينقسم الإنسان إلى ذكر وأنثى، وإلى عرب وعجم، وإلى سود وبيض و...

أساليب القسمة

حتى تكون القسمة صحيحة لابد أن نسلك فيها إحدى الطريقتين؛ الثنائية أو التفصيلية.

1 . طريقة القسمة الثنائية

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات. كقولنا ينقسم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق، والناطق إلى رجل وغير رجل، والرجل إلى عالم وغير عالم، والعالم إلى عربي وغير عربي، والعربي إلى مسلم وغير مسلم،...

2 . طريقة القسمة التفصيلية

وهي تقسيم الشيء إلى جميع أقسامه تفصيلا.كتقسيمنا الكلمة إلى اسم و فعل وحرف، والاسم إلى معرب ومبني، والفعل إلى ماض ومضارع وأمر،...

أساس التقسيم

حتى يكون التقسيم مجديا، لابد أن يكون على أساس محدد يقوم عليه، والذي يُعدّ مقياسا وضابطا في تحديد عناصر وأنواع الشيء المقسم. فمثلا إذا قسمنا الحيوانات إلى آكلة اللحم، وآكلة النبات، فإننا هنا اعتمدنا أساسا واحدا في التقسيم وهو نوع الغذاء الذي يأكله الحيوان، ولا يصح أن نقسم الحيوانات على أسس مختلفة في قسمة واحدة كأن نقسم الحيوانات إلى آكلة اللحوم، وفقريات، فلا تكون القسمة هنا جامعة مانعة إذ من الفقريات آكلة اللحوم، ومن آكلة اللحوم فقريات.

ملاحظة: عندما نقسم مثلا الكلمة إلى اسم و فعل وحرف.

فنسمي الكلمة (مقسم)، ونسمي كل من الاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلمة (قسم)، والجميع أقسام. بينما نسمي الاسم نسبة إلى قرائنه الفعل والحرف (قسيم) والجميع بالنسبة لبعضهم البعض قسماء.

شروط القسمة المنطقية:

1 . تضمنها أساس واحد، فلا تصح على أكثر من أساس في تقسيم واحد.

2 . عدم تداخل الأنواع، فلا يصح مثلا أن نقسم الحيوان إلى فقريات و إلى ما له رئة.

3 . أن تكون القسمة جامعة مانعة، بحيث تتساوى مصاديق المقسم مصاديق الأقسام.

4 . اتصال حلقات السلسلة. فمثلا في التقسيم الصحيح للكلمة نقسمها إلى اسم وفعل وحرف، ثم نقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، ثم نقسم المضارع إلى مرفوع ومنصوب ومجزوم، ولا يصح أن نقطع السلسلة بالقفز إلى الأقسام البعيدة دون مراعاة اتصال السلسلة؛ فلا يصح مثلا أن نقسم الفعل مباشرة إلى مرفوع ومنصوب ومجزوم لأن هذه من أنواع الفعل المعرب، بينما الفعل قد يكون معربا أو مبنيا.

المطلب الثاني: التصنيف

ونعني به وضع الأفراد في مجموعات متميزة على أساس خاص. كما نصف الكتب في المكتبة على أساس موضوعاتها العلمية، فنضع كتب الاجتماعيات في مجموعة، وكتب الطبيعيات في مجموعة أخرى، وكتب الرياضيات في مجموعة ثالثة وهكذا كتب اللغة وغيرها.

والفرق بين التصنيف والتقسيم، أن التقسيم نبدأ فيه من الجنس إلى الأنواع إلى العناصر والأفراد، بينما نقوم بالعكس تماما في التصنيف؛ فنبدأ بالأفراد والعناصر إلى الأنواع ثم إلى الجنس.

فنلاحظ أن عملية التقسيم عملية متنازلة تبدأ من الأعلى إلى الأسفل، بينما تُعدّ عملية التصنيف ترتيبا تصاعديا من الأسفل إلى الأعلى.

أقسام التصنيف

التصنيف قسمان؛ علمي وغير علمي.

1 . التصنيف العلمي

وهو الذي يقصد منه وضع الأشياء في نظام واحد على أساس علمي موضوعي يميز المصنفات بعضها عن بعض، ويوضح نقاط الالتقاء والافتراق بين أنواعها.

مثل تصنيفنا للكتب التي بحوزتنا إلى فقه العبادات وفقه المعاملات، ثم نصنف هذه في مجموعة كتب الفقه، أو نصنف ما عندنا من كتب أصول الفقه إلى أصول المتكلمين وأصول الفقهاء، وأصول من جمع بين الطريقتين، ثم نصنف هذه كلها في مجموعة أصول الفقه. أو نصف ما عندنا من كتب حسب موضوعاتها في مجموعة كتب علم القراءات، أو علم التفسير، ثم نصف كل كتب علم القراءات والتفسير ضمن مجموعة علوم القرآن، وهكذا. أو كتصنيف عالم الحيوان الطيور إلى مهاجرة وقارة، ثم المهاجرة إلى قديمة وحديثة، وهكذا تصاعديا حتى نصل إلى تصنيف جنس الطيور في الحيوانات.

2 . التصنيف غير العلمي

وهو مايعتمد فيه على الصفات الخارجية والشكلية للأفراد المصنفة، ولا يُلحظ فيه الموضوع، إذ لا يوجد اعتبار علمي في التصنيف. مثلا عندما نصنف مكتبتنا باعتبار التجليد أو حجم أو لون الكتاب دون مراعاة للموضوع المشترك الذي يتناوله الكتاب، فنكون هنا قد صنفنا الكتب تصنيفا غير علميّ.

خلاصة عامة

. القسمة نوعان قسمة طبيعية وقسمة منطقية.

. القسمة الطبيعية هي تحليل الشيء إلى أجزاءة التي يتألف منها.

. القسمة المنطقية هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها.

. التصنيف هو وضع الأفراد في مجموعات متميزة على أساس خاص.

. الفرق بين التصنيف والتقسيم، أن التقسيم نبدأ فيه من الجنس إلى الأنواع إلى العناصر والأفراد، بينما نقوم بالعكس تماما في التصنيف؛ فنبدأ بالأفراد والعناصر إلى الأنواع ثم إلى الجنس.

أسئلة للتمرين

1 . حدد أيّ قسم من التعريف التعريفات التالية:

الفرس حيوان صاهل . الإنسان حيوان ضاحك . الأسد جسم زائر . الكلمة قول مفرد . الكلمة اسم وفعل وحرف . السمكة كالسردين . القرص كالقمر ليلة البدر.

. بيّن أي نوع من القسمة التقسيمات التالية:

الحج إما تمتع أو إفراد أو قران . تنقسم الصلاة إلى ركوع وسجود وجلوس وقيام . الصلاة إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية.

2 . بين وجه الخلل في التقسيمات التالية:

. تنقسم الشعوب العربية إلى مسلمين ومسيحيين.

. تنقسم دول العالم إلى إفريقية وآسيوية ورأسمالية.

. ينقسم الرجال إلى رجال وذكور.

. تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل.

. ينقسم الطلبة إلى من له كراس ومن له قلم.

الفصل الثاني: مبحث التصديقات

توطئة

إن مباحث التصديقات .كما ذكرنا أول الأمر . هي التي تُعرف بمباحث الحجة، أي هي التي تبحث في الحجة والدليل، أي المباحث التي تنقلنا من المعلوم التصديقي إلى المجهول التصديقي الذي نبحث عنه، والطريق الذي نسلكه لذلك هو ما نسميه بالاستدلال.

الاستدلال، وأنواعه

الاستدلال

هو: إقامة الدليل لإثبات المطلوب. أو هو استنتاج قضية من قضية أخرى أو عدة قضايا استنتاجا لزوميا، فهو انتقال الذهن من حكم إلى حكم آخر لازم عنه. أو هو انتقال الفكر من أمر معقول إلى أمر آخر معقول بينهما تلازم، انتقالا متدرجا من قضية إلى أخرى للوصول إلى مدرك عقلي كان مجهولا[1]. ويُعدّ الاستدلال من أهم موضوعات علم المنطق؛ حتى سماه الكثيرون علم الاستدلال.

أنواع الاستدلال

هناك نوعان من الاستدلال، مباشر وغير مباشر

الاستدلال المباشر

وهو إقامة الدليل لإثبات المطلوب بطريقة مباشرة، أي استنتاج نتيجة من مقدمة واحدة إذ ننشئ قضية جديدة لها علاقة لازمة بالمطلوب[2]، ثم نقيم الدليل لاثبات أو نفي حكم القضية، ومن ذلك الحكم على القضية نستنتج المطلوب، لوجود علاقة تلازم بين المطلوب والقضية التي أنشأناها.

مثلا نريد إثبات مطلوب معين بإحدى طرائق الاستدلال المباشر. لنفترض أن المطلوب هو: (الروح موجودة) هل هي قضية صحيحة؟ فبدل أن نستدل هذا المطلوب، نذهب إلى قضية أخرى ننشئها لنستدل

---

[1] للتفصيل انظر: محمود يعقوبي، دروس في المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1999م، ص114.

[2] انظر: محمود يعقوبي، دروس في المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1999م، ص 87، وما بعدها.
وانظر: هادي فضل الله، مقدمات في علم المنطق، دار الهادي، بيروت، ط2، 2000م، ص 164، وما بعدها.
مع العلم أن هناك من صنف هذه الطرائق في الاستدلال بطريقة معكوسة؛ فجعل ما هو مباشر غير مباشر، والعكس. انظر مثلا: عبد الهادي الفضلي، مذكرة المنطق، مؤسسة دار الكتاب افسلامي، إيران، ص 112، 126.

عليها، وهي مثلا (الروح ليست موجودة) هل هي قضية صحيحة أم خاطئة؟ فنصل بإقامة مختلف الحجج، خصوصا ملاحظة الفرق بين الإنسان الحي والإنسان الميّت لنصل في النتيجة أن قضية (الروح ليست موجودة) هي قضية خاطئة. ثم نلتفت إلى العلاقة التلازمية بين هذه القضية التي أثبتنا حكمها وبين المطلوب لنقول: إن (الروح ليست موجودة) هي قضية مناقضة للمطلوب، فحكمها إذن يكون مخالفا لحكم المطلوب، وبمأن (الروح ليست موجودة) قضية خاطئة، إذن (الروح موجودة) قضية صحيحة.

ولهذا النوع من الاستدلال ثلاث طرائق أيضا، هي: التناقض، والعكس المستوي، والعكس النقيض.

الاستدلال غير المباشر

وهو إقامة الدليل لإثبات المطلوب بطريقة غير مباشرة، أي الوصول إلى نتيجة من أكثر من مقدمة[1]، فهو الذي ترتب فيه المقدمات لنستدل بها على المطلوب.مثال: نبحث عن حكم المخدرات، فالمطلوب هو: هل المخدرات حرام؟ فنسلك لهذا الغرض طريقا من طرائق الاستدلال غير المباشر وهو القياس مثلا، فننشئ مسلمات كمقدمة لإثبات المطلوب، فنقول:

المخدرات مسكرة +كل مسكر حرام = المخدرات حرام.

ولهذا النوع من الاستدلال ثلاث طرائق هي: القياس، والاستقراء، والتمثيل.

---

[1] وانظر: هادي فضل الله، مقدمات في علم المنطق، دار الهادي، بيروت، ط2، 2000م، ص 226، وما بعدها.

المبحث الأول: القضايا

تعريف القضية

هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب. وهذا التعريف من الرسم التام لأنه يتكون من جنس قريب وهو المركب التام، والخاصة وهي بقية التعريف. وقال ابن سيناء: القضية والخبر: هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب

أقسام القضية

تنقسم القضية إلى قسمين؛ حملية وشرطية

1 . القضية الحملية

وهي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء. مثل قولنا:الحديد معدن، الربا محرم، الصدق ممدوح، المؤمن ليس كذوبا، زيد ليس نائما،...فنلاحظ في القضية الحملية ثلاثة أجزاء:

. المحكوم عليه، ويسمى الموضوع

. المحكوم به، ويسمى المحمول

. الحكم، ويسمى النسبة

ففي الأمثلة السابقة نجد في القضية الربا محرم مثلا، الربا هو الموضوع المحكوم عليه، ومحرم هو المحمول المحكوم به، و ثبوت الحرمة للربا هو النسبة التي تمثل الحكم.

كذلك في مثال: المؤمن ليس كذوبا، فالمؤمن هو الموضوع، وكذوبا هو المحمول، ونفي الكذب عن المؤمن هو النسبة.

أنواع القضايا الحملية

تتعدد أنواع القضايا الحملية بحسب موضوعاتها إلى أربعة أنواع:

أ . القضية الشخصية

وهي التي يكون موضوعها جزئيا حقيقيا؛ مثل زيد عالم. فزيد جزئي حقيقي. وها النوع من القضايا لا عبرة له عند المناطقة لكونه شخصي خاص لا يمثل قاعدة كلية عامة.

ب . القضية الطبيعية

وهي ما كان موضوعها كليا، ووجه الحكم عليه كليا. فهي الكلي الطبيعي كما هو موجود في الذهن فقط، لا على الكلي بماله أفراد ومصاديق في الخارج. مثاله: الإنسان نوع. فنوع مفهوم أفرزه الذهن، ولا وجود له على الحقيقة في الخارج، ونحن نصف الإنسان بأنه نوع توصيفا ذهنيا، لا نتحدث عن المفردات الخارجية للإنسان. ولو أنه ينطبق على أفراد، لكن نحن نتحدث عن حكم في الذهن دون مراعاة للمصداق الخارجي. وهذا النوع أيضا ليس محل اهتمام المناطقة.

ج . القضية المهملة

وهي ما كان موضوعها كليا ووجه الحكم على مصاديقه، لكن مع إهمال كم الأفراد المنطبقة. مثال: الإنسان في خسر. أو: الناس محبون للمادة. فنحن هنا لانتحدث عما هو موجود في الذهن، بل نتحدث عن واقع ومصداق خارجي؛ هو حقيقة الخسران ومعالمه، وحقيقة حب المادة ومعالمها. لكننا لم نحدد كم الخاسرين، ولا كم المحبين للمادة؛ لا كليا ولا جزئيا. فتكون القضية مهملة. وهي كسابقاتها ليست محل اهتمام المناطقة.

د . القضية المحصورة

هي القضية المهملة السابقة نفسها، إلا أنّه في المحصورة تتحدّد كمية الأفراد في الموضوع بالكل أو بالبعض ولا تترك مهملة دون تحديد. مثل: كل نفس ذائقة الموت. هي قضية كلية حكم فيها على جميع المصاديق. ومثل: بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين. هي قضية جزئية حكم فيها على بعض المصاديق فقط. والقضية المحصورة هي النوع الذي يبحثه المناطقة.

فتنقسم القضية الحملية موجبة كانت أم سالبة إلى كلية و جزئية

فالقضية الكلية هي: ما حكم فيها على جميع المصاديق مثل: كل نفس ذائقة الموت، لاشيء من الكسل بنافع

والقضية الجزئية هي: ماحكم فيها على بعض المصاديق مثل: بعض الظن إثم، بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين

والقضية الحملية محصورة كما وكيفا في أربع حالات هي:

. **كلية موجبة** ونرمز لها بالرمز (**كل ب جـ**) بفرض أن كل تفيد الكلية الموجبة، و(ب) تمثل الموضوع، و (جـ) تمثل المحمول، وترد هذه القضية بألفاظ مختلفة مثل: كلّ، جميع، عامة، كافة،...

. **كلية سالبة** ونرمز لها بالرمز (**لا ب جـ**) بفرض أن (لا) تفيد الكلية السالبة، و(ب) تمثل الموضوع، و (جـ)تمثل المحمول، وترد هذه القضية بألفاظ مختلفة مثل: لا شيء، لا واحد،...

. **جزئية موجبة** ونرمز لها بالرمز (**ع ب جـ**) بفرض أن (ع) تفيد الجزئية الموجبة، و(ب) تمثل الموضوع، و (جـ) تمثل المحمول، وترد هذه القضية بألفاظ مختلفة مثل: بعض، كثير، قليل، معظم،...

. **جزئية سالبة**، ونرمز لها بالرمز (**س ب جـ**) بفرض أن (س) تفيد الجزئية السالبة، و(ب) تمثل الموضوع، و (جـ) تمثل المحمول، وترد هذه القضية بألفاظ مختلفة مثل: ليس بعض، ليس كل،...

2 . القضية الشرطية

وهي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما. مثال: إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود

فالشرطية هنا تتألف من قضيتين تسمى الأولى المقدم وهي (أشرقت الشمس)، وتسمى الثانية التالي وهي (النهار موجود)، ثم الرابطة بين المقدم والتالي وهي أدوات الربط (إذا، و ف) التي تبين النسبة الموجودة بين المقدم والتالي.

ومثال آخر: ليس كلما دق الجرس فقد انتهى وقت الدرس. فالمقدم هو: (دق الجرس)، والتالي هو:(قد انتهى وقت الدرس)، والرابطة بينهما هي (كلما، و ف)، و(ليس) هنا تبين نفي النسبة أي عدم وجود نسبة بين المقدم والتالي.فأجزاء القضية الشرطية ثلاثة؛ المقدم، والتالي، والرابطة.

وتنقسم القضية حملية أو شرطية إلى موجبة وسالبة

فالموجبة هي القضية المثبتة مثل الربا حرام، والجامعة مفيدة، وإذا أشرقت الشمس فالنهار موجود...

والسالبة هي القضية المنفية، مثل المؤمن ليس كذوبا، الكسل ليس مفيدا، ليس كلما دق الجرس فقد انتهى وقت الدرس.

أقسام القضية الشرطية

تنقسم القضية الشرطية إلى متصلة ومنفصلة

أ . القضية الشرطية المتصلة

هي ماحكم فيها بثبوت الاتصال بين قضيتين أو بنفي الاتصال بينهما.مثل: إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود، ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس. وهذه الجمل الشرطية لا تحكي إلا على التلازم بين الشرط وجواب الشرط؛ إذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق الواقع؛ فيمكننا أن نحكي الشرطية في النهار أو في الليل أو في أي حال. فإن كان التلازم بين الشرط وجوابه صحيحا فالقضية صحية دون مراعاة أو اعتبار للواقع الخارجي الحقيقي.

ويمكن أن نقسم القضية الشرطية المتصلة بدورها إلى قسمية؛ متصلة لزومية، واتفاقية.

أ، 1 . القضية المتصلة الحقيقية (اللزومية)

وهي ما كان الترابط فيها بين المقدم والتالي ترابطا حقيقيا لازما وضروريا، وهكذا الحال في حالة نفي الترابط. مثال: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود.

أ،2 . القضية المتصلة بالتلازم الاتفاقي (الاتفاقية)

وهي ماكان التلازم فيها بين المقدم والتالي غير لازم ولا ضروري، ويمكنه التخلف، إي يحصل اتفاقا لا لزاما. مثل: كلما جاء زيد فعمرو موجود. فهذا يحصل اتفاقا؛ إذ قد يحصل مجيء زيد ويتخلف عنه وجود عمر.

ب . القضية الشرطية المنفصلة

هي ما حكم فيها بثبوت الانفصال بين قضيتين أو بنفيه بينهما مثال: العدد إما أن يكون فردا أو زوجا. ليس الإنسان إما أن يكون كاتبا أو شاعرا.

فنلاحظ أن قضية العدد مثلا، حكم فيها بالانفصال؛ أي: بعض العدد زوج، وبعض العدد فرد.

تقسيم القضية الشرطية المنفصلة

هناك تقسيمان للمنفصلة بحسب الاعتبار.

التقسيم الأول: إلى عنادية واتفاقية

بحسب مدى التلازم بين القضايا.

ب،1 . القضية الشرطية المنفصلة العنادية

وهي ما كان التنافي فيها بين القضيتين تنافيا حقيقيا.

مثال: الحيوان إما إنسان أو غيره، العدد الصحيح إما زوج أو فرد، ليس الإنسان إما شاعرا أو كاتبا.

ب،2 . القضية الشرطية الاتفاقية

وهي ما كان التنافي فيها بين المقدم والتالي تنافيا توافقيا لا حقيقيا.

مثل: المدرس في القسم إما زيد وإما عمرو، ليس التلميذ الحاضر إما زيد وإما عمرو.

التقسيم الثاني: إلى حقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو

بحسب مدى الاجتماع والارتفاع بين القضايا.

ب،1 . القضية الشرطية المنفصلة الحقيقية

وهي كل قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين قضيتين يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما أو نفي ذلك. مثال: العدد الصحيح إما زوج أو فرد. أو نقول: ليس الانسان إما شاعرا أو كاتبا. فهنا ننفي استحالة الاجتماع والارتفاع؛ أي يمكن أن يجتمع الشاعر والكاتب، ويمكن أن يرتفعا، فلا يكون إنسان شاعرا ولا كاتبا.

ب،2 . القضية الشرطية المنفصلة مانعة الجمع

وهي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيتين يستحيل اجتماعهما ولا يستحيل ارتفاعهما، أو نفي ذلك، مثال: الجسم إما أبيض أو أسود. فيستحيل الاجتماع بين الأبيض والأسود، لكن يمكن الارتفاع في الأخضر مثلا؛ فهو لا أبيض ولا أسود.

ومثال في حالة النفي للسالبة: ليس الجسم إما غير الأبيض أو غير الأسود. فنلاحظ أنه لا يستحيل اجتماعهما، لأنهما يجتمعان في الأخضر مثلا؛ فغير الأبيض وغير الأسود قد يصدق على الأخضر، فهنا إمكانية الاجتماع. لكنهما غير قابلين للارتفاع؛ فنقيض غير الأبيض هو الأبيض وينطبق

على بقية الألوان، ونقيض غير الأسود هو الأسود وينطبق على بقية الألوان؛ فارتفاع غير الأبيض وغير الأسود مستحيل، إذ لا بد من وجود لون. إذن فالموجبة يستحيل فيها الاجتماع ويمكن فيها الارتفاع، بينما السالبة يمكن فيها الاجتماع ويستحيل فيها الارتفاع.

ب،3 . القضية الشرطية المنفصلة مانعة الخلو

وهي ما كان الحكم فيها بالتنافي بين قضيتين لا يستحيل فيها الاجتماع، ويستحيل فيها الارتفاع، أو نفيهما. أي لا يخلو الوضع من أحد الأمرين في القضية الشرطية المنفصلة. مثاله بالنسبة للقضية الموجبة: الجسم لا يخلو إما غير أبيض أو غير أسود. فنلاحظ هنا أنهما يجتمعان (غير أبيض + غير أسود) في الأخضر مثلا. لكنهما لا يرتفعان، لا يمكن القول أنه ليس غير أبيض، وليس غير أسود. وهذا ما أكدناه في القضية السالبة سالفة الذكر في مانعة الجمع.

أما في القضية السالبة: ليس الجسم إما أبيض وإما أسود. فهنا يستحيل الاجتماع، ويمكن الارتفاع، وهو ما أكدناه في القضية الموجبة سالفة الذكر في مانعة الجمع.

المبحث الثاني: الاستدلال المباشر بالتناقض

لقد ذكرنا سابقا أن الاستدلال المباشر يتضمن ثلاثة طرق؛ طريق التناقض، وطريق العكس المستوي، وطريق عكس النقيض.

وطريق التناقض هو سلب الشيء، وهو تلازم بين قضيتين يوجب صدق أحدهما كذب الآخر، والعكس. ويحتاج إلى تحقق شروط اتحاد وشروط اتفاق بين القضية ونقيضها.

أ . شروط الاتحاد

وتدعى بالوحدات الثمانية وهي:

1 . الاتحاد في الموضوع

فإذا كان الموضوع مختلفا، فإن التناقض لن يتحقق، مثاله: قضية موجبة: زيد عالم. وقضية سالبة: عمرو ليس بعالم. فهنا نجد أن الموضوع مختلف؛ زيد يختلف عن عمرو، فلا يمكن الاستدلال بالتناقض. فينبغي أن تكون القضية السالبة هي: زيد ليس بعالم، كي ينتج الاستدلال بالتناقض.

2 . الاتحاد في المحمول

إذا كان المحمول مختلفا في القضيتين، فلن يتحقق التناقض؛ كقولنا في القضية الموجبة: زيد عالم. وقولنا في سالبتها: زيد ليس بشجاع. فنلاحظ هنا أن المحمول مختلف؛ إذ كان الحمل في الموجبة هو العلم، بينما كان في السالبة هو الشجاعة. فحتى يكون الاستدلال بالتناقض منتجا، لا بد من القول في الموجبة: زيد عالم، وفي السالبة زيد ليس بعالم.

3 . الاتحاد في الزمان

فلو كانت الموجبة على سبيل المثال: الماء حار في الظهيرة، والسالبة: الماء ليس بحارّ في الليل، فإن الاستدلال بالتناقض لا ينتج؛ لاختلاف الزمن. وحتى ينتج ينبغي القول في السالبة: الماء ليس حار في الظهيرة.

4 . الاتحاد في المكان

فمثلا لا يمكننا الاستدلال بالتناقض بين القضية الموجبة: الهواء لطيف في الجبل، والسالبة: الهواء ليس لطيفا في الصحراء. فاختلاف المكان يمنع من الاستدلال بالتناقض.

5 . الاتحاد في القوة والفعل

نعني بالقوة وجود قابلية للفعل، كامتلاك الرضيع لقابلية النطق ولو لم ينطق بعد، فهو ناطق بالقوة. بينما الفعل هو الحال الآني الممارس، فبعد كبر الرضيع ونطقه نقول هو ناطق بالفعل، بعدما كان ناطقا بالقوة. فلو اختلفت القضيتان في القوة والفعل، فإنه يتعذّر الاستدلال بالتناقض. مثال في القضية الموجبة: زيد ميّت بالقوة. وفي القضية السالبة: زيد ليس ميّت بالفعل. فهنا لا يتحقق التناقض.

6 . الاتحاد في الجزء والكل

فلو حكما بالثبوت على الجزء في الموجبة، وحكمنا بالنفي على الكل في السالبة، فإن التناقض لا يتحقق. مثاله قولنا في الموجبة: الحجاز مخصب بعضه. وقولنا في السالبة: الحجاز ليس مخصبا كله. هنا لا تناقض إلا إذا قلنا في السالبة: الحجاز ليس مخصبا بعضه.

7 . الاتحاد في الشرط

فلو قلنا في الموجبة: زيد سوف يحصد إن زرع، وقلنا في السالبة: زيد سوف لن يحصد إن لم يزرع. فإننا لا نحصل على تناقض، إلا إذا قلنا في السالبة مثلا: زيد سوف لن يحصد إن زرع.

8 . الاتحاد في الإضافة

ونقصد بها نسبة الشيء إلى الشيء، أي بإضافته إلى الشيء. كقولنا في الموجبة: الخمسة نصف بالنسبة للعشرة، وقولنا في السالبة: الخمسة ليست نصف بالنسبة للعشرين. هنا لا يتحقق التناقض لعدم الاتحاد في الإضافة، إلا إذا قلنا في السالبة مثلا: الخمسة ليست نصف بالنسبة للعشرة.

ب . شروط الاختلاف

وهو الاختلاف في الكم والكيف.

1 . الاختلاف في الكم

إذ لا ينبغي أن تكون القضيتان كلتاهما كلية أو جزئية، بل يشترط أن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية. مثلا لا يتحقق التناقض في القضيتين: الكلية الموجبة، كقولنا: كل حيوان إنسان (هي قضية كاذبة). وقولنا في الكلية السالبة: لا شيء من الحيوان بإنسان (هي قضية كاذبة أيضا). والتناقض يتطلب أن تكون إحدى القضيتين صادقة إذا كانت الأخرى كاذبة. لذلك فحتى يتحقق التناقض، ينبغي أن تناقض الموجبة

الكلية السالبة الجزئية، وأن تناقض الموجبة الجزئية السالبة الكلية، أي لا بد من تحقق شرط الاختلاف في الكم.

2 . الاختلاف في الكيف

أي في السلب والإيجاب للقضيتين؛ فنقيض القضية الموجبة هي القضية السالبة، فلا موجبتين معا ولا سالبتين معا.

كيفية الاستدلال بالتناقض

لو كانت لدينا قضية سالبة: بعض الأرواح غير موجودة. ونجهل مدى صدقها أو كذبها. وكان لدينا معلوم أن: كل روح موجودة. فهنا نلجأ إلى الاستلال المباشر بطريقة التناقض ونتبع الخطوات التالية:

1 . نأتي بالمطلوب، وهو في المثال: بعض الروح غير موجودة، ونقوّم نوع القضية كما وكيفا، فنجد أنها سالبة جزئية.

2 . نحدد نقيض السالبة الجزئية، فنجد أنه ينبغي أن تكون موجبة كلية.

3 . نأتي بالموجبة الكلية، وهي: كل روح موجودة.

4 . نتحقق من شروط الاتحاد وشروط الاختلاف في القضيتين للتأكد من تناقضهما.

5 . نبرهن على صدق أو كذب هذه القضية الموجبة الكلية التي تمثل نقيض قضيتنا التي نحن بصدد البرهنة عليها. فنفترض أننا نعلم أو توصلنا إلى صدق هذه القضية الموجبة الكلية.

6 . فمادامت القضية الموجبة الكلية (كل روح موجودة) قضية صادقة، ومادامت تمثل نقيض قضيتنا السالبة الجزئية، فنطبق قاعدة عدم كذب النقيضين معا وعدم صدقهما معا، فنخلص إلى أن قضية: بعض الأرواح ليست موجودة قضية كاذبة. وبهذا نكون قد برهنا على كذب هذه القضية بالاستدلال المباشر عن طريق الاستدلال بالتناقض.

نتيجة: الموجبة الكلية (كل أب) نقيضها سالبة جزئية (س أب).

والسالبة الكلية (لا أب) نقيضها موجبة جزئية (ع أب)

المبحث الثالث: الاستدلال المباشر بالعكس المستوى

وهو تبديل طرفي القضية (موضوع ومحمول، أو مقدم وتالي) مع بقاء الكيف والصدق، ولو أجبرنا على تبديل كم القضية. وقد سمي بالعكس، لأن الموضوع يصبح محمولا والمحمول يصبح موضوعا، وسمي مستويا؛ للتساوي في السلب والإيجاب، أي بقاء القضيتين في مستوى واحد من السلب أو الإيجاب. مثال: بعض الأبيض طائر. عكسها المستوي: بعض الطائر أبيض. وكلاهما موجب وصادق.

شروط العكس المستوى

1 . تبديل الطرفين؛ موضوع ومحمول أو مقدم وتالي.

2 . بقاء الكيف؛ أي الإيجاب والسلب.

3 . بقاء صدق القضية. وهنا لا بد من التفصيل بحسب القضية:

أ . ففي الكلية الموجبة: تصدق في حالتين؛ إذا كان الموضوع والمحمول متساويين، أو إذا كان المحمول أعم مطلقا من الموضوع. مثال الحالة الأولى: كل إنسان حيوان ناطق، تنعكس إلى: كل حيوان ناطق إنسان. ومثال الحالة الثانية: كل إنسان حيوان، تنعكس إلى: بعض الحيوان إنسان. وهنا نلاحظ أننا مجبرين على تغيير الكم، فالشرط أن نبقي على الكيف والصدق ولو على حساب الكم كما تقدم. فالكلية الموجبة عكسها المستوى جزئية موجبة.

ب . وفي الكلية السالبة: تصدق في حال التباين الكلي بين المحمول والموضوع. مثال: لا شيء من الإنسان بحجر. قضية صادقة. تنعكس إلى: لا شيء من الحجر بإنسان. قضية صادقة أيضا. فالكلية السالبة عكسها المستوى كلية سالبة.

ج . في الجزئية الموجبة: تصدق إذا كان بين الموضوع بين المحمول عموم وخصوص؛ مثال: بعض الأبيض طائر. تنعكس إلى بعض الطائر أبيض. فالجزئية الموجبة تنعكس إلى موجبة جزئية.

د . في الجزئية السالبة: لا عكس لها، لعدم انعكاس بعض صورها. فمثلا عندما نقول: بعض الحيوان ليس بإنسان. قضية صادقة، لكنها لا تنعكس بالصدق إلى: بعض الإنسان ليس بحيوان. فهذه قضية كاذبة. فهي مخالفة لشرط بقاء الصدق.

كيفية الاستدلال بالعكس المستوى

1 . نحدد المطلوب: مثلا البحث عن قضية: كل إنسان حيوان هل هي صادقة؟

2 . نحدد عكسها المستوى الذي نفترض أننا نعرف صدقه، بتطبيق شروطه. فنجد أن العكس المستوي للقضية المطلوبة هو جزئية موجبة: بعض الحيوان إنسان. وهي قضية صادقة بافتراض علمنا أو استدلالنا.

3 . نطبق قاعدة العكس المستوي ؛ إذا صدق الأصل صدق عكسه، والعكس صحيح. فنخلص إلى أن القضية: كل إنسان حيوان، هي قضية صادقة.

المبحث الرابع: الاستدلال المباشر بالعكس النقيض

وهو تحويل القضية إلى قضية موضوعها نقيض محمول القضية الأولى، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى، مع بقاء الكيف والصدق. وسميت عكسا لأننا نعكس الموضوع والمحمول، وسميت نقيضا؛ لتحويلنا الموضوع نقيض المحمول، والمحمول نقيض الموضوع. مثال: بعض الإنسان عالم. تنعكس نقيضا إلى: بعض اللاعالم لا إنسان.

شروط العكس النقيض

1 . تبديل نقيض الطرفين (المحمول والموضوع، أو المقدم والتالي)

2 . بقاء الكيف.

3 . بقاء الصدق.

كيفية الاستدلال بالعكس النقيض

1 . نحدد القضية التي نجهل حكمها؛ مثل: كل لا بشر لا إنسان.

2 . أنشئ عنها عكس نقيض مع مراعاة الشروط، فتتحر القضية: كل إنسان بشر. وهي قضية صادقة.

3 . أطبق قاعدة صدق القضيتين معا في العكس النقيض، فأخلص إلى أن قضية: كل لا بشر لا إنسان، هي قضية صادقة.

وبخصوص نوع القضايا المنتجة في الاستدلال بعكس النقيض نجد:

أ . الكلية الموجبة

تنعكس نقيضا إلى كلية موجبة. تنتج إذا كان بين الموضوع والمحمول عموم مطلق، والمحمول أعم. مثال: كل إنسان حيوان. تنعكس نقيضا إلى كل لا إنسان لا حيوان.

ب . الكلية السالبة

تنعكس نقيضا إلى جزئية سالبة. تنتج عندما يتباين الموضوع مع المحمول. مثال: لا شيء من الإنسان بجماد. تنعكس نقيضا إلى بعض اللاجماد ليس بلا إنسان.

ج . الجزئية الموجبة

لا تنعكس لعدم إنتاج بعض القضايا. فلا يصح أن تنعكس نقيضا مع بقاء الصدقة القضية: بعض اللاحديد معدن إلى بعض اللامعدن حديد.فالأولى صادقة، لكن الثانية كاذبة.

د . الجزئية السالبة

تنعكس نقيضا إلى جزئية سالبة. وتنتج في حالة التباين والعموم والخصوص المطلق ومن وجه بين الموضوع والمحمول. مثال: بعض الإنسان ليس بجماد. تنعكس نقيضا إلى بعض اللاجماد ليس باللاإنسان. ومثال: بعض الطائر ليس بأبيض. تنعكس نقيضا إلى بعض اللاأبيض ليس باللاطائر.

خلاصة عامة

نستعمل الجدول الآتي في تحديد مختلف تحولات القضايا بالاستدلال المباشر بالطرق الثلاث؛ النقيض، والعكس المستوي، والعكس النقيض، باستعمال الرموز سالفة الذكر؛ الكلية الموجبة (كل أب)، والكلية السالبة (لا أب)، والجزئية الموجبة (ع أب)، والجزئية السالبة (س أب).

القضية	كل أ ب	لا أ ب	ع أ ب	س أ ب
النقيض	س أ ب	ع أ ب	لا أ ب	كل أ ب
عكس المستوي	ع ب أ	لا ب أ	ع ب أ	×
عكس النقيض	كل لاب لاأ	س لاب لاأ	×	س لاب لاأ

المبحث الخامس: الاستدلال غير المباشر بالقياس الاقتراني الحملي

يلتجأ إلى الاستدلال غير المباشر عندما يتعذر علينا الاستدلال على قضية ما بشكل مباشر. ويشمل الاستدلال غير المباشر .كما ألمحنا سابقا .كل من القياس و الاستقراء والتمثيل، وسنتناول موضوع القياس أولا في الاستدلال غير المباشر، غير أننا سنركز أكثر على القياس الاقتراني الحملي؛ فالقياس كما هو معلوم قياس اقتراني وقياس استثنائي، والقياس الاقتراني منه الحملي ومنه الشرطي. باعتبار أن تحكمنا في القياس الاقتراني الحملي يسهل علينا التحكم في بقية الأنواع لاشتراكها معه في مبدأ الاستدلال.

تعريف القياس

هو قول مؤلف من قضايا متى سلّم بها لزم عنه لذاته قول آخر.

وحقيقة الأمر في القياس أننا نعتمد على التسليم بقاعدة كلية، لنطبقها على جزئياتها حتى نصل إلى حكم هذه الجزئيات. مثلا نطبق قاعدة كل من يشرب الخمر فاسق على زيد لأنه يشرب الخمر للتوصل إلى ترتب حكم الفسق عليه فلا تقبل شهادته مثلا، فنقول: زيد يشرب الخمر +كل من يشرب الخمر فاسق = زيد فاسق

فالقاعدة الكلية هي كل من يشرب الخمر فاسق، والجزئي هو زيد، والحكم المستفاد هو فسق زيد

مصطلحات عامة للقياس

1 . صورة القياس وهي شكله الذي يتألف منه أي يتركب من مقدمتين ونتيجة، مثلا الحديد معدن +كل معدن يتمدد بالحرارة = الحديد يتمدد بالحرارة

2 . مادة القياس وهي مقدماته التي تتألف منها صورة القياس، ففي المثال السابق تتألف مادة القياس من مقدمة هي (الحديد معدن)، ومقدمة أخرى هي (كل معدن يتمدد بالحرارة).

3 . المقدمة الصغرى، واختصارا نسميها (الصغرى) أي صغرى القياس وهي المقدمة المشتملة على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه، ففي المثال السابق نجد الصغرى هي (الحديد معدن).

4 . المقدمة الكبرى، ونسميها اختصارا (الكبرى) أي كبرى القياس، وهي المقدمة التي تمثل القاعدة الكلية التي نريد تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه، وفي المثال السابق نجد الكبرى هي (كل معدن يتمدد بالحرارة).

5 . الحدود وهي عناصر وأجزاء المقدمتين من موضوع ومحمول، ففي المثال السابق نجد أن موضوع الصغرى هو (الحديد) ومحمولها هو (معدن)، وموضوع الكبرى هو (معدن) ومحمولها هو (يتمدد بالحرارة)، فنجد إذن أربعة حدود هي: حديد . معدن . معدن . يتمدد بالحرارة.

6 . النتيجة وهي خرج من المقدمتين بشكل لازم، وفي المثال السابق نجد النتيجة هي (الحديد يتمدد بالحرارة).

حدود القياس الاقتراني الحملي وقواعده

نجد في القياس الاقتراني الحملي ثلاثة أنواع من الحدود؛ هي الأصغر، والأكبر، والأوسط.

الحد الأصغر

وهو الحد الذي لم يذكر إلا في الصغرى فقط، نجده في المثال السابق هو (الحديد).

الحد الأكبر

وهو الحد الذي لم يذكر إلا في الكبرى فقط، نجده في المثال السابق هو (يتمدد بالحرارة).

الحد الأوسط

وهو الحد الذي تكرر ذكره في المقدمتين الصغرى والكبرى، نجده في المثال السابق هو (المعدن).

قواعده العامة

كي يكون القياس الاقتراني الحملي منتجا . بشكل عام . لا بد أن يتقيد بالشروط التالية:

1 . تكرر الحد الأوسط.

2 . أن لا يتألف من سالبتين

3 . أن لا يتألف من جزئيتين.

4 . أن لا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية.

5 . أن تكون النتيجة فيه تابعة لأضعف المقدمتين. أي تكون النتيجة سالبة إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، وتكون النتيجة جزئية إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية.

جدول رمزي يبين أنواع القضايا المحصورة على اختلاف الحالات

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
كل أ ب + كل ب جـ	لا أ ب + كل ب جـ	ع أ ب + كل ب جـ	س أ ب + كل ب جـ
كل أ ب + لا ب جـ	لا أ ب + لا ب جـ	ع أ ب + لا ب جـ	س أ ب + لا ب جـ
كل أ ب + ع ب جـ	لا أ ب + ع ب جـ	ع أ ب + ع ب جـ	س أ ب + ع ب جـ
كل أ ب + س ب جـ	لا أ ب + س ب جـ	ع أ ب + س ب جـ	س أ ب + س ب جـ

وبتطبيق قواعد القياس الاقتراني الحملي حتى يكون منتجا، فإننا نلغي من هذه الاحتمالات كل سالبتين مع بعض، وكل جزئيتين مع بعض، وأيضا الصغرى السالبة مع الكبرى الجزئية فيصبح الجدول الرمزي للقضايا المنتجة في القياس الاقتراني الحملي كما يلي:

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
كل أ ب + كل ب جـ	لا أ ب + كل ب جـ	ع أ ب + كل ب جـ	س أ ب + كل ب جـ
كل أ ب + لا ب جـ	.....	ع أ ب + لا ب جـ	.....
كل أ ب + ع ب جـ	.....	.....	.....
كل أ ب + س ب جـ	.....	.....	.....

أي لا توجد سوى ثمانية صور للقضايا المنتجة في القياس الاقتراني الحملي.

الأشكال الأربعة للقياس الاقتراني الحملي

ينقسم القياس الاقتراني الحملي باعتبار وضعية الحد الأوسط في مقدمتيه إلى أربعة أقسام؛ تعرف بالأشكال الأربعة وهي:

1 . الشكل الأول:

وهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى، وموضوعا في الكبرى. يمكن أن نرمز له بشكل عام وباعتبار الموضوع والمحمول فقط، وبغض النظر عن الكلية والجزئية بالشكل : **أ ب + ب جـ**

شروطه

حتى يكون الشكل الأول من القياس الاقتراني الحملي منتجا، وانطلاقا من الجدول السابق الذي يحدد القضايا المنتجة الثمانية عموما، فخصوصا عند الشكل الأول يضاف شرطان هما:

1 . أن تكون صغراه موجبة.

2 . أن تكون كبراه كلية.

وبهذا يمكننا حصر قضايا الشكل الأول المنتجة في الجدول التالي:

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
كل أ ب + كل ب ج = كل أ ج كل أ ب + لا ب ج = لا أ ج	....	ع أ ب + كل ب ج = ع أ ج ع أ ب + لا ب ج = س أ ج	....

فتصبح لدينا أربع احتمالات فقط منتجة للقياس الإقتراني الحملي من الشكل الأول.

مثال: كل أ ب + كل ب ج = كل أ ج : كل خمر مسكر + كل مسكر حرام = كل خمر حرام

مثال: كل أ ب + لا ب ج = لا أ ج : كل خمر مسكر + لا شيء من المسكر بنافع = لا شيء من الخمر بنافع

مثال: ع أ ب + كل ب ج = ع أ ج : بعض الطلبة مجتهدون + كل مجتهد ناجح = بعض الطلبة ناجح

مثال: ع أ ب + لا ب ج = س أ ج: بعض الطيور له أذنان + لا شيء مما له أذنان يبيض=بعض الطيور لا يبيض

2 . الشكل الثاني

وهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى، وأيضا محمولا في الكبرى، أي محمولا في المقدمتين.و يمكن أن نرمز له بشكل عام وباعتبار الموضوع والمحمول فقط، وبغض النظر عن الكلية والجزئية بالشكل : **أ ب + ج ب**

شروطه

حتى يكون الشكل الثاني من القياس الإقتراني الحملي منتجا، وانطلاقا من الجدول السابق الذي يحدد القضايا المنتجة الثمانية عموما، فيشترط عند الشكل الثاني خصوصا شرطان هما:

1 . أن تختلف مقدماته في الكيف، أي أن تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة.

2 . أن تكون كبراه كلية.

يمكننا عندئذ حصر قضايا الشكل الثاني المنتجة في الجدول التالي:

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
.....	لا أ ب + كل ج ب = لا أ	.....	س أ ب + كل ج ب =
كل أ ب + لا ج ب = لا	ج	ع أ ب + لا ج ب = س أ	س أج
أ ج	.....	ج	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

فتصبح لدينا أربع احتمالات فقط منتجة للقياس الاقتراني الحملي من الشكل الثاني.

مثال: كل أ ب + لا ج ب = لا أ ج :

كل مجتر ذو ظلف + لا شيء من الطائر بذي ظلف = لا شيء من المجتر بطائر

مثال: لا أ ب + كل ج ب = لا أ ج :

لا طالب من الكسالى بناجح + كل مجد ناجح = لا طالب من الكسالى بمجد

مثال: ع أ ب + لا ج ب = س أ ج :

بعض المعدن ذهب + لا شيء من الفضة بذهب = بعض المعدن ليس بفضة.

مثال: س أ ب + كل ج ب = س أ ج :

بعض الجسم ليس بمعدن + كل ذهب معدن = بعض الجسم ليس بذهب.

3 . الشكل الثالث

وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى، وأيضا موضوعا في الكبرى، أي موضوعا في المقدمتين.و يمكن أن نرمز له بشكل عام وباعتبار الموضوع والمحمول فقط، وبغض النظر عن الكلية والجزئية بالشكل: **ب** أ + **ب** جـ

شروطه

حتى يكون الشكل الثالث من القياس الإقتراني الحملي منتجا، وانطلاقا من الجدول السابق الذي يحدد القضايا الثمانية المنتجة عموما، فيشترط عند الشكل الثالث خصوصا شرطان هما:

1 . أن تكون صغراه موجبة.

2 . أن تكون إحدى مقدمتيه كلية.

وبذلك يمكننا حصر قضايا الشكل الثاني المنتجة في الجدول التالي:

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
كل ب أ + كل ب جـ = ع أ جـ	.....	ع ب أ + كل ب جـ = ع أ جـ	.....
كل ب أ + لا ب جـ = س أ جـ	.....	ع ب أ + لا ب جـ = س أ جـ	.....
كل ب أ + ع ب جـ = ع أ جـ	.....	.....	.....
كل ب أ + س ب جـ = س أ جـ	.....	.....	

فتكون لدينا ست احتمالات منتجة فقط للقياس الإقتراني الحملي من الشكل الثالث.

مثال: كل ب أ + كل ب جـ = ع أ جـ : أي موجبة جزئية وهو أقل تقدير متيقن

كل ذهب معدن + كل ذهب غالي الثمن = بعض المعدن غالي الثمن.

مثال: كل ب أ + لا ب جـ = س أ جـ : أي سالبة جزئية وهو أقل تقدير متيقن

كل ذهب معدن + لا شيء من الذهب بفضة = بعض المعدن ليس بفضة.

مثال: كل ب أ + ع ب جـ = ع أ جـ : أي جزئية موجبة

كل طائر حيوان + بعض الطائر أبيض = بعض الحيوان أبيض.

مثال: كل ب أ + س ب جـ = س أ جـ : أي جزئية سالبة

كل حيوان حساس + بعض الحيوان ليس بإنسان = بعض الحساس ليس بإنسان

مثال: ع ب أ + كل ب جـ = ع أ جـ: أي جزئية موجبة

بعض الطائر أبيض + كل طائر حيوان = بعض الأبيض حيوان.

مثال: ع ب أ + لا ب جـ = س أ جـ : أي جزئية سالبة

بعض الذهب معدن + لا شيء من الذهب بحديد = بعض المعدن ليس بحديد.

4 . الشكل الرابع

وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى، و محمولا في الكبرى،و يمكن أن نرمز له بشكل عام وباعتبار الموضوع والمحمول فقط،وبغض النظر عن الكلية والجزئية بالشكل:

ب أ + جـ ب

شروطه

حتى يكون الشكل الرابع من القياس الإقتراني الحملي منتجا، وانطلاقا من الجدول السابق الذي يحدد القضايا الثمانية المنتجة عموما، فيشترط عند الشكل الرابع خصوصا شرطان هما:

1 . أن لا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية.

2 . أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاه موجبتين.

وبذلك يمكننا حصر قضايا الشكل الثاني المنتجة في الجدول التالي:

كلية موجبة (كل أب)	كلية سالبة (لا أ ب)	جزئية موجبة (ع أ ب)	جزئيةسالبة (س أ ب)
كل ب أ + كل جـ ب = ع أ جـ	لا ب أ + كل جـ ب = لا أ جـ	..... ع ب أ + لا جـ ب = س أ	....

كل ب أ + لا جـ ب = س أ جـ كل ب أ + ع جـ ب = ع أ جـ	.....	جـ	....

فتكون لدينا خمس احتمالات منتجة فقط للقياس الإقتراني الحملي من الشكل الرابع.

مثال: كل ب أ + كل جـ ب = ع أ جـ: أي جزئية موجبة

كل إنسان حيوان + كل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق

مثال: كل ب أ + لا جـ ب = س أ جـ: أي جزئية سالبة

كل سائل يتبخر + لا شيء من الحديد بسائل = بعض ما يتبخر ليس حديد.

مثال: كل ب أ + ع جـ ب = ع أ جـ: أي جزئية موجبة

كل إنسان حيوان + بعض الولود إنسان = بعض الحيوان ولود.

مثال: لا ب أ + كل جـ ب = لا أ جـ: أي كلية سالبة

لا شيء من الإنسان بجماد + كل ناطق إنسان = لا شيء من الجماد بناطق.

مثال: ع ب أ + لا جـ ب = س أ جـ: أي جزئية سالبة

بعض الفاكهة حامض + لا شيء من المعدن بفاكهة = بعض الحامض ليس بمعدن.

المبحث السادس: القياس الاقتراني الشرطي والاستثنائي

المطلب الأول: القياس الاقتراني الشرطي

تعريفه

هو القياس الذي يتألف من قضيتين شرطيتين، أو من قضية شرطية . على الأقل . وقضية حملية. وحدوده هي نفسها حدود القياس الحملي؛ أي يتضمن حدا أصغر، وحدا أكبر، وحدا أوسط متكررا. مثال:

إذا كان زيد عالما فهو مجتهد + إذا كان زيد مجتهدا فهو محترم = إذا كان زيد عالما فهو محترم.

أقسام القياس الاقتراني الشرطي

ينقسم القياس الاقتراني الشرطي بالنظر إلى ما يتألف من قضايا إلى متصلات ومنفصلات.

1 . المؤلف من متصلات

وهي القضايا المتصلة اللزومية؛ إذ يشترط فيها استخدام قضيتين لزوميتين، ولا تستخدم فيه القضايا الاتفاقية. أما إنتاجه فيكون وفق الشروط نفسها، التي بيناها في القياس الاقتراني الحملي. مثال:

كلما كان الإنسان عاقلا قنع بما يكفيه+وكلما قنع بما يكفيه استغنى = كلما كان الإنسان عاقلا استغنى.

وهكذا نطبق عليه ما مر بنا سابقا من أشكال أربعة بشروطها في القياس الحملي الاقتراني.

2 . المؤلف من منفصلات

ويختص بالقضايا العنادية، حقيقية كانت أم مانعة الجمع أم مانعة الخلو. مثاله على الترتيب: العدد الصحيح إما زوج وإما فرد. هذا الجسم إما حجر وإما شجر. زيد إما أن يكون في الماء أو لا يغرق.

طريقة تحويل القضية المنفصلة إلى متصلة

لكي تنتج القضيتان المنفصلتان، ينبغي أن نحولهما إلى قضيتين متصلتين.

أ . تحويل المنفصلة الحقيقية

مثال، القضية المنفصلة: العدد إما زوج أو فرد. هذه منفصلة حقيقية تكوّن أربع قضايا:

قضيتان متصلتان؛ مقدّم كل واحد منهما عين أحد الطرفين، والتالي نقيض الآخر.

وفي المثال تصبح: 1 . إذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد. 2 . إذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج.

وقضيتان متصلتان؛ مقدّم كل واحد منهما نقيض أحد الطرفين، والتالي عين الآخر.

تصبح في المثال: 3 . إذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد. 4 . إذا لم يكن العدد فردا فهو زوج.

وبهذا نحصل على أربع قضايا متصلة لزومية.

ب . تحويل مانعة الجمع

تتحول إلى متصلتين؛ كل واحدة منها عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر. لا يجتمعان ولكنهما يرتفعان. مثال لقضية منفصلة مانعة الجمع: بعض الأجسام إما حجر وإما شجر. نحولها إلى متصلتين:

1 . إذا كانت بعض الأجسام حجرا فهي ليست بشجر. 2 . وإذا كانت بعض الأجسام شجرا فهي ليست بحجر.

ج . تحويل مانعة الخلو

وتتحول إلى متلتين كل واحدة منها نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر. فهما يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال لقضية مانعة الخلو: زيد إما في الماء أو لا يغرق. نحولها إلى متصلتين:

1 . إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق. 2 . إذا غرق زيد فهو في الماء.

مثال عن طريقة تحويل المنفصلات[1]

لنفترض أنه لدينا قضيتن منفصلتين إحداهما مانعة الجمع والأخرى مانعة الخلو، ونريد تحويلهما إلى صورة قياس اقتراني شرطي منتج.

القضية الأولى، مانعة الجمع: هذه البقعة إما دم وإما حبر.

القضية الثانية، مانعة الخلو: هذه البقعة إما دم أو لا تزول بالغسل.

---

[1] انظر: المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، بيروت،ط2، 1985م، ص 244.

نحول القضية الأولى إلى متصلتين، فتصبح: 1 .كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر.

2 .كلما كانت البقعة حبرا فهي ليست بدم.

ونحول القضية الثانية إلى متصلتين فتصبح: 3 .كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل.

4 .كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

فنلاحظ أنه بإمكاننا تشكيل قياس اقتراني شرطي من الشكل الأول من خلال القضايا المتصلة السابقة، إذ نتحرى تكرر الحد الأوسط بين قضيتين، فنجدها تتحقق بين القضيتين 1، 4.وبين القضيتين 2،.لتصبح:

كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم +كلما كانت البقعة دما فهي ليس بحبر

=كلما زالت البقعة بالغسل فهي ليست بحبر

كلما كانت البقعة حبرا فهي ليست بدم +كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل

=كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

3 . المؤلف من منفصلة ومتصلة

تبقى فيه المتصلة على حالها، بينما نحول المنفصلة فيه إلى متصلة، لتصبح مثل ما وضحنا في القياس الاقتراني الشرطي، آخذة صورة من صور الأشكال الأربعة.

مثال: لدينا القضية المتصلة: كلما درس الطالب كان نشيطا.

ولدينا القضية المنفصلة: الطالب إما يدرس أو لا ينجح.

نقوم بتحويل هذه المنفصلة إلى متصلة، فتنتج لنا القضيتين:

كلما درس الطالب نجح، كلما لم يدرس الطالب لم ينجح.

نشكل بهاتين القضيتين مع المتصلة الأولى قياس اقتراني شرطي مع مراعاة تكرر الحد الأوسط، نلاحظ أنه بإمكاننا تشكيل قياس اقتراني شرطي من الشكل الثالث، كما يلي:

كلما درس الطالب نجح +كلما درس الطالب كان نشيطا =كلما نجح الطالب كان نشيطا.

كلما لم يدرس الطالب لم ينجح + كلما درس الطالب كان نشيطا = كلما لم ينجح الطالب لم يكن نشيطا.

4 . المؤلف من متصلة وحملية

ويتشكل منما قياس اقتراني شرطي مباشرة دون تحويل، مثل:

كلما كان المعدن ذهبا كان نادرا + كل نادر ثمين = كلما كان المعدن ذهبا فهو ثمين. (الشكل الأول)

5 . المؤلف من منفصلة وحملية

وهنا يمكننا إجراء القياس الاقتراني الشرطي مباشرة، لنحصل على نتيجة من قضية منفصلة، التي يمكننا بعد ذلك تحويلها إلى قضايا متصلة، مثال:

الثلاثة عدد + العدد إما زوج أو فرد = الثلاثة إما زوج أو فرد.

والقضية الشرطية المنفصلة الناتجة هي منفصلة حقيقية يمكن تحويلها إلى أربع متصلات كما مر بنا عند التعرض إلى المنفصلة الحقيقية.

المطلب الثاني: القياس الاستثنائي

تعريفه

هو القياس الذي يتضمن التصريح بالنتيجة ذاتها أو نقيضها في إحدى مقدمتيه.

شروطه

1 . أن تكون إحدى مقدمتيه كلية.

2 . ألاّ تكون الشرطية فيه اتفاقية.

3 . أن تكون الشرطية فيه موجبة.

مثال: إذا حضر زيد فهو شجاع + لكنه يحضر = فزيد بشجاع

إذا حضر زيد فهو شجاع + لكنه لا يحضر = فزيد ليس بشجاع

نلاحظ هنا أن "شجاع" إثباتا أو نفيا هي النتيجة المتحصل عليها، وهي ذاتها ما تضمنتها المقدمة الشرطية.

أقسام القياس الاستثنائي

1 . الاستثنائي الاتصالي

وهو ما كانت فيه الشرطية متصلة، مثال:

كلما كان الماء جاريا كان معتصما + لكن هذا الماء جار = فهو معتصم

كلما كان الماء جاريا كان معتصما + لكن هذا الماء ليس بمعتصم = فهو ليس بجارٍ

فالقاعدة في استخلاص النتيجة في القياس الاستثنائي الاتصالي، هي:

عند استثناء عين المقدم (في المثال: كان الماء جار) ينتج عين التالي (في المثال: كان معتصما).

وعند استثناء نقيض التالي (في المثال:هذا الماء ليس بمعتصم) ينتج نقيض المقدم (في المثال: الماء ليس بجار).

2 . الاستثنائي الانفصالي

وهو ما كانت فيه الشرطية انفصالية. مثال:

العدد إما زوج أو فرد + لكن هذا العدد زوج = فهو ليس بفرد.

وهنا تختلف القاعدة بحسب نوع المنفصلة، حقيقة أم مانعة الجمع، أم مانعة الخلو.

فإن كانت المنفصلة حقيقية؛ كالمثال السابق، فالقاعدة في استخلاص النتيجة من المقدمتين هي:

استثناء عين أحدهما (أي المقدم أو التالي) ينتج نقيض الآخر. واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر.

أما إن كانت المنفصلة مانعة الجمع، مثل: الحجر إما جماد وإما شجر + لكن الحجر جماد = فالحجر ليس بشجر. فالقاعدة هنا في استخلاص النتيجة هي: استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الطرف الآخر.

أما إن كانت المنفصلة مانعة الخلو، مثل: زيد إما هو في الماء أو لا يغرق + لكنه غرق = فزيد في الماء.

فالقاعدة في استخلاص النتيجة هي: استثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم (كما في المثال) واستثناء نقيض المقدم ينتج عين التالي.

المبحث السابع: الاستقراء

تعريفه

الاستقراء هو تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي، أو قاعدة عامة.

فالاستقراء أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما. مثال: لو درسنا عدة أنواع من الحيوانات فوجدنا أن كل نوع يحرك فكه الأسفل عند المضغ، فنستنبط من ذلك قاعدة عامة: أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ. ومثاله: أن نتتبع استعمال (الفاعل) في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي، فنجد أن الكلمة التي تقع فاعلا في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة، فنصل إلى النتيجة، والتي تمثل حكما كليا وقاعدة في النحو، وهي: كل فاعل مرفوع.

فحقيقة الاستقراء إذن هي الاستدلال بالخاص على العام، بعكس القياس المنطقي الذي هو استدلال بالعام على الخاص.

أنواع الاستقراء

الاستقراء على نوعين؛ تام وناقص

الاستقراء التام

وهو تتبع جميع جزئيات الموضوع الذي يبحث فيه، فينتهي إلى نتيجة كلية يقينية. فهو يفيد القطع. كقولنا: الكلمة تتكون من اسم وفعل وحرف. ومثاله أيضا: لو أردنا أن نعرف عدد الطلاب الأجانب من بين طلاب السنة الأولى للعلوم الإسلامة، فإننا نتتبع جنسية جميع هؤلاء الطلاب فردا فردا دون استثناء، حتى نصل إلى النتيجة القطعية.

الاستقراء الناقص

وهو تتبع بعض الجزئيات فقط، ثم يعمم الحكم بالاكتفاء بذاك القدر من الفحص والمشاهدة. كما لو أراد عالم كيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات، فإنه يجري التجربة على بعض الغازات فقط، وعندما يجد أنه كلما زاد الضغط على هذه الغازات، نقص حجمها، وكلما نقص الضغط زاد حجمها (وفق شروط محددة من الحرارة)، فيتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي شاهدها أثناء التجربة حكما عاما كليا لجميع الغازات، ويضع القاعدة العامة: كل غاز إذا زاد الضغط عليه قل حجمه، وإذا نقص

الضغط عنه زاد حجمه تحت درجة حرارة معينة، بمعنى أن هناك تناسب عكسي بين الضغط والحجم في الغازات. ويضع القاعدة العامة المعروفة في الغازات الكاملة: $V =$.

وهذا النوع من الاستقراء قد يفيد القطع، وقد يفيد الظن فقط، وذلك تبعا لما يبنى عليه في الفحص والتتبع.

فإنه يفيد القطع في الحالات التالية:

- إن بني على التعليل إضافة إلى المشاهدة، ويسمى الاستقراء المعلل، ففي هذه الحالة يكون الاستقراء الناقص مفيدا للقطع. و مثاله: لو شاهدنا سقوط الأجسام من الأعلى إلى الأرض، ثم عللنا هذا السقوط بالجاذبية الأرضية، فإن مشاهدتنا لبعض الأجسام فقط تكفي للقطع بالحكم بأن كل جسم لابد أن يسقط من أعلى إلى الأرض لو كان حرا دون قيد. ونضع القاعدة: الثقل = الكتلة × الجاذبية.

- إن بني على المماثلة الكاملة بين الجزئيات مماثلة حقيقة، كما في مثال الغازات السابق، فإن الاستقراء الناقص في هذه الحالة يفيد القطع أيضا، والقاعدة العقلية تنص على أن: حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد.ومثاله أيضا: لو جربنا تمدد بعض قطع الحديد بالحرارة، لقطعنا بالحكم على أن كل حديد يتمدد بالحرارة، نتيجة لمماثلة قطع الحديد المجربة لكل قطعة حديد، مماثلة في حقيقيتها، لا في شكلها، أو لونها، أو ما يشبه ذلك

- وإن بني الاستقراء الناقص على بديهة العقل، دون توقفه على المشاهدة، فإنه يكون أيضا مفيدا للقطع. كما لو حكمنا بأن الكل أكبر من الجزء، فيكفي هنا التصور الذهني للطرفين للجزم بالحكم.

و يكون الاستقراء الناقص مفيدا للظن إذا بني على المشاهدة الصرفة فقط لبعض الجزئيات، فهنا يكون ظنيا لا قطعيا، أي قد يكون قابلا للنقض. ويسمى الاستقراء غير المعلل، الذي لايعتمد في تعميم أحكامه على التعليل. مثاله: لو تتبعنا العديد من الحيوانات، فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ، فنعمم الحكم على كل الحيوانات. فهذا يفيد الظن؛ إذ قد ينقض بوجود حيوانات بخلاف ذلك. ومثاله أيضا: ما يحصل في سبر الآراء، وأغلب الإحصائيات، والتصنيفات.

أهمية الاستقراء

للاستقراء أهمية كبرى في مناهج البحث العلمي، حيث يتوقف عليه التوصل إلى القواعد العلمية العامة.

فعالم الفيزياء لا يستطيع أن يتوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول الظاهرة الطبيعية ما لم يدرس مختلف جزئيات كل ظاهرة من تلك الظواهر التي يحاول إعطاء قواعد عامة حولها. وكذلك عالم اللغة العربية لا يستطيع أن يعطي قواعد عامة في اللغة العربية ما لم يستقرئ ويدرس مختلف المفردات والجمل في مختلف الاستعمالات اللغوية. وهكذا في كل علم من العلوم الأخرى.

فالاستقراء هو الذي يزودنا بالقواعد العامة التي نستعملها في التطبيقات العلمية عن طريق القياس لمعرفة أحكام الجزئيات.

وقد جعل الإمام الشاطبي الاستقراء طريقا يفيد العلم في المسائل الشرعية فقال:« فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب»[1] كما تمسك بدليل الاستقراء في الرد على من لم يقل بتعليل الأحكام بمصالح العباد: فقال « والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد استقراء لا ينازع فيه الرازي ولا غيره»[2]. وقد جعل الشيخ ابن عاشور الاستقراء من أعظم طرق معرفة مقاصد الشريعة الاسلامية وأهمها فقال:« الطريق الأول: وهو أعضمها استقراء الشريعة في تصرفاتها...فإن باستقراء العلل حصول العلم بمقاصد الشريعة بسهولة لأننا اذا استقرينا عللا كثيرة متماثلة في كونها ضابطا لحكمة متحدة أمكن أن نستخلص منها حكمة واحدة فنجزم بأنها مقصد شرعي كما يستنتج من استقراء الجزئيات تحصيل مفهوم كلي حسب قواعد المنطق...»[3].

خلاصة عامة

. الاستقراء هو تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي، أو قاعدة عامة.

. الاستقراء على نوعين؛ تام وناقص

فالتام: هو تتبع جميع جزئيات الموضوع الذي يبحث فيه، فينتهي إلى نتيجة كلية يقينية.

والناقص: هو تتبع بعض الجزئيات فقط، ثم يعمم الحكم بالاكتفاء بذاك القدر من الفحص والمشاهدة. وهذا النوع من الاستقراء قد يفيد القطع وهو الاستقراء المعلل، وقد يفيد الظن فقط وهو الاستقراء غير المعلل، وذلك تبعا لما يبنى عليه في الفحص والتتبع.

---

[1] الشاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، 36/1

[2] المرجع نفسه، 6/2.

[3] محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 20.

. للاستقراء أهمية كبرى في مناهج البحث العلمي، حيث يتوقف عليه التوصل إلى القواعد العلمية العامة. كما له أهمية في معرفة المقاصد الشرعية و استنباط الأحكام الشرعية.

المبحث الثامن: التمثيل

تعريفه

التمثيل هو: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له. أي هو انتقال الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما. وهو المسمى في عرف الفقهاء بالقياس.

مثال: أن نثبت حكم الحرمة للنبيذ، لثبوت حكم الحرمة في الخمر، باعتبار مشابهة النبيذ للخمر المقطوع بحرمته، من جهة الاسكار، أي لاشتراكهما في علة الإسكار.

أركان التمثيل

للتمثيل أربعة أركان؛ الأصل، والفرع، والجامع، والحكم.

1 . **الأصل**: وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في المثال السابق.

2 . **الفرع**: وهو الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له، كالنبيذ في المثال السابق.

3 . **الجامع**: وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع، أو العلة المشتركة بينهما، كالاسكار في المثال السابق.

4 . **الحكم**: وهو الأمر المعلوم ثبوته في الأصل والمراد إثباته للفرع، كالحرمة في المثال السابق.

وقد يفيد التمثيل القطع، كما قد يفيد الظن، تبعا لدرجة العلم بالعلة الجامعة بين الأصل والفرع، فإن كان وجه التشابه بين الأصل والفرع في علة تامة، فإن الحكم بالتمثيل يكون قطعيا، لاستحالة تخلف المعلول عن علته، أما إن كانت العلة ظنية، فحكم التمثيل يفيد الظن فقط.

كيفية الاستدلال به

للاستدلال بالتمثيل يجب أن تتبع الخطوات التالية:

1 . تعيين المطلوب. كالتساؤل عن حكم النبيذ في المثال السابق.

2 . تعيين الأصل. كحكم الحرمة في الخمر في المثال السابق.

3 . حصر علة الحكم المشتركة بين الأصل والفرع. كعلة الاسكار في المثال السابق.

4 . النتيجة. كتعدية حكم الحرمة من الخمر إلى النبيذ في المثال السابق، إذ نستنتج أن النبيذ حرام.

ويعد التمثيل الذي يسمى بالقياس الفقهي مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي بعد الكتاب والسنة والإجماع.

خلاصة عامة

. التمثيل هو إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له.

. للتمثيل أربعة أركان؛ الأصل، والفرع، والجامع، والحكم.

. قد يفيد التمثيل القطع، كما قد يفيد الظن، تبعا لدرجة العلم بالعلة الجامعة بين الأصل والفرع.

ـ للتمثيل أهمية كبرى في استنباط الأحكام الشرعية، وهو المسمى بالقياس الفقهي، الذي يعد مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي بعد الكتاب والسنة والإجماع.

فهرس لأهم المراجع

. ب .

الباقري: جعفر محمد علي.

. دروس في علم المنطق، مطبعة مهر، إيران، 1993م.

. ت .

تريكو: جول

. المنطق الصوري، ترجمة محمد يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

. ج .

الجندي: عبد الرحيم فرج.

. شرح السلّم في المنطق للأخضري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

. د .

دغيم: سميح، وفريد جبر وآخرون.

. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

. ر .

رشوان: محمد مهران.

. المدخل إلى المنطق الصوري، دار قباء، القاهرة، 1998م.

. ز .

زيدان: محمود فهمي.

. المنطق الرمزي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

. س .

ابن سيناء: الشيخ الرئيس ابو علي

. الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1971م.

. غ .

الغزالي: أبو حامد محمد.

. معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت.

. ف .

فضل الله: هادي.

. مقدمات في علم المنطق، دار الهادي، بيروت، ط2، 2000م.

الفضلي: عبد الهادي.

. مذكرة المنطق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران.

. م .

المظفر: محمد رضا.

. المنطق، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 1985م.

ماهر :عبد القادر محمد علي.

المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

. ي .

يعقوبي: محمد

. دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1999م.

فهرس الموضوعات

مقدمـة..... 3
مدخل في التعريف بعلم المنطق وتاريخه..... 5
التعريف بالمنطق..... 5
المنطق لغة:..... 5
المنطق اصطلاحا..... 5
بين المنطق الصوري والمنطق الرياضي..... 6
أهمية علم المنطق..... 8
الغاية من علم المنطق..... 8
تاريخ علم المنطق عند العرب..... 9
موضوع علم المنطق وأجزاؤه..... 11
الفصل الأول: مبحث التصـورات..... **12**
المبحث الأول: معنى التصور والتصديق، ومواردهما..... 12
معنى التصور..... 12
معنى التصديق..... 12
موارد التصور والتصديق..... 13
موارد التصور..... 13
موارد التصديق..... 14
بين العلم والتصور المطلق..... 14
العلم الضروري، والنظري..... 15
خلاصة عامة..... 16
المبحث الثاني: الدلالة، وأقسامها..... 18
تعريف الدلالة..... 18
أقسام الدلالة..... 19
أ. الدلالة العقلية:..... 19
ب. الدلالة الطبعية..... 20
ج. الدلالة الوضعية..... 21
ج،1. الدلالة الوضعية غير اللفظية..... 21

ج، 2 . الدلالة الوضعية اللفظية..... 21
فائدة بحث الدلالة..... 23
خلاصة عامة..... 24
أمثلة للتمرين..... 25
المبحث الثالث: تقسيمات الألفاظ..... 26
المطلب الأول: تقسيم اللفظ باعتباره واحدا 26
أ،1 . اللفظ المختص:..... 27
أ،2 . اللفظ المشترك: 27
أ،3 . اللفظ المنقول:..... 28
أ،4 . اللفظ المرتجل: 29
أ،5 . اللفظ الحقيقي والمجازي: 30
فائدة البحث..... 31
خلاصة عامة..... 32
أسئلة للتمرين..... 33
المطلب الثاني: تقسيم اللفظ باعتباره متعددا..... 33
أولا: الألفاظ المترادفة: 33
ثانيا: الألفاظ المتباينة: 34
ملاحظة هامة..... 36
أقسام التباين في الألفاظ:..... 36
أ . الألفاظ المتماثلة 36
ب . الألفاظ المتخالفة..... 37
ج . الألفاظ المتقابلة 37
أقسام الألفاظ المتقابلة:..... 38
1 . تقابل النقيضين..... 38
2 . تقابل الملكة والعدم 38
3 . تقابل الضدّين..... 39
4 . تقابل التضايف..... 39
خلاصة عامة..... 40
ج،2 . الملكة والعدم: أمران أحدهما وجودي وهو الملكة، والآخر عدم لذلك الوجود في 40

ج،3 . المتضادّان: أمران وجوديان، يتعاقبان على موضوع واحد، لا يُتعقل أحدهما بتعقل ... 40
ثالثا: مبحث النسب الأربعة..... 41
1 – نسبة التساوي..... 41
2 – نسبة التباين..... 42
3 – نسبة العموم والخصوص المطلق..... 42
4– نسبة العموم والخصوص من وجه..... 43
أسئلة للتمارين..... 44
المطلب الثالث: تقسيم اللفظ مطلقا..... 45
1 . اللفظ المفرد..... 45
أقسام المفرد..... 46
2 . اللفظ المركب..... 47
أقسام اللفظ المركب..... 47
خلاصة عامة..... 49
أسئلة للتمرين..... 50
المبحث الرابع: أقسام المعنى..... 51
1 – المفهوم..... 51
2 – المصداق..... 51
أنواع المفهوم..... 51
المفهوم الجزئي..... 51
المفهوم الكلي..... 52
الكليات الخمس..... 53
أولا – الكلي الذاتي..... 53
ثانيا – الكلي العرضي..... 54
خلاصة عامة..... 55
أسئلة للتمرين..... 55
المبحث الخامس: الحمل..... 57
تعريف الحمل..... 57
شروط الحمل..... 57
أقسام الحمل..... 57

خلاصة عامة..... 59
المبحث السادس: التعريف وأقسامه..... 60
شروط التعريف..... 60
أقسام التعريف..... 61
خلاصة عامة..... 62
المبحث السابع: التقسيم والتصنيف..... 63
المطلب الأول: التقسيم..... 63
1 . القسمة الطبيعية..... 63
2 . القسمة المنطقية..... 63
أساليب القسمة..... 63
1 . طريقة القسمة الثنائية..... 63
2 . طريقة القسمة التفصيلية..... 64
أساس التقسيم..... 64
شروط القسمة المنطقية:..... 64
المطلب الثاني: التصنيف..... 65
أقسام التصنيف..... 65
1 . التصنيف العلمي..... 65
2 . التصنيف غير العلمي..... 65
خلاصة عامة..... 66
أسئلة للتمرين..... 66
الفصل الثاني: مبحث التصديقات..... 67
توطئة..... 67
الاستدلال، وأنواعه..... 67
الاستدلال..... 67
أنواع الاستدلال..... 67
الاستدلال المباشر..... 67
الاستدلال غير المباشر..... 68
المبحث الأول: القضايا..... 69
تعريف القضية..... 69

أقسام القضية..... 69
1 . القضية الحملية..... 69
أنواع القضايا الحملية..... 69
أ . القضية الشخصية..... 69
ب . القضية الطبيعية..... 70
ج . القضية المهملة..... 70
د . القضية المحصورة..... 70
2 . القضية الشرطية..... 71
أقسام القضية الشرطية..... 72
أ . القضية الشرطية المتصلة..... 72
أ، 1 . القضية المتصلة الحقيقية (اللزومية)..... 72
أ،2 . القضية المتصلة بالتلازم الاتفاقي (الاتفاقية)..... 72
ب . القضية الشرطية المنفصلة..... 72
التقسيم الأول: إلى عنادية واتفاقية..... 73
ب،1 . القضية الشرطية المنفصلة العنادية..... 73
ب،2 . القضية الشرطية الاتفاقية..... 73
التقسيم الثاني: إلى حقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو..... 73
ب،1 . القضية الشرطية المنفصلة الحقيقية..... 73
ب،2 . القضية الشرطية المنفصلة مانعة الجمع..... 73
ب،3 . القضية الشرطية المنفصلة مانعة الخلو..... 74
المبحث الثاني: الاستدلال المباشر بالتناقض..... 75
أ . شروط الاتحاد..... 75
1 . الاتحاد في الموضوع..... 75
2 . الاتحاد في المحمول..... 75
3 . الاتحاد في الزمان..... 75
4 . الاتحاد في المكان..... 75
5 . الاتحاد في القوة والفعل..... 76
6 . الاتحاد في الجزء والكل..... 76
7 . الاتحاد في الشرط..... 76

8. الاتحاد في الإضافة..... 76
ب. شروط الاختلاف..... 76
1. الاختلاف في الكم..... 76
2. الاختلاف في الكيف..... 77
كيفية الاستدلال بالتناقض..... 77
المبحث الثالث: الاستدلال المباشر بالعكس المستوى..... 78
شروط العكس المستوى..... 78
كيفية الاستدلال بالعكس المستوى..... 79
المبحث الرابع: الاستدلال المباشر بالعكس النقيض..... 80
شروط العكس النقيض..... 80
كيفية الاستدلال بالعكس النقيض..... 80
أ. الكلية الموجبة..... 80
ب. الكلية السالبة..... 80
ج. الجزئية الموجبة..... 81
د. الجزئية السالبة..... 81
خلاصة عامة..... 81
المبحث الخامس: الاستدلال غير المباشر بالقياس الاقتراني الحملي..... 82
تعريف القياس..... 82
مصطلحات عامة للقياس..... 82
حدود القياس الاقتراني الحملي وقواعده..... 83
الحد الأصغر..... 83
الحد الأكبر..... 83
الحد الأوسط..... 83
قواعده العامة..... 83
الأشكال الأربعة للقياس الاقتراني الحملي..... 84
1. الشكل الأول:..... 84
شروطه..... 85
2. الشكل الثاني..... 85
شروطه..... 86

3 . الشكل الثالث 87
شروطه..... 87
4 . الشكل الرابع..... 88
شروطه..... 88
المبحث السادس: القياس الاقتراني الشرطي والاستثنائي 90
المطلب الأول: القياس الاقتراني الشرطي..... 90
تعريفه..... 90
أقسام القياس الاقتراني الشرطي..... 90
1 . المؤلف من متصلات..... 90
2 . المؤلف من منفصلات..... 90
أ . تحويل المنفصلة الحقيقية..... 90
ب . تحويل مانعة الجمع 91
ج . تحويل مانعة الخلو..... 91
3 . المؤلف من منفصلة ومتصلة..... 92
4 . المؤلف من متصلة وحملية 93
5 . المؤلف من منفصلة وحملية 93
المطلب الثاني: القياس الاستثنائي..... 93
تعريفه..... 93
شروطه..... 93
أقسام القياس الاستثنائي 94
1 . الاستثنائي الاتصالي..... 94
2 . الاستثنائي الانفصالي..... 94
المبحث السابع: الاستقراء 96
تعريفه..... 96
أنواع الاستقراء..... 96
الاستقراء التام 96
الاستقراء الناقص..... 96
أهمية الاستقراء..... 97
خلاصة عامة..... 98

المبحث الثامن: التمثيل..... 100
تعريفه..... 100
أركان التمثيل..... 100
كيفية الاستدلال به..... 100
خلاصة عامة..... 101
فهرس لأهم المراجع..... **102**
فهرس الموضوعات..... **104**